

دخائل العرب

٤٧

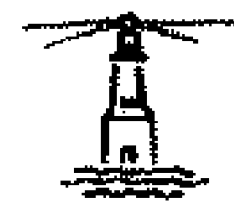
فصل المقال

فيما بين الحكمة والسريعة من الاتصال

تأليف
أبو الوليد بن رشد

(١١٢٦ - ١١٩٨ م)

دراسة وتحقيق
دكتور محمد عمارة



دار المعارف

01777113



Bibliotheca Alexandrina

181

فصل المآل

فيما بين الحكمة والتشريع من الاتصال

ذخائر العرب

٤٧

فضل المفا^ل
فيما بين الحكمة والتسريجة من الاتصال

تأليف

أبو الوليد بن رشيد

(١١٢٦ - ١١٩٨ م)

دراسة وتحقيق

دكتور/ محمد عمارة

الطبعة الثالثة



دار المغاري

مستند

- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد ، من أشهر فلاسفة الإسلام ، وفي مقدمة من شرحوا كتب حكيم اليونان « أرسطو » ، ومن أبرز الفلاسفة المسلمين الذين حاولوا التوفيق بين الحكمة والشرعية .

(١) كانت حاضرة الأندلس زمن الحكم الأموي وزينة المدن الأندلسية ، وكان الماشي « يستضيء بسروج قرطبة ثلاث فراسخ ، لا ينقطع عنه الضوء » . : عبد الواحد المراكشي (المعجب في تلخيص أخبار المغرب) . تحقيق : محمد سعيد العريان ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة سنة ١٩٦٢ م . ص ٤٥٦ - ٤٥٨ .

البلنسى «^(١)» ، وفي الفلسفة والإلهيات « لابن طفيل »^(٢) .
 كما برع في علم الكلام ، والفقه ، والأدب ، واللغة ، وبرز في كل ذلك ،
 حتى لم يكن له في معظمها من معاصريه نظير ولاقرين .
 • تولى منصب القضاء في مدينة « إشبيلية »^(٣) أولا سنة ١١٦٩ م ، ثم أصبح
 قاضي القضاة بقرطبة في سنة ١١٧١ م .

• في سنة ١١٦٩ م قدمه « ابن طفيل » إلى السلطان المستنير « أبي يعقوب يوسف »^(٤)
 الذي كلفه بوضع الشروح والتفاسير على مؤلفات « أرسطو » حتى تستقيم عبارتها
 وتبرأ مما لحقها من عيوب الترجمة وأخطاء الشراح والمفسرين . وشرع ابن رشد في
 هذا العمل الكبير منذ ذلك التاريخ . .

• عندما تقدمت السن « بابن طفيل » ، تولى ابن رشد منصبه كطبيب خاص
 للسلطان في بلاط مراکش في سنة ١١٨٢ م .

• عندما مات « أبو يعقوب يوسف » سنة ١١٨٤ م ، استمرت حظوة أبي الوليد
 عند خلفه السلطان « المنصور أبي يوسف يعقوب » (١١٨٤ - ١١٩٩ م) لفترة
 وجيزة ، أعقبتها المحنة التي امتحن بها في فكره وعقيدته سنة ١١٩٥ م حيث نفى إلى
 مدينة « اليسانة »^(٥) على مقربة من قرطبة مع عدد من المشتغلين بالحكمة والعلوم ،
 وأحرقت كتبه ، وسائر كتب الفلسفة ، وحظر على الناس يومئذ تجاوز الاشتغال
 بالعلوم العملية والنظر فيما سوى الطب والنجوم والحساب .

(١) نسبة إلى « بلنسية » إحدى مدن الأندلس ، على مسافة أربعة أميال من البحر المتوسط .
 المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ص ٤٥٤ ، وأرست رينان (ابن رشد والرشدية) ص ٤٣٥ ،
 ٤٣٦ ، ٤٤٥ - ٤٥٠ . ترجمة عادل زعير . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٧ م .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن طفيل ، طبيب وفيلسوف ، ولد في العقد الأول من
 القرن الثاني عشر الميلادي وتوفي بمدينة مراکش سنة ١١٨٥ م .

(٣) قاعدة ملك بني عباد بالأندلس ، وحاضرة البلاد في عصر عبد الواحد المراكشي ، على مسافة
 ثلاث مراحل من قرطبة .

(٤) هو الذي خلف في الحكم « عبد المؤمن » المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين ، فحكم من
 سنة ١١٦٣ م حتى سنة ١١٨٤ م .

(٥) كانت منى لليهود الأندلسيين ومن لا تطلعن الدولة إلى عقائدهم وأفكارهم .

● عندما انقشعت سحابة هذه المحنة ، عادت لابن رشد حظوته لدى السلطان ، ومكانته في البلاط المغربي ، ومكانة الفلسفة والعلوم العقلية في البلاد . ولكن المنية لم تمهله بعد ذلك كثيراً ، فتوفي في أول دولة السلطان « الناصر » في ١١ ديسمبر سنة ١١٩٨ م .

● شهد « ابن عربي »^(١) جثمان أبي الوليد ابن رشد ، محمولا على بعير ، وهو في طريقه من مدينة « مراکش » ، حيث توفي ليدفن في بلاد الأندلس ، وقد وضع الجثمان في ناحية ، وفي الناحية الأخرى من حمل البعير كتبه ومؤلفاته .

● ويذكر « ابن الأبار » عن أبي الوليد أنه « كانت الدراية أغلب عليه من الرواية درس الفقه والأصول وعلم الكلام ، وغير ذلك ، ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالا وعلماً وفضلاً ، وكان على شرفه أشد الناس تواضعاً وأخفضهم جناحاً ، غنى بالعلم من صغره إلى كبره ، حتى حكى عنه أنه لم يدع النظر ولا القراءة منذ عقل إلا ليلة وفاة أبيه ليلة بنائه على أهله ، وأنه سوّد في ما صنف وقبّد وألّف وهذّب واختصر نحواً من عشرة آلاف ورقة ، ومال إلى علوم الأوائل فكانت له فيها الإمامة دون أهل عصره ، وكان يفرغ إلى فتواه في الطب كما يفرغ إلى فتواه في الفقه ، مع الحظ الوافر من الإعراب والآداب ، حتى حكى عنه أبو القاسم بن الطيلسان : أنه كان يحفظ شعري حبيب والمتنبى ويكثر التمثيل بهما في مجلسه ، ويورد ذلك أحسن إيراد »^(٢) .

(١) هو الشيخ المتصوف أبو بكر محمد بن علي محيي الدين بن عربي ، المولود في « مرسية » سنة ١١٦٥ م والمتوفى بدمشق سنة ١٢٤٠ م ، ويعد أبرز المتصوفة الفلاسفة المسلمين الذين قالوا بوحدة الوجود .

(٢) رينان (ابن رشد والرشدية) ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ عن (مخطوط الجمعية الآسيوية) .

في (فصل المقال) و (ضمنية العلم الإلهي) عرض ابن رشد لثلاث من القضايا الرئيسية التي دار حولها الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين :

- ١ - العالم ، وهل هو قديم أو محدث . . ومعنى القدم والحديث .
- ٢ - العلم الإلهي ، وهل هو محيط بالجزئيات ، أو مقتصر على الكليات .
- ٣ - المعاد ، وهل هو مادي أو رוחي .

ولكن قصد ابن رشد لم يكن ، في هذا النص الذي نقدم له ، إلى هذه القضايا في الأساس ، لأنها أكبر من أن يوفيها حقها من البحث في هذا الحيز الضيق والنطاق المحدود ، هذا ؛ إلى أنه قد وفاها حقها عندما ناقش فيها المتكلمين في كتابه (مناهج الأدلة) ، وعندما رد على الإمام الغزالي في (تهاافت التهاافت) ، وإنما كان تعرضه لهذه القضايا هنا من باب ضرب الأمثلة وتقديم النماذج التطبيقية التي يوضح بها مقصده من هذا النص ، والذي هو أساساً إثبات إسخاء الحكمة (الفلسفة) للشرعية ، وتقديم المنهج الذي نصل باستخدامه إلى الإيمان بهذا الإسخاء ..

فهذا النص أقرب إلى أن يكون حديثاً في المنهج منه إلى أن يكون ساعياً إلى دراسة هذه القضايا الثلاث التي عرض لها بالإشارة والتمثيل .. ومن هنا تأتي أهميته بين نصوص ابن رشد المؤلفة ، التي اشتملت على وجهات نظره الخاصة أكثر مما اشتملت عليها شروحه على كتب أرسطو .

ومن بين عناصر هذا المنهج الذي قدمه ابن رشد في هذا النص ، يبرز لنا عنصران :

- ١ - التأويل ٢ - واختلاف مراتب الناس باختلاف طباعهم وتفاضلها في التصديق :
التأويل : وهو أمر يراه ابن رشد ضرورياً لأهل النظر أكثر من ضرورته للفقهاء ، لأنهم أقدر عليه ، وأحق باستخدامه ، ولأن دواعيهم إليه لا تقاس بها دواعي الفقهاء في هذا المقام . . كما يراه السبيل إلى فني ما يبدو من تعارض وتناقض بين ظواهر بعض النصوص وبين الحقائق اليقينية التي تجيء ثمرة للبرهان عند أهل النظر والمشتغلين

بصناعة الحكمة . . وهو يقطع بصلاحيات التأويل في كل المواطن والمواقف التي يبدو فيها مثل هذا التعارض بين ظواهر النصوص ومعطيات البرهان .

ومعنى التأويل عنده : « هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية ، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز » وذلك مثل أن يسمى الشيء « بشبيهه أو بسببه أولا حقه أو مقارنته » إلخ . إلخ .

والعلة في لزوم التأويل لأهل النظر أكثر من لزومه للفقهاء ، تابعة من الفرق بين نوعية القياس عند كل فريق ، فإذا كان جائزاً للفقيه الذي يستخدم القياس الظني أن يقول « فكم بالخرى أن يفعل ذلك صاحب علم البرهان . . » وعنده قياس يقيني ؟

ووحدة الحقيقة ، مع اختلاف طرق الوصول إليها ، وتفاوت النسب بين المقادير التي يعيها منها الناس ، دليل على لزوم التأويل ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإزالة التعارض الذي يبدو أحياناً بين ظواهر بعض النصوص وبين معطيات البرهان ، ومن هنا كان حكم ابن رشد وقوله : « ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان ، وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي . وهذه القضية لا يشك فيها مسلم ، ولا يرتاب بها مؤمن . . . »

بل وأكثر من ذلك يذهب ابن رشد إلى أن في « ألفاظ » الشرع ، وظواهر نصوصه ما يشهد للتأويل في كل موطن يحتاج التوفيق بين الحكمة والشرعة فيه إلى التأويل ، وفي ذلك يقول : « إنه مامن منطوق به في الشرع ، يخالف بظاهرة لما أدى إليه البرهان ، إلا إذا اعتُبر وتُصَفِّحَتْ سائر أجزائه ، وجِدَ في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهرة لذلك التأويل ، أو يُقَارِبُ أن يشهد . . . » فكأنما قصد الشرع إلى ذلك قصداً . . وذلك لغرض « تنبيه الراسخين في العلم على التأويل » الذي يجمع بين ظواهر النصوص وبين ما يعارضها من حقائق البرهان .

والأمر الذي يتميز به حديث ابن رشد في هذا التأويل ، وضرورته ، وقواعده إنما يتعلق بتطبيقه لقواعد هذا المنهج على القضايا الثلاث الأساسية التي دار من

حولها الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين ، فهو عندما يشير إلى أن الأشعرية قد أولوا بعض النصوص ، والمعتزلة قد أولوا الكثير من النصوص ، وعندما يستشهد بالغزالي الذي تحدث في (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) عن المراتب الخمسة للوجود : الدائق ، والحسي ، والخيالي ، والعقلي ، والشبهى . . فكأنما يريد أن يقول لنا : إن العبرة ليست في التسليم بجواز التأويل أو وجوبه ، ولا في تعداد مراتب الوجود التي لا يكفر المصدق إذا تصور شيئاً من أمور الآخرة مثلاً على أى مرتبة من هذه المراتب ... إن العبرة ليست في ذكر ذلك والحديث عنه ، وإنما هي في تطبيق هذا المنهج على القضايا الرئيسية التي شغلت الكثيرين بالجدل والخلاف . . فالغزالي برغم إيمانه بهذا المنهج إلا أنه قد أخطأ في تطبيقه عند ما كفر الفلاسفة المسلمين بصدد هذه القضايا الثلاث : العالم ، والمعاد ، والعلم القديم . .

فلو تأول الغزالي ظواهر النصوص التي وردت في المعاد ، مثلاً ، لما كفر الذين صدقوا وآمنوا بوجود السعادة الأخروية والشقاء الأخروي ، بسبب تأويلهم للتفاصيل والجزئيات التي جاءت بها ظواهر بعض النصوص في هذا المقام . . لأنهم لم ينكروا وجود المعاد ، وإنما تأولوا ظواهر بعض النصوص دون الخروج عن مراتب الوجود التي عددها الغزالي نفسه في هذا الباب . ومثل ذلك قائم في غير قضية المعاد من قضايا الخلاف بين الغزالي وفلاسفة المسلمين .

مراتب الناس : وانطلاقاً من هذا الموقف المؤمن بوحدة الحقيقة ، واختلاف طرق الوصول إليها ، وتفاوت درجات الناس وحظوظهم في تحصيلها ، قال ابن رشد : إن هناك مستويات ثلاثة للناس إزاء التصديق « وذلك أن طباع الناس متفاضلة في التصديق ، فمنهم من يصدق بالبرهان ، ومنهم من يصدق بالأقاويل الجدلية تصديق صاحب البرهان بالبرهان ، إذ ليس في طباعه أكثر من ذلك ، ومنهم من يصدق بالأقاويل الخطائية كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية » .

فجمهور الناس وعامتهم ، الذين هم مقصد الشرع الأول ، إنما يأتي لهم اليقين ويتحصل لهم الاطمئنان والإيمان بواسطة الأقاويل الخطائية والوعظية والشعرية ، وهي وإن تكن غير كافية لإقناع أهل الجدل ، وغير صالحة لإقناع أصحاب البرهان ، إلا أنها كافية لتحقيق يقين العامة وإيمانهم ، ووصولهم إلى التصديق ، بل إنه

يجب أن لا نتعدى بهم هذا النطاق ، لأن الدخول بهم في ميدان الجدل ، أو حقائق البرهان ، مفسد لإيقينهم ، وذاهب بإيمانهم ، دون أن تكون لهم القدرة على استخدام هذه الأدوات ، ومن ثم فلا يستطيعون أن يحصلوا بواسطتها أى نوع من أنواع التصديق واليقين .

والمرتبة التى تلى الجمهور ، صعوداً ، هى مرتبة أهل الجدل ، الذين لم يصلوا إلى مرتبة أهل البرهان ، وإن كانوا قد ارتفعوا عن دائرة العامة والجمهور . . وهؤلاء لم الأقاويل الجدلية سبيلاً إلى التصديق واليقين . وهم إذا طلب إليهم التصديق بالأقاويل الخطابية لم يتحصل لهم يقين ، وإذا سلكوا للتصديق طريق البرهان لم تتيسر لهم هذه الأدوات ، ومن ثم لا تتحصل لهم ثمرات استخدامها . .

وفي القمة يأتى أهل النظر ، العارفون بصناعة الحكمة ، والسالكون إلى التصديق طريق البرهان ، وهم الفلاسفة الذين يجب أن يصونوا صناعتهم هذه عن أهل الجدل ، وعن الجمهور ، وذلك حفاظاً على التصديق الذى تحصل لكل فريق من السبل الذى هي له وفق ما لديه من إمكانيات . .

* * *

وحول عناصر هذا المنهج ، والأمثلة التطبيقية التى ساقها ابن رشد لتوضيحه وتحديد معالمه ، وتبيان طريقة استخدامه ، وحول نقده للغزالي الذى أساء استخدام هذا المنهج ، على الرغم من تضمن كتبه لعناصره ، حول كل ذلك دار الحديث فى (فصل المقال) و (ضميمة العلم الإلهى) .

ليست هذه هي المرة الأولى التي يطبع فيها (فصل المقال) و (ضميمة العلم الإلهي) ، فلقد سبق لهذين النصين أن طبعوا ، في مصر وفي غير مصر ، عدة مرات .. وحتى تقدم للقارئ ما تمتاز به هذه الطبعة عن سواها ، يحسن بنا أن نقدم له إشارات موجزة عن الطباعات السابقة لهذا الكتاب ، وما استندت إليه واعتمدت عليه من المخطوطات ، وما لنا على بعضها من ملاحظات . . . خصوصاً أننا قد استفدنا من كثير من الجهود التي بذلت في بعض هذه الطباعات ، واعتمدنا على بعضها في تحقيق هذا النص ، بل استفدنا من الأخطاء التي امتلأت بها بعض هذه الطباعات في محاولة تجنب الوقوع في مثلها ما وسعنا الجهد ..

١ — وأولى طباعات هذا الكتاب هي التي حققها وقدم لها المستشرق الألماني « مرقس يوسف مولر » (١٨٠٩ — ١٨٧٤ م) (Marcus Joseph Müller) في « ميونيخ » سنة ١٨٥٩ م ، وفي تحقيقه لها ، مع مناهج الأدلة ، — التي أخرجها « مولر » مجتمعة — كان الاعتماد على مخطوط وحيد موجود بمكتبة « الأسكوريال » رقمه بها ٦٣٢ وتاريخ نسخه سنة ٧٢٤ هـ (١٣٢٤ م) .

ومخطوط « الأسكوريال » هذا يشتمل على النصوص الرشدية الثلاثة : فصل المقال ، والضميمة ، ومناهج الأدلة .

ولقد قدم « مولر » لطبعته هذه بمقدمة باللغة الألمانية ، وخلت صفحات النص من أى تعليق موضوعي ثم قام « مولر » بترجمة هذه النصوص الرشدية الثلاثة إلى اللغة الألمانية ، ونشرت هذه الترجمة بعد وفاته بعام (١٨٧٥ م) .

ولدة قرن كامل (١٨٥٩ — ١٩٥٩ م) غدت طبعة « مولر » هذه المصدر الوحيد والأساسي لكل الطباعات التي صدرت لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي .. وهي طباعات كثيرة ، أهمها :

(١) طبعة المطبعة العلمية (مصر) ١٣١٣ هـ ١٨٩٥ م ، وضمت النصوص الرشدية الثلاثة تحت عنوان (كتاب فلسفة ابن رشد) .

- (ب) طبعة مطبعة الآداب (مصر) ١٣١٧ هـ ١٨٩٩ م ، والتي اقتضرت على فصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، تحت عنوان (فصل المقال) .
- (ج) طبعة المطبعة الحميدية (مصر) ١٣١٩ هـ ١٩٠١ م ، وهي تعتبر إعادة طبع لطبعة « المطبعة العلمية » التي أشرنا إليها .
- (د) ترجمة فرنسية لفصل المقال نشرها المستشرق الفرنسي « ليون جوتيه » في « الجزائر » سنة ١٩٠٥ م ، معتمداً على مخطوط « الأسكوريال » الذي نشره « مولر » ، ومراجعاً له على طبعات القاهرة الثلاث للكتاب ، التي أشرنا لها ، وجعل « جوتيه » لترجمته هذه عنواناً هو (التوفيق بين الشريعة والفلسفة) .
- (هـ) طبعة المطبعة الجمالية (مصر) ١٣٢٨ هـ ١٩١٠ م ، وهي لا تخرج عن كونها إعادة طبع لطبعة القاهرة السابقة .
- (و) طبعة المطبعة الرحمانية ، التي أخرجتها لحساب المكتبة المحمودية التجارية لصاحبها « محمود علي صبيح » ، وهي بدون تاريخ . ولقد امتازت هذه الطبعة عن طبعات القاهرة الأخرى بقلة الأخطاء التي احتوت عليها ، كما امتازت بتذيلها النصوص الرشدية الثلاثة بتعليقات « لابن تيمية » يرد فيها على بعض آراء ابن رشد في (مناهج الأدلة) ، وهذه التعليقات تستغرق في هذه الطبعة من ص ١٢٨ حتى ص ١٤٠ . وفيما عدا ذلك اعتمدت هذه الطبعة ، كما فعلت الطبعات القاهرية السابقة — على نشرة « مولر » لهذه النصوص .
- (ز) وفي سنة ١٩٤٢ م أعاد « جوتيه » نشر ترجمته الفرنسية لفصل المقال ، بالجزائر ، مصحوبة هذه المرة بالنص العربي ، مع مقدمة وعدد من التعليقات والشروح ، وهو الأمر الذي خلت منه كل الطبعات السابقة . ثم أعيد طبع هذا الكتاب بالجزائر أيضاً في سنة ١٩٤٨ م .

٢ — في سنة ١٩٥٩ م أخرجت مطبعة « بريل » في « لندن » طبعة جديدة لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، حققها الدكتور « جورج حوراني » ، وقدم لها بمقدمة موجزة باللغة الإنجليزية ، وأتبعت النص بتعليقات ثلاثة على ثلاثة مواضع من

الكتاب . أولها حول عنوان الكتاب ، وثانيها حول كلمة « التركية » الواردة في حديث ابن رشد عن « علوم المخالفين في الملة » ، وهل هي بالذال أو بالزاي ، وثالثها عن الطرق الثلاث المشتركة بين الناس والتي يتحصل بها التصديق . .

ولقد اعتمد الدكتور حوراني في تحقيقه لضميمة العلم الإلهي على نفس مخطوط « الأسكوريال » الذي اعتمد عليه « مولر » ، ولكنه أضاف جديداً اعتمدت عليه نشرته فيما يتعلق بفصل المقال ، إذ عثر في المكتبة الأهلية « بمدريد » ، في ذيل مخطوط كتاب (الكليات) — في الطب — لابن رشد على نص لهذا الكتاب — فصل المقال — منسوخ في سنة ٦٣٣ هـ ١٢٣٦ م ، ورقمه في هذه المكتبة ٥٠١٣ . كما استفاد من بعض الترجمات العبرية ، لهذا النص ، التي تمت في العصر الوسيط . أما فيما يتعلق بالضميمة فلقد ظل الاعتماد على مخطوط « الأسكوريال » وحده ، إذ خلامنها مخطوط المكتبة الأهلية .

ولقد جاءت طبعة الأستاذ حوراني هذه أكثر دقة من كل الطبعات التي سبقتها ، لأنها أضافت إلى مخطوط « الأسكوريال » مخطوطاً آخر أقدم منه ، كما تلافت الكثير من أخطاء الطبعات السابقة . . . ولقد أحسن صاحبها صنعا عند ما جعل المخطوتين تكمل كل واحدة منهما الأخرى ، وحينما وضعهما « في مستوى واحد » . ورأى أنه « من العبث تفضيل الواحد على الآخر ، واعتباره المقياس الأساسي » ، وذلك على الرغم من أن تاريخ نسخ مخطوط « المكتبة الأهلية » يتقدم على تاريخ نسخ مخطوط « الأسكوريال » بأكثر من ثمانين عاماً^(١) .

٣ — ظهرت في بيروت طبعة لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، نصها هو الذي حققه الدكتور حوراني ، مع بعض الاختصارات في الإشارات إلى فروق النسخ الواردة في هوامش الصفحات ، ومع تقديم وتعليقات للدكتور « ألبير نصرى نادر » ، الذي ضمن طبعته هذه ترجمة للمقدمة الإنجليزية التي كتبها حوراني لطبعة « ليدن » من هذا الكتاب . .^(٢)

(١) ص ٩ من المقدمة الإنجليزية لطبعة حوراني .

(٢) والتي بين يدينا هي الطبعة الثانية لهذه النشرة ، التي أعرجتها « دار المشرق » ببيروت

سنة ١٩٦٨ م .

وبالرغم من أن هذه النشرة هي إعادة طبع نسخة الدكتور حوراني إلا أنها قد شابها ، في متن الكتاب ، الكثير من الأخطاء . . كما أن التعليقات التي كتبها الدكتور « نادر » اشتملت على بعض الأخطاء ، ونكتفي بأن نشير إلى أمثلة منها .
(أ) في ص ٣٣ يعلق الدكتور « نادر » على قول ابن رشد بعدم وقوع المناظرات في الفقه ببلاد المغرب ، قائلا :

إن دراسة أصول الفقه كانت مهجلة في أسبانيا الإسلامية وشمال أفريقيا قبل عصر الموحدين .

بينما حقيقة السبب في عدم وقوع المناظرات في الفقه في هذه البلاد ، هو سيادة المذهب المالكي وحده في هذه البقاع ، وعدم وجود فقهاء آخرين لمذاهب أخرى هناك .

(ب) في ص ٣٥ يعلق الدكتور « نادر » على تعريف ابن رشد للتأويل بأنه « هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية » ، فيقول : « والأصح : من الدلالة المجازية إلى الدلالة الحقيقية » . والحق مع ابن رشد في تعريفه للتأويل لا مع الدكتور « ألبير » .

(ج) في ص ٣٦ يعلق الدكتور « نادر » على إشارة ابن رشد إلى « حديث النزول » فيقول : « حديث النزول : قد وردت الروايات المشهورة بأن جبريل ، عليه السلام ، كان ينزل على النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في صورة دحية الكلبي وأن ابن عباس رآه في صورته » .

والحقيقة أنه لا علاقة بين هذا الموضوع وبين مراد ابن رشد من حديث النزول ، لأن الكلام هنا عن تنزيه الذات الإلهية ، وعن التشبيه الذي يوحى به ظاهر بعض آيات القرآن ، وحديث النزول ، المشار إليه ، معناه كما روى عن الرسول ، عليه الصلاة والسلام : ينزل الله سبحانه إلى سماء الدنيا كل ليلة ، وينادي : هل من داع فأستجيب له ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ إلخ . إلخ . إلخ .

٤ - في المكتبة « التيمورية » بدار الكتب المصرية مخطوط رقمه ١٣٣ (حكمة تيمور) منسوخ بقلم معتاد ، غير محدد تاريخ نسخه ، يضم النصوص الرشدية

الثلاثة : فصل المقال (اللوحات ٢ - ٣٦) ومناهج الأدلة (اللوحات ٣٧ - ١٧٥) وضميمة العلم الإلهي (اللوحات ١٧٦ - ١٨٠) . وهذه المخطوطة هي التي اعتمد عليها الأستاذ الدكتور محمود قاسم في تحقيقه لمناهج الأدلة ، جاعلا منها النسخة الأم والأساسية في تحقيقه لهذا النص . . . أما الطبقات التي صدرت من قبل لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، فإنها لم تستفد من هذا المخطوط ، ولذلك كان من بين ميزات الطبعة التي نقدم لها الآن أنها اعتمدت على هذا المخطوط إلى جانب اعتمادها على كل الجهود التي سبقت في تحقيق هذه النصوص .

ولقد اطلع الدكتور حوراني على نسخة « فوتوستات » لهذه المخطوطة ، ولكنه لم يستفد منها في تحقيقه ، لأنه فهم - خطأ - « أن هذه النسخة ما هي إلا نسخة حديثة لطبعة مللر بما فيها من أخطاء »^(١) .

ونحن نقول إنه فهم خطأ ، لأن مراجعتنا لهذا المخطوط ، ومقابلتنا له على طبعة « موللر » (مخطوط الأسكوريال) وطبعة حوراني (مخطوط المكتبة الأهلية ومخطوط الأسكوريال مجتمعين) قد أثبتت - كما هو واضح من مراجعة فروق النسخ بهوامش هذه الطبعة - أن مخطوط التيمورية نسخة مستقلة عن مخطوط الأسكوريال وأيضاً عن مخطوط المكتبة الأهلية ، برغم التشابه الكبير بين نص « التيمورية » ونص « الأسكوريال » . .

وإذا كانت هذه الطبعة التي نقدم لها قد امتازت بكثير من التعليقات الضرورية لفهم النص وإبراز مراميه وبالعناوين الفرعية التي وضعناها لفقرات النص وأغراضه ، كما امتازت باستفادتها من الجهود التي بذلت من قبل في تحقيق هذا النص ونشره ، فإننا نأمل أن تكون أقرب طبقات هذا الكتاب إلى الدقة والوفاء بالمطلوب .

بقي أن ننبه القارئ ، في ختام هذا التقديم ، إلى أن الرموز التي اعتمدناها للنسخ التي حققنا على أساسها هذا النص هي :

الرمز (١) لمخطوط المكتبة التيمورية .

(١) ص ٩ ، ١٠ من مقدمة حوراني الإنجليزية .

الرمز (ب) لطبعة الدكتور حوراني (مخطوط المكتبة الأهلية ومخطوط
الأسكوريال) .

الرمز (م) لطبعة مولار (مخطوط الأسكوريال) .
الرمز (ص) لطبعة المكتبة المحمودية التجارية بالقاهرة .

وفرجو أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق بعض ما نأمل . . والله ولي التوفيق .

القاهرة : نوفمبر سنة ١٩٦٩ م

د. محمد عمارة

كتاب

فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةٌ]

[الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ] ^(١).

قَالَ الْفَقِيهُ الْأَجَلُّ الْأَوْحَدُ ^(٢) ، الْعَلَامَةُ الصَّدْرُ الْكَبِيرُ ، الْقَاضِي
الْأَعْدَلُ ، أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ [بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ] ^(٣)
ابْنُ رُشْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ [تَعَالَى] ^(٤) عَنْهُ وَرَحِمَهُ ^(٥) :

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ بِجَمِيعِ مَحَامِدِهِ ، وَالصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ، عَبْدِهِ
الْمُطَهَّرِ ^(٦) الْمُصْطَفَى ، وَرَسُولِهِ .

(١) سقطت من م ، ص . وعبارة ب :

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ»

(٢) لابن رشد الفيلسوف كتاب واحد في الفقه هو (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ، أما الذي
اشتهر من أسرته بالبراعة في الفقه فهو جده ، ولقد خلط البعض بينهما ، حتى لقد نسبت طبعة
(فصل المقال) التي أخرجتها المطبعة الحميدية المصرية سنة ١٣١٩ هـ سنة ١٩٠١ م على نفقة صاحبها
ومحمود البيطار الحلبي الكتيبي ، نسبت هذا الكتاب إلى «القاضي أحمد بن أحمد بن رشد الأندلسي
المتوفى سنة ٥٩٥ هـ .. فالكتاب وثائق الوفاة لصاحبها أبي الوليد ، أما الاسم فلجده الأعل ، وهو
الذي كان من أعلام الفقه المالكي ببلاد المغرب .

(٣) سقطت من ا ، ب .

(٤) سقطت من ا ، م .

(٥) عبارة ب : «قال الفقيه الإمام القاضي ، العلامة الأوحِد ، أبو الوليد محمد بن أحمد

ابن رشد» .

(٦) سقطت من ب .

[حُكْمُ دِرَاسَةِ الْفَلَسَفَةِ]

فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ نَفْخَصَ ، عَلَى جِهَةِ النَّظَرِ الشَّرْعِيِّ ،
هَلِ النَّظَرُ فِي الْفَلَسَفَةِ وَعُلُومِ الْمَنْطِقِ مُبَاحٌ بِالشَّرْعِ ؟ . . أَمْ مَحْظُورٌ ؟؟
أَمْ مَأْمُورٌ بِهِ ، إِمَّا عَلَى جِهَةِ النَّدْبِ ، وَإِمَّا ^(١) عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ ؟ ؟

فَنَقُولُ : إِنْ كَانَ فِعْلُ الْفَلَسَفَةِ لَيْسَ شَيْئاً أَكْثَرَ مِنَ النَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ،
وَاعْتِبَارِهَا ، مِنْ جِهَةِ دِلَالَتِهَا عَلَى الصَّانِعِ ، أَغْنَى مِنْ جِهَةِ مَا هِيَ مَصْنُوعَاتٌ ،
فَإِنَّ الْمَوْجُودَاتِ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الصَّانِعِ بِمَعْرِفَةِ صَنَعَتِهَا ^(٢) ، وَأَنَّهُ كُلَّمَا
كَانَتِ الْمَعْرِفَةُ [بِصَنَعَتِهَا] ^(٣) أَتَمَّ كَانَتِ الْمَعْرِفَةُ بِالصَّانِعِ أَتَمَّ .

وَكَانَ الشَّرْعُ قَدْ نَدَبَ إِلَى اعْتِبَارِ الْمَوْجُودَاتِ ، وَحَثَّ عَلَى ذَلِكَ ،
فَبَيَّنَ أَنَّ مَا يَدُلُّ ^٣ / عَلَيْهِ هَذَا الْأَثْمُ إِمَّا وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ ، وَإِمَّا مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ .
فَأَمَّا أَنَّ الشَّرْعَ دَعَا إِلَى اعْتِبَارِ الْمَوْجُودَاتِ بِالْعَقْلِ ، وَتَطَلَّبِ مَعْرِفَتِهَا
بِهِ ، فَذَلِكَ بَيَّنَّ فِي غَيْرِ مَا آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، مِثْلَ قَوْلِهِ
[تَعَالَى] ^(٤) (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) ^(٥) ، وَهَذَا نَصٌّ عَلَى وَجُوبِ
اسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ ، أَوْ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِيِّ مَعًا .

وَمِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا
خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) ^(٦) ، وَهَذَا نَصٌّ بِالْحَثِّ عَلَى النَّظَرِ فِي جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ .

(١) فِي ب : أَوْ ،

(٢) فِي أ : لِمَعْرِفَةِ صِفَتِهَا .

(٣) فِي أ : بِصِفَتِهَا .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ أ ، م ، ص .

(٥) الْحَشْرِ (٥٩) : ٢ .

(٦) الْأَعْرَافِ (٧) : ١٨٥ .

وَأَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ مِمَّنْ خَصَّهُ بِهَذَا الْعِلْمِ وَشَرَّفَهُ بِهِ ^(١) إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ تَعَالَى : (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^(٢) الآية وَقَالَ تَعَالَى : (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ) ^(٣) وَقَالَ : (وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^(٤) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي لَا تُحْصَى كَثْرَةً .

[ضرورة النظر]

وَلِذَا ^(٥) تَقَرَّرَ أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ أَوْجَبَ النَّظَرَ بِالْعَقْلِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَاعْتِبَارَهَا ، وَكَانَ الْإِعْتِبَارُ لَيْسَ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ : اسْتِنْبَاطِ الْمَجْهُولِ مِنَ الْمَعْلُومِ ، وَاسْتِخْرَاجِهِ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ، أَوْ بِالْقِيَاسِ ^(٦) ، فَوَاجِبٌ أَنْ نَجْعَلَ نَظْرَنَا فِي الْمَوْجُودَاتِ بِالْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ .
وَبَيِّنُ أَنَّ هَذَا النَّحْوَ مِنَ النَّظَرِ ، الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ الشَّرْعُ وَحَثَّ عَلَيْهِ ، هُوَ أَنْوَاعُ النَّظَرِ بِأَتَمِّ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ ^(٧) ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بُرْهَانًا .
وَلِذَا كَانَ الشَّرْعُ قَدْ حَثَّ [عَلَى] ^(٨) مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى [وَسَائِرِ] ^(٩)

(١) عبارة م : « وأعلم أن من خصه بهذا العلم وشرفه إبراهيم ... » . وعبارة ا ، م : « وأعلم تعالى أن من خصه الله تعالى بهذا العلم وشرفه إبراهيم ... » .

(٢) الأنعام (٦) : ٧٥ .

(٣) الفاشية (٨٨) : ١٧ .

(٤) آل عمران (٣) : ١٩١ . والنسخة ا تذكر هذه الآية خطأ هكذا :

(الَّذِينَ يَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)

وتشاركها م في هذا الخطأ مع زيادة واد المطف قبل (الذين) .

(٥) في م ، ص : وإذا .

(٦) أى أن القياس ، وهو أحد أدوات العقل في الاستنباط ، الذى هو الاعتبار ، إن لم يكن مرادفاً ومساوياً للاعتبار ، فإن الاعتبار لا يتم ولا يثمر إلا « بالقياس » ، أى باستخدام الإنسان لهذه الأداة .

(٧) عبارة ا ، م ، ص : بأنواع القياس .

(٨) سقطت من ص .

(٩) سقطت من ا ، م ، ص .

مَوْجُودَاتِهِ بِالْبُرْهَانِ ، [وَسَكَانَ] ^(١) مِنْ الْأَفْضَلِ ، أَوْ الْأَمْرِ الضَّرُورِيِّ ، لِحَاجَةِ
 أَرَادَةِ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَسَائِرَ الْمَوْجُودَاتِ ٤ / بِالْبُرْهَانِ ، أَنْ
 يَتَقَدَّمَ أَوَّلًا فَيَعْلَمَ أَنْوَاعَ الْبَرَاهِينِ وَشُرُوطَهَا ، وَبِمَاذَا يُخَالِفُ الْقِيَاسُ
 الْبُرْهَانِي الْقِيَاسَ الْجَدَلِيَّ ، وَالْقِيَاسَ [الْخَطَائِيَّ] ^(٢) ، وَالْقِيَاسَ الْمُخَالِطِيَّ ^(٣)
 وَسَكَانَ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ دُونَ أَنْ يَتَقَدَّمَ فَيَعْرِفَ قَبْلَ ذَلِكَ مَا هُوَ الْقِيَاسُ الْمُطْلَقُ ،
 وَكَمِ أَنْوَاعُهُ ^(٤) ، وَمَا مِنْهَا قِيَاسٌ وَمَا مِنْهَا ^(٥) لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَذَلِكَ لَا
 يُمَكِّنُ أَيْضًا [إِلَّا وَيَتَقَدَّمَ] ^(٦) فَيَعْرِفَ قَبْلَ ذَلِكَ أَجْزَاءَ الْقِيَاسِ الَّتِي مِنْهَا
 [تُرَكِّبَتْ] ^(٧) ، أَغْنَى الْمُقَدِّمَاتِ وَأَنْوَاعُهَا .

فَقَدْ يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بِالشَّرْعِ ، الْمُتَمَثِّلِ أَمْرُهُ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ،
 أَنْ يَتَقَدَّمَ ، قَبْلَ النَّظَرِ ، فَيَعْرِفَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تَنْزِلُ مِنَ النَّظَرِ مَنْزِلَةً
 الْأَلَاتِ مِنَ الْعَمَلِ ، فَإِنَّهُ كَمَا أَنَّ الْفَقِيهَ يَسْتَنْبِطُ مِنَ الْأَمْرِ بِالتَّفَقُّهِ فِي
 الْأَحْكَامِ ، وَجُوبَ مَعْرِفَةِ [الْمُقَايِسِ] ^(٨) الْفِقْهِيَّةِ عَلَى أَنْوَاعِهَا ، وَمَا مِنْهَا
 قِيَاسٌ وَمَا مِنْهَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْعَارِفِ أَنْ يَسْتَنْبِطَ مِنَ
 الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ وَجُوبَ مَعْرِفَةِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ ، وَأَنْوَاعِهِ ، بَلْ

(١) فيما عدا ب : كان ، بدون حرف المطف .

(٢) في ا ، م : الخطي ، بدلا من الخطاي ، وهو لفظ يطرده فيهما بدلا من لفظ الخطاي ،
 والنسبة فيه إلى الخطيب ، والخطاي نسبة إلى الخطابة .

(٣) القائم على المغالطة ، والذي لا يحتوي من القياس إلا على عناصر الشكل وظواهر التركيب .
 وهذا التقسيم يفيد أن الفيصل في هذه القضية هو اختبار المقدمات من حيث الصدق وطبقة ، لأن الأقيسة
 المختلفة قد تتفق شكلا . وفي النسخة انجد « الفاعلي » بدلا من « المغالطي » .

(٤) لأن هناك من الأقيسة : البرهاني ، والجدلي ، والخطاي ، والمغالطي ، والشعري ، والفقهى ..

الخ ..

(٥) في ب : منه .

(٦) فيما عدا ب : أو يتقدم .

(٧) فيما عدا ب : تقدمت .

(٨) في ا ، م : المقاييس ، وهو لفظ يطرده فيهما بدلا من : المقاييس .

هُوَ أُخَرَى بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَقِيه يُسْتَنْبِطُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) ^(١) ، وَجُوبَ مَعْرِفَةِ الْقِيَاسِ [الْفَقْهِي] ^(٢) ، [فَكَمْ بِالْحَرَى وَالْأُولَى] ^(٣) أَنْ يُسْتَنْبِطُ مِنْ ذَلِكَ الْعَارِفُ بِاللَّهِ وَجُوبَ مَعْرِفَةِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ ؟ ؟

وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ النَّظَرِ فِي الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ بِذَعَةٍ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ . فَإِنَّ النَّظَرَ أَيْضًا فِي الْقِيَاسِ الْفَقْهِيِّ ، وَأَنْوَاعِهِ ، هُوَ شَيْءٌ اسْتَنْبِطَ بَعْدَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ يُرَى أَنَّهُ بِذَعَةٍ . هـ / فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ [نَعْتَقِدَ] ^(٤) فِي النَّظَرِ فِي الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ ، وَلِهَذَا سَبَبُ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ ^(٥) .

[بَلْ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ هَذِهِ الْمِلَّةِ مُشَبِّتُونَ الْقِيَاسَ الْعَقْلِيَّ ، إِلَّا طَائِفَةً مِنَ الْحَشَوِيَّةِ قَلِيلَةً ، وَهُمْ مَحْجُوجُونَ بِالنُّصُوصِ] ^(٦) .

[فَإِذَا] ^(٧) تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَجِبُ ، بِالشَّرْعِ ، النَّظَرُ فِي الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ ، وَأَنْوَاعِهِ ، كَمَا يَجِبُ النَّظَرُ فِي الْقِيَاسِ الْفَقْهِيِّ ، فَبَيَّنُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَمْ يَتَقَدَّمَ أَحَدٌ مِمَّنْ قَبْلَنَا بِفَحْصِ عَنِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ وَأَنْوَاعِهِ ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَبْتَدِئَ بِالْفَحْصِ عَنْهُ ، وَأَنْ يَسْتَعِينَ فِي ذَلِكَ [الْمُتَأَخِّرُ بِالْمُتَقَدِّمِ] ^(٨) ،

(١) الحشر (٥٩) : ٢ .

(٢) في أ : العقل .

(٣) فيما عدا ب : فبالحرى .

(٤) في أ ، م : يمتقد .

(٥) لأن موضعه هو كتب « الصنعة » غير « الجمهورية » التي لا يستطيع تناولها سوى الخاصة من أهل البرهان .

(٦) سقطت من أ ، م ، ص .

(٧) في أ ، م : وإذا . وفي ص : وإذا .

(٨) في ص : المتقدم بالمتأخر .

حَتَّى تَكْمُلَ الْمَعْرِفَةُ بِهِ ، فَإِنَّهُ عَسِيرٌ ، أَوْ غَيْرُ مُمَكِّنٍ أَنْ يَقِفَ وَاحِدٌ مِنَ
النَّاسِ ، مِنْ تِلْقَائِهِ ، وَابْتِدَاءِ ، عَلَى جَمِيعِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ .
كَمَا أَنَّهُ عَسِيرٌ أَنْ يَسْتَنْبِطَ وَاحِدٌ جَمِيعَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ
الْقِيَاسِ الْفِقْهِيِّ ، بَلْ مَعْرِفَةِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ أُخْرَى بِذَلِكَ .

وَلِنْ كَانَ غَيْرُنَا قَدْ فَحَصَ عَنْ ذَلِكَ ، فَبَيَّنَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ
نَسْتَعِينَ عَلَى مَا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ بِمَا قَالَهُ مَنْ تَقَدَّمَنا فِي ذَلِكَ .

وَسَوَاءٌ [أَكَانَ] ^(١) ذَلِكَ الْغَيْرُ مُشَارِكًا لَنَا أَوْ غَيْرَ مُشَارِكٍ فِي
الْمِلَّةِ ^(٢) ، فَإِنَّ آلَةَ الَّتِي تَصِحُّ بِهَا [التَّذْكِيَةُ] ^(٣) لَا يُعْتَبَرُ فِي صِحَّةِ
التَّذْكِيَةِ بِهَا كَوْنُهَا آلَةً لِمُشَارِكٍ لَنَا فِي الْمِلَّةِ أَوْ غَيْرَ مُشَارِكٍ ، إِذَا كَانَتْ
فِيهَا شُرُوطُ الصَّحَّةِ . وَأَعْنَى بَغْيَرِ الْمُشَارِكِ : مَنْ نَظَرَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ
الْقَدَمَاءِ قَبْلَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ .

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا ، وَكَانَ كُلُّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ النَّظَرِ فِي أَمْرِ
الْمَقَاسِيِسِ الْعَقْلِيَّةِ قَدْ فَحَصَ عَنْهُ الْقَدَمَاءُ أَتَمَّ فَحْصٍ ، فَقَدْ يَنْبَغِي أَنْ /
نَضْرِبَ بِأَيْدِينَا إِلَى كُتُبِهِمْ ، فَنَنْظُرَ فِيَمَا قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ
صَوَابًا قَبْلَنَاهُ مِنْهُمْ ، وَلِنْ كَانَ فِيهِ مَا لَيْسَ بِصَوَابٍ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ .

فَإِذَا فَرَعْنَا مِنْ هَذَا الْجَنْسِ مِنَ النَّظَرِ ، وَحَصَلَتْ عِنْدَنَا الْآلَاتُ الَّتِي
بِهَا نَقْدِرُ عَلَى الْأَعْتِبَارِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَدِلَالَةِ الصَّنْعَةِ فِيهَا - فَإِنْ مَنْ
لَا يَعْرِفُ الصَّنْعَةَ لَا يَعْرِفُ الْمَصْنُوعَ ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الْمَصْنُوعَ لَا يَعْرِفُ
الصَّانِعَ - فَقَدْ يَجِبُ أَنْ نَشْرَعَ فِي الْفَحْصِ عَنِ الْمَوْجُودَاتِ ، عَلَى التَّرْتِيبِ
وَالنَّجْوِ الَّذِي اسْتَفَدْنَاهُ مِنْ صِنَاعَةِ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَقَاسِيِسِ الْبُرْهَانِيَّةِ .

(١) فِي ب : كَانَ .

(٢) عِبَارَةٌ ب : « مُشَارِكًا لَنَا فِي الْمِلَّةِ أَوْ غَيْرَ مُشَارِكٍ » .

(٣) فِي ص : التَّزْكِيَةُ .

وَيَبِينُ^(١) أَيْضاً أَنَّ هَذَا الْغَرَضَ إِنَّمَا يَتِمُّ لَنَا فِي الْمَوْجُودَاتِ بِتَدَاوُلِ
الْفَحْصِ عَنْهَا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ، وَأَنْ يَسْتَعِينَ فِي ذَلِكَ الْمُتَأَخَّرُ بِالْمُتَقَدِّمِ ،
عَلَى مِثَالِ مَا عَرَضَ فِي عُلُومِ التَّعَالِيمِ^(٢) فَإِنَّهُ لَوْ قَرَضْنَا صِنَاعَةَ الْهَيْئَةِ ،
فِي وَقْتِنَا هَذَا ، مَعْدُومَةً ، وَكَذَلِكَ صِنَاعَةَ عِلْمِ الْهَيْئَةِ ، وَرَأَى إِنْسَانٌ وَاحِدٌ ،
مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ ، أَنْ يُنْزِلَ مَقَادِيرَ الْأَجْرَامِ السَّمَاوِيَّةِ ، وَأَشْكَالَهَا ، وَابْتِعَادَ
بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ ، لَمَّا أَمَكَّتْهُ ذَلِكَ . مِثْلَ أَنْ يَعْرِفَ قَدْرَ الشَّمْسِ مِنْ
الْأَرْضِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ [مَقَادِيرِ]^(٣) الْكَوَاكِبِ ، وَلَوْ كَانَ [أَذْكَى]^(٤)
النَّاسِ طَبْعاً ، إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ شَيْءٍ يُشْبِهُ الْوَحْيَ .

بَلْ لَوْ قِيلَ لَهُ : إِنَّ الشَّمْسَ أَكْثَرُ مِنْ الْأَرْضِ بِمِائَةِ وَخَمْسِينَ
ضِعْفًا ، أَوْ سِتِينَ ، لَعَدَّ هَذَا الْقَوْلَ جُنُونًا مِنْ قَائِلِهِ ، وَهَذَا شَيْءٌ قَدْ قَامَ
عَلَيْهِ الْبُرْهَانُ فِي عِلْمِ الْهَيْئَةِ قِيَامًا لَا [يُشْكُ]^(٥) فِيهِ مَنْ هُوَ مِنْ [أَهْلِ]^(٦)
ذَلِكَ الْعِلْمِ .

وَأَمَّا الَّذِي أَخْرَجَ ٧ / فِي هَذَا إِلَى التَّمَثِيلِ بِصِنَاعَةِ التَّعَالِيمِ ، فَهَلْ يَدْرِي
صِنَاعَةَ أَصُولِ الْفِقْهِ ، وَالْفِقْهِ نَفْسِهِ ، لَمْ يَكْمُلِ النَّظَرُ فِيهَا إِلَّا فِي زَمَنِ
طَوِيلٍ ، وَلَوْ رَأَى إِنْسَانُ الْيَوْمِ ، مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ ، أَنْ يَقِفَ عَلَى جَمِيعِ
الْحُجَجِ الَّتِي اسْتَنْبَطَهَا النُّظَّارُ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ الَّتِي
وُضِعَتْ^(٧) الْمُنَاطَرَةُ فِيهَا بَيْنَهُمْ فِي مُعْظَمِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، مَا عَدَا الْمَغْرِبَ^(٨)

(١) في ١ : وَيَبِينُ .

(٢) أي الرياضيات .

(٣) في ١ : تَقَادِيرُ .

(٤) في ص : أَذْكَى .

(٥) في ١ : شَك .

(٦) في ١ ، م ، ص : أَصْحَابُ .

(٧) وضعت هنا بمعنى : وقعت .

(٨) ولعل السبب في عدم وقوع المناظرات الفقهية في المغرب ، كما حدث في باقي أنحاء العالم -

لَكَانَ أَهْلًا أَنْ يُضْحَكَ مِنْهُ ، لِيَكُونَ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا [فِي حَقِّهِ] ^(١) ، مَعَ وُجُودِ
ذَلِكَ مَفْرُوعًا مِنْهُ ، وَهَذَا أَمْرٌ بَيْنَ بِنَفْسِهِ ، لَيْسَ فِي الصَّنَائِعِ الْعِلْمِيَّةِ
فَقَطْ ، بَلَى وَ [فِي] ^(٢) الْعَمَلِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا صِنَاعَةٌ يَقْدِرُ أَنْ يُنْشِئَهَا ^(٣)
وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ ، فَكَيْفَ بِصِنَاعَةِ الصَّنَائِعِ ، وَهِيَ الْحِكْمَةُ .

وَإِذَا كَانَ هَذَا مَكْذًا ، فَقَدْ بَجِبَ عَلَيْنَا إِنْ أَلْفَيْنَا لِمَنْ تَقَدَّمَ مِنْ
الْأَمَمِ السَّالِفَةِ نَظْرًا فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَاعْتِبَارًا لَهَا ، بِحَسَبِ مَا اقْتَضَتْهُ
شَرَائِطُ الْبُرْهَانِ ، أَنْ نَنْظُرَ فِي الَّذِي قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا أَثْبَتُوهُ فِي
كُتُبِهِمْ ، فَمَا كَانَ مِنْهَا مُوَافِقًا لِلْحَقِّ قَبْلِنَاهُ مِنْهُمْ ، وَسَرَرْنَا بِهِ ، وَشَكَرْنَاهُمْ
عَلَيْهِ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا غَيْرَ مُوَافِقٍ لِلْحَقِّ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ ، وَحَذَرْنَا مِنْهُ ،
وَعَذَرْنَاهُمْ .

فَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ النَّظَرَ فِي كُتُبِ الْقُدَمَاءِ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ ،
[إِذْ] ^(٤) كَانَ مَعْرَاضُهُمْ فِي كُتُبِهِمْ وَمَقْصِدُهُمْ هُوَ الْمَقْصِدُ الَّذِي حَقَّنَا
الشَّرْعُ عَلَيْهِ ، وَأَنْ مَنْ نَهَى عَنِ النَّظَرِ فِيهَا مَنْ كَانَ أَهْلًا لِلنَّظَرِ فِيهَا - وَهُوَ
الَّذِي جَمَعَ أَمْرَيْنِ :

أَحَدِهِمَا : ذِكَاةُ الْفِطْرَةِ .

وَالثَّانِي : الْعَدَالَةُ الشَّرْعِيَّةُ ، وَالْفَضِيلَةُ [الْعِلْمِيَّةُ وَ] ^(٥) الْخُلُقِيَّةُ .

=الإسلامي ، هو سيادة المذهب المالكي في الفقه لكل أنحاء ، والسيطرة الكبرى التي كانت لفقهاء
هذا المذهب على الحياة الفكرية بهذه البلاد ، وبخاصة في عصرهم الذهبي أيام دولة المرابطين (١٠٩٠ -
١١٤٦ م) ، وهي الفترة الزمنية التي سبقت مجيء دولة الموحدين (١١٤٦ - ١٢٦٩ م) التي عاش
فيها ابن رشد .

(١) سقطت من أ ، م ، ص .

(٢) سقطت من أ ، م ، ص .

(٣) رسها في أقرب إلى : ينشئها .

(٤) أ : إن .

(٥) موجودة في ص فقط ، وسقطت بما حذاها .

فَقَدْ صَدَّ النَّاسَ عَنِ الْبَابِ الَّذِي دَعَا الشَّرْعُ مِنْهُ النَّاسَ ٨ / ، إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ ،
وَهُوَ بَابُ النَّظَرِ الْمُوَدَّى إِلَى مَعْرِفَتِهِ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ . وَذَلِكَ غَايَةُ الْجَهْلِ وَالْبُعْدِ
عَنِ اللَّهِ تَعَالَى .

[شُرُوطُ النَّظَرِ]

وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْ أَنَّهُ إِنْ غَوَى غَاوٍ بِالنَّظَرِ فِيهَا ، [وَزَلَّ زَالٌ ، إِمَّا مِنْ
قِبَلِ نَقْصِ فِطْرَتِهِ ، وَإِمَّا مِنْ قِبَلِ سُوءِ تَرْتِيبِ نَظَرِهِ فِيهَا] ^(١) ، أَوْ مِنْ قِبَلِ
غَلَبَةِ شَهَوَاتِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مُعَلِّمًا يُرْشِدُهُ إِلَى فَهْمِ مَا فِيهَا ، أَوْ مِنْ
قِبَلِ اجْتِمَاعِ هَلِهِ الْأَسْبَابِ فِيهِ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهَا ، أَنْ [نَمْنَعَهَا] ^(٢)
عَنِ الَّذِي هُوَ أَهْلٌ لِلنَّظَرِ فِيهَا ، فَإِنَّ هَذَا النُّحُوَّ مِنَ الضَّرَرِ الدَّاخِلِ مِنْ
قِبَلِهَا هُوَ شَيْءٌ لَحِقَ بِهَا بِالْعَرَضِ لَا بِالذَّاتِ ^(٣) ، وَلَيْسَ يَجِبُ فِيمَا كَانَ
نَافِعًا بِطِبَاعِهِ وَذَاتِهِ أَنْ يُشْرَكَ لِمَكَانٍ مَضْرُوعَةٍ مَوْجُودَةٍ فِيهِ بِالْعَرَضِ ، وَلِذَلِكَ
قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] ^(٤) السَّلَامُ لِلَّذِي أَمَرَهُ بِسُقْيِ الْعَسَلِ أَخَاهُ لِإِسْهَالِ
كَانَ [بِهِ] ^(٥) [فَتَزِيدَ] ^(٦) الْإِسْهَالَ بِهِ لَمَّا سَقَاهُ الْعَسَلَ ، وَشَكَكَ ذَلِكَ
إِلَيْهِ : « صَدَقَ اللَّهُ ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ » .

بَلْ نَقُولُ : إِنْ مَثَلَ مَنْ مَنَعَ النَّظَرَ فِي كُتُبِ الْحِكْمَةِ مَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا ،

(١) سقطت من ص .

(٢) في ب : يمنها .

(٣) ذات الشيء هي ماهيته ، أو جزء من ماهيته ، وهي مقابل العرض .

(٤) سقطت من ب .

(٥) في ا ، م ، ص : فيه .

(٦) في ص : فتزايد .

مِنْ أَجْلِ أَنْ قَوْمًا مِنْ أَرَادِلِ النَّاسِ قَدْ يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ ضَلُّوا مِنْ قِبَلِ نَظَرِهِمْ فِيهَا ، مَثَلُ مَنْ مَنَعَ الْعَطْشَانَ شُرْبَ الْمَاءِ الْبَارِدِ الْعَذْبِ حَتَّى مَاتَ [مِنْ الْعَطْشِ] ^(١) ، لِأَنَّ قَوْمًا شَرَقُوا بِهِ فَمَاتُوا ، فَإِنَّ الْمَوْتَ عَنِ الْمَاءِ بِالشَّرْقِ أَمْرٌ عَارِضٌ ، وَعَنِ الْعَطْشِ [أَمْرٌ] ^(٢) ذَاتِي وَضَرُورِي .

وَهَذَا الَّذِي عَرَضَ لِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ هُوَ شَيْءٌ عَارِضٌ لِسَائِرِ الصَّنَائِعِ ، فَكَمْ مِنْ فَقِيهٍ كَانَ الْفِقْهُ سَبَبًا لِقِلَّةِ تَوَرُّعِهِ ، وَخَوْضِهِ فِي الدُّنْيَا ، بَلْ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ [هَكَذَا] ^(٣) نَجِدُهُمْ ، وَصِنَاعَتُهُمْ إِنَّمَا تَقْتَضِي ٩٠ / بِالذَّاتِ الْقَفِيلَةَ الْعَمَلِيَّةَ .

فَإِذَا لَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْزُضَ فِي الصَّنَاعَةِ الَّتِي تَقْتَضِي الْقَفِيلَةَ [الْعِلْمِيَّةَ] ^(٤) مَا [عَرَضٌ] ^(٥) فِي الصَّنَاعَةِ الَّتِي تَقْتَضِي [الْعَمَلِيَّةَ] ^(٦) .

[مَرَاتِبُ النَّاسِ]

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا كُلُّهُ ، وَكُنَّا نَعْتَقِدُ ، مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ ، أَنَّ شَرِيعَتَنَا ، هَذِهِ الْإِلَهِيَّةَ ، حَقٌّ ، وَأَنَّهَا الَّتِي تَبْهَتُ عَلَى هَذِهِ السُّعَادَةِ ، وَدَعَتْ إِلَيْهَا ، الَّتِي هِيَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ [عَزَّ وَجَلَّ] ^(٧) ، وَبِمَخْلُوقَاتِهِ ، [فَإِنَّ] ^(٨) ذَلِكَ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَ كُلِّ مُسْلِمٍ مِنَ الطَّرِيقِ الَّذِي اقْتَضَتْهُ جَبِلَّتُهُ وَطَبِيعَتُهُ مِنَ التَّضَلُّيقِ ،

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) سقطت من ا ، م ، ص .

(٣) في ب : كذلك .

(٤) في ا ، م ، ص : العملية .

(٥) في ا : هذا .

(٦) في ا ، م ، ص : العلمية .

(٧) في ا ، م ، ص : جل وعز .

(٨) في ا ، م ، ص : وأن .

وَذَلِكَ أَنَّ طِبَاعَ النَّاسِ مُتَفَاضِلَةٌ فِي التَّصَدِيقِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُصَدِّقُ بِالْبُرْهَانِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَدِّقُ بِالْأَقَاوِيلِ الْجَدَلِيَّةِ تَصَدِيقَ صَاحِبِ الْبُرْهَانِ [بِالْبُرْهَانِ] ^(١)
إِذْ لَيْسَ فِي طِبَاعِهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَدِّقُ [بِالْأَقَاوِيلِ] ^(٢)
الْخَطَابِيَّةِ كَتَصَدِيقِ صَاحِبِ الْبُرْهَانِ بِالْأَقَاوِيلِ الْبُرْهَانِيَّةِ .

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ شَرِيعَتُنَا ، هَلِهِ الْإِلَهِيَّةُ ، قَدْ دَعَتْ النَّاسَ مِنْ
هَلِهِ الطَّرِيقِ الثَّلَاثِ ، عَمَّ التَّصَدِيقُ بِهَا كُلُّ إِنْسَانٍ ، إِلَّا مَنْ [جَحَدَهَا] ^(٣)
عِنَادًا بِلِسَانِهِ ، أَوْ لَمْ تَتَقَرَّرْ عِنْدَهُ طَرِيقُ الدُّعَاءِ فِيهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، لِإِغْفَالِهِ
ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ .

وَلِذَلِكَ خُصَّ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] ^(٤) السَّلَامُ بِالْبَعْثِ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ
أَعْنَى لِتَضَمُّنِ شَرِيعَتِهِ طَرِيقَ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : (أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ، وَجَادِلْهُمْ
بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) ^(٥) .

[عِلَاقَةُ الْحِكْمَةِ بِالشَّرِيعَةِ]

وَلَمَّا كَانَتْ هَلِهِ [الشَّرِيعَةُ] ^(٦) حَقًّا ، وَدَاعِيَةً إِلَى النَّظَرِ الْمُؤَدَّى
إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ ، فَلَمَّا ، مَعَشَرُ ١٠ / الْمُسْلِمِينَ ، نَعَلِمُ ، عَلَى الْقَطْعِ ، أَنَّهُ
لَا يُؤَدَّى النَّظَرُ الْبُرْهَانِيُّ إِلَى مُخَالَفَةِ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ ، فَإِنَّ الْحَقَّ لَا يُضَادُّ

(١) سقطت من أ ، م ، ص .

(٢) في أ ، م ، ص : بِالْأَقْوَالِ .

(٣) في أ ، م ، ص : يَجْحَدُهَا .

(٤) سقطت من أ ، ب .

(٥) النحل (١٦) : ١٢٥ .

(٦) في أ ، م ، ص : الشَّرَائِعُ .

الْحَقُّ ، بَلْ يُوَافِقُهُ وَيَشْهَدُ لَهُ .

وَلِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، فَإِنْ أَدَّى النَّظْرُ الْبُرْهَانِي إِلَى نَحْوِ مَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ
بِمَوْجُودٍ مَا ، فَلَا يَخْلُو ذَلِكَ الْمَوْجُودُ أَنْ يَكُونَ : قَدْ سَكَتَ عَنْهُ [الْشَّرْعُ] ^(١)
أَوْ عَرَّفَ بِهِ .

فَإِنْ كَانَ [قَدْ سَكَتَ] ^(٢) عَنْهُ ، فَلَا تَعَارُضُ [هُنَالِكَ] ^(٣) ، وَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ مَا سَكَتَ عَنْهُ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَاسْتَنْبَطَهَا الْفَقِيهُ بِالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ .
وَإِنْ كَانَتِ الشَّرِيعَةُ نَطَقَتْ بِهِ ، فَلَا يَخْلُو ظَاهِرُ النُّطْقِ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقاً
لِمَا أَدَّى إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ فِيهِ ، أَوْ مُخَالِفاً ، فَإِنْ كَانَ مُوَافِقاً فَلَا قَوْلَ
[هُنَالِكَ] ^(٤) ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِفاً طَلِبَ [هُنَالِكَ] ^(٥) تَأْوِيلُهُ .

[التَّأْوِيلُ]

وَمَعْنَى التَّأْوِيلِ : هُوَ إِخْرَاجُ دِلَالَةِ اللَّفْظِ مِنَ الدَّلَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى
الدَّلَالَةِ الْمَجَازِيَّةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخِلَّ ذَلِكَ بِعَادَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ فِي التَّجَوُّزِ ،
مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِشَبِيهِهِ أَوْ [بِسَبَبِهِ] ^(٦) أَوْ لَا حَقِيقَةٍ أَوْ مُقَارِنَةٍ ، أَوْ غَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي [عُدَّتْ] ^(٧) فِي تَعْرِيفِ أَصْنَافِ الْكَلَامِ الْمَجَازِيِّ
وَلِذَا كَانَ الْفَقِيهُ يَفْعَلُ هَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَكَمْ

(١) ق ب : في الشرع .

(٢) ق ١ ، م ، ص : مما سكت .

(٣) فيما عدا ب : هناك .

(٤) فيما عدا ب : هناك .

(٥) فيما عدا ب : هناك .

(٦) فيما عدا ب : سببه .

(٧) فيما عدا ب : عودت .

بِالْحَرِيِّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ صَاحِبُ [عِلْمِ الْبُرْهَانِ] ^(١) ؟ ؟ فَإِنَّ الْفَقِيهَ
إِنَّمَا عِنْدَهُ قِيَاسٌ ظَنِّيٌّ ، وَالْعَارِفُ عِنْدَهُ قِيَاسٌ يَقِينِيٌّ .

وَنَحْنُ نَقْطَعُ قَطْعًا أَنَّ كُلَّ مَا أَدَّى إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ ، وَخَالَفَهُ ظَاهِرُ
الشَّرْعِ ، أَنَّ ذَلِكَ الظَّاهِرَ يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ عَلَى قَانُونِ التَّأْوِيلِ الْعَرَبِيِّ . وَهَذِهِ
الْقَضِيَّةُ ١١ / لَا يَشْكُ فِيهَا مُسْلِمٌ ، وَلَا يَرْتَابُ بِهَا مُؤْمِنٌ ، وَمَا أَغْظَمَ ازْدِيَادَ
الْيَقِينِ بِهَا عِنْدَ مَنْ زَاوَلَ هَذَا الْمَعْنَى وَجَرَّبَهُ ، وَقَصَدَ هَذَا الْمَقْصِدَ مِنَ
الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ .

بَلْ نَقُولُ : إِنَّهُ مَا مِنْ مَنْطُوقٍ بِهِ فِي الشَّرْعِ ، مُخَالِفٍ بظَاهِرِهِ لِمَا أَدَّى
إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ [إِلَّا] ^(٢) إِذَا اغْتَسِرَ وَتُصَفِّحَتْ سَائِرُ أَجْزَائِهِ ، وَوُجِدَ فِي الْقَاطِطِ
الشَّرْعِ مَا يَشْهَدُ بظَاهِرِهِ لِذَلِكَ التَّأْوِيلِ ، أَوْ يُقَارِبُ أَنْ يَشْهَدَ ، وَلِهَذَا
الْمَعْنَى أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ الْقَاطِطُ الشَّرْعِ
كُلُّهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ، وَلَا أَنْ تُخْرَجَ كُلُّهَا [عَنْ] ^(٣) ظَاهِرِهَا بِالتَّأْوِيلِ ،
وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَأْوِلِ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ [الْمَأْوِلِ] ^(٤) ، فَالْأَشْعَرِيُّونَ ، مَثَلًا ،
يَتَأَوَّلُونَ آيَةَ الْأَسْتِوَاءِ ^(٥) ، وَحَدِيثَ النَّزُولِ ^(٦) ، وَالْحَنَابِلَةُ تَحْمِلُ ذَلِكَ
عَلَى ظَاهِرِهِ .

وَالسَّبَبُ فِي وُرُودِ الشَّرْعِ فِيهِ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ هُوَ اخْتِلَافُ [نَظَرِ] ^(٧)

(١) فيما عدا ب : العلم بالبرهان .

(٢) سقطت من ص .

(٣) فيما عدا ب : من .

(٤) في أ : التأويل .

(٥) وهي قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) طه (٢٠) : ٥ .

(٦) ومعناه : ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا ، فيقول : هل من سائل فأعطيه ؟ .. هل من
داع فاستجب له ؟ .. هل من مستغفر فأغفر له ؟؟

(٧) في ب ، م ، ص : فطر .

النَّاسِ وَتَبَايُنُ [قَرَائِيهِمْ^(١)] فِي التَّصْدِيقِ ، وَالسَّبَبُ فِي وُرُودِ الظَّوَاهِرِ^(٢)
الْمُتَعَارِضَةِ فِيهِ ، هُوَ تَنْبِيهُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ عَلَى التَّأْوِيلِ الْجَامِعِ [بَيْنَهَا]^(٣)
[وَالِى]^(٤) هَذَا الْمَعْنَى وَرَدَّتْ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ
عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)^(٥)

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ فِي الشَّرْعِ أَشْيَاءٌ قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى حَمْلِهَا عَلَى
ظَوَاهِرِهَا ، وَأَشْيَاءٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا ، وَأَشْيَاءٌ اخْتَلَفُوا فِيهَا ... فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ
يُودَى الْبَرَهَانُ إِلَى تَأْوِيلِ مَا أَجْمَعُوا عَلَى ظَاهِرِهِ ٢٢ . أَوْ ظَاهِرِ مَا أَجْمَعُوا عَلَى
تَأْوِيلِهِ ٢٢ .

قُلْنَا : أَمَّا لَوْ ثَبِتَ الْأَجْمَاعُ بِطَرِيقِ ١٢ / يَتَعَيَّنُ [لَمْ]^(٦) يَصِحَّ ، وَإِنْ
كَانَ الْأَجْمَاعُ فِيهَا ظَنًّا فَقَدْ يَصِحُّ^(٧) .

وَلِلذَلِكَ قَالَ أَبُو حَامِدٍ^(٨) ، وَأَبُو الْمَعَالِي^(٩) ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ

(١) في ا ، م : مزايجهم .

(٢) جمع ظاهر ، لا ظاهرة ، لأن الحديث هنا عن ظاهر التصوص وباطنها .

(٣) فيها عدا ب : بينهما .

(٤) فيها عدا ب : فإلى .

(٥) آل عمران (٣) : ٧ . وجملة الآية : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ
الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ، هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا
الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ، ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ
وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) .

(٦) في ب : فلم .

(٧) « قد » هنا مستعملة لإفادة التحقيق ، لا التقليل .

(٨) أبو حامد بن محمد الفزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ ١٠٥٩ - ١١١٢ م) .

(٩) هو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني ، الفقيه الشافعي ،
وهو أستاذ الفزالي ، ونسبته إلى « جوين » إحدى نواحي « نيسابور » . توفي سنة ٤٧٨ هـ .

أئمة النظر ، إنه لا يُقَطَّعُ بِكُفْرٍ مَنْ خَرَقَ الإجماعَ في التأويلِ في أمثال هذه الأشياء .

وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإجماعَ لَا يَتَقَرَّرُ فِي النِّظَرِيَّاتِ^(١) بِطَرِيقٍ يَقِينٍ ، كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ فِي الْعَمَلِيَّاتِ ، أَنَّهُ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ الإجماعُ فِي مَسْأَلَةٍ مَا فِي عَصْرٍِ مَا ، إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَصْرُ عِنْدَنَا مَحْصُورًا ، وَأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ الْمُوجُودِينَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ مَعْلُومِينَ عِنْدَنَا ، أَغْنَى مَعْلُومًا أَشْخَاصَهُمْ ، وَمَبْلَغَ عِنْدِهِمْ ، وَأَنْ يُنْقَلَ إِلَيْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ [فِيهَا]^(٢) نَقْلَ تَوَاتُرٍ^(٣) ، وَيَكُونَ مَعَ هَذَا كُلُّهُ قَدْ صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ الْمُوجُودِينَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرْعِ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ ، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِكُلِّ مَسْأَلَةٍ يَجِبُ أَنْ لَا يُكْتَمَ عَنْ أَحَدٍ ، وَأَنَّ النَّاسَ طَرِيقُهُمْ وَاحِدٌ فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ .

[وَأَمَّا وَكَثِيرٌ]^(٤) مِنَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ [قَدْ]^(٥) نَقَلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ لِلشَّرْعِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَأَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ بِالْبَاطِنِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى فَهْمِهِ ، مِثْلُ مَا رَوَى عَنِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَلِيِّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ]^(٦) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ؟ ، وَمِثْلُ مَا رَوَى مِنْ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ .

(١) أي العلوم النظرية .

(٢) سقطت من ب .

(٣) التواتر في اصطلاح الأصوليين هو خبر الجماعة التي يفيد بنفسه العلم بصحته . راجع كشف اصطلاحات الفنون . ص ١٤٧١ .

(٤) في ب : وَأَمَّا كَثِيرٌ .

(٥) في ب : فَقَدْ .

(٦) سقطت من أ ، م ، ص .

فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ إِجْمَاعٌ مَنقُولٌ إِلَيْنَا عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ
النَّظَرِيَّةِ ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ لَا يَحْظُو عَصْرٌ مِنَ الْأَعْصَارِ مِنْ عُلَمَاءَ يَرَوْنَ
أَنَّ فِي الشَّرْعِ ١٣ / أَشْيَاءَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ [بِتَحْقِيقِهَا] ^(١) جَمِيعُ النَّاسِ ؟؟
وَذَلِكَ بِخِلَافِ مَا عَرَضَ فِي الْعَمَلِيَّاتِ ، فَإِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ يَرَوْنَ
إِفْشَاءَهَا لِجَمِيعِ النَّاسِ عَلَى السَّوَاءِ ، وَ [يُكْتَفَى] ^(٢) [فِي] ^(٣) حُصُولِ
الْإِجْمَاعِ فِيهَا بِأَنَّ تَنْتَشِرَ الْمَسْأَلَةُ ، فَلَا يُنْقَلُ إِلَيْنَا فِيهَا خِلَافٌ ، فَإِنَّ
هَذَا كَافٍ فِي حُصُولِ الْإِجْمَاعِ فِي الْعَمَلِيَّاتِ ، بِخِلَافِ الْأَمْرِ فِي الْعِلْمِيَّاتِ .

[الْغَزَالِيُّ وَالْفَلَّاسِفَةُ]

فَإِنْ قُلْتُ : [فَإِذَا] ^(٤) لَمْ يَجِبِ التَّكْفِيرُ بِخَرْقِ الْإِجْمَاعِ فِي التَّأْوِيلِ ،
إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ [فِي ذَلِكَ إِجْمَاعٌ] ^(٥) ، فَمَا تَقُولُ فِي الْفَلَّاسِفَةِ مِنْ أَهْلِ
الْإِسْلَامِ ، كَأَبِي نَصْرِ ^(٦) ، وَابْنِ سِينَا ^(٧) ، فَإِنَّ أَبَا حَامِدٍ قَدْ قَطَعَ بِتَكْفِيرِهِمَا
فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِالتَّهَافُتِ ، فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :
فِي الْقَوْلِ بِقِدَمِ الْعَالَمِ ^(٨)
وَبَيَّانُهُ ، تَعَالَى ، لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ^(٩) .

(١) فِي ب : بِحَقِيقَتِهَا .

(٢) فِي ب : تَكْتَفَى .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ أ ، م ، ص .

(٤) فِي أ ، م ، ص : وَإِذَا .

(٥) فِي أ ، م ، ص : ذَلِكَ فِي إِجْمَاعٍ .

(٦) مُحَمَّدُ بْنُ طَرْخَانٍ ، الْمَلْقَبُ بِالْمَلْعَمِ الثَّانِي ، وَالْمُنْسَوْبُ إِلَى «فَارَابٍ» مِنْ بِلَادِ تُرْكِسْتَانَ

(٣٣٩ هـ - ٩٥٠ م) .

(٧) أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، الشَّهِيرُ بِالشَّيْخِ الرَّئِيسِ (٣٧٠ - ٤٢٩ هـ - ٩٨٠ - ١٠٣٧ م) .

(٨) رَاجِعْ (تَهَافُتِ الْفَلَّاسِفَةِ) لِلْغَزَالِيِّ . ص ٦ وَمَا بَعْدَهَا .

(٩) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ . ص ٥٣ وَمَا بَعْدَهَا .

وَفِي تَأْوِيلِ مَا جَاءَ فِي حَشْرِ الْأَجْسَادِ وَأَخْوَالِ الْمَعَادِ^(١) .
 قُلْنَا : الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ ، أَنَّهُ لَيْسَ تَكْفِيرُهُ لِيَاهُمَا فِي ذَلِكَ
 قَطْعًا ، إِذْ قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِ التَّفْرِيقَةِ أَنَّ التَّكْفِيرَ يَخْرُقُ الْإِجْمَاعَ فِيهِ
 احْتِمَالٌ^(٢) .

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ قَوْلِنَا أَنَّهُ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ إِجْمَاعٌ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ
 الْمَسَائِلِ ، لِمَا رُوِيَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ الْأَوَّلِ ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ ، أَنَّ
 مَا هُنَا تَأْوِيلَاتٌ لَا يَجِبُ أَنْ يُفْصَحَ بِهَا إِلَّا لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ
 وَهُمْ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ، لِأَنَّ الْاِخْتِيَارَ عِنْدَنَا هُوَ الْوُقُوفُ^(٣) عَلَى قَوْلِهِ
 تَعَالَى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ ،
 لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مَزِيَّةٌ تَصْدِيقِي تُوجِبُ لَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ مَا لَا يُوجَدُ عِنْدَ
 غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ [تَعَالَى] ١٤/ بِأَنَّهُمُ الْمُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَهَذَا
 إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِيمَانِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْبُرْهَانِ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا

(١) المصدر السابق . ص ٨١ وما بعدها .

(٢) والإشارة هنا إلى قول الغزالي ، بعد تكفيره مُكَذِّبَ الرُّسُولِ ، عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَمُنْكَرِ التَّوَاتُرِ :

« . . . نَعَمْ ، لَوْ أَنْكَرَ مَا ثَبَتَ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ فَلَا يُلْزَمُهُ بِهِ الْكُفْرُ ،
 وَلَوْ أَنْكَرَ مَا ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ مَعْرِفَةَ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ
 حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ فِيهِ غُمُوضٌ يَعْرِفُهُ الْمُحْصِلُونَ لِعِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ ، وَأَذْكَرَ
 النِّظَامُ كَوْنََ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً أَصْلًا ، فَصَارَ كَوْنُ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً مُخْتَلَفٌ فِيهِ ،
 رَاجِعٌ (فَيَصِلُ التَّفْرِيقَةُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزُّنْدَقَةِ) ص ١٦ . طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ ،
 الْأَوَّلَى ، سَنَةِ ١٩٠٧ م .

(٣) فِي ١ : الْوُقُوفُ .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ أ ، ب .

مَعَ الْعِلْمِ بِالتَّأْوِيلِ ، فَإِنَّ غَيْرَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ هُمْ أَهْلُ الْإِيمَانِ [بِه] ^(١)
لَا مِنْ قِبَلِ الْبُرْهَانِ .

فَإِنَّ كَانَ هَذَا الْإِيمَانُ الَّذِي وَصَفَ اللَّهُ بِهِ الْعُلَمَاءَ خَاصًّا بِهِمْ ، فَيَجِبُ
أَنْ يَكُونَ بِالْبُرْهَانِ ، [وَأِنْ] ^(٢) كَانَ بِالْبُرْهَانِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ [الْعِلْمِ
بِالتَّأْوِيلِ] ^(٣) ، لِأَنَّ اللَّهَ ، [عَزَّ وَجَلَّ] ^(٤) قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ لَهَا تَأْوِيلًا هُوَ
الْحَقِيقَةُ ، وَالْبُرْهَانُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْحَقِيقَةِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ [يَتَقَرَّرَ] ^(٥) فِي التَّأْوِيلَاتِ ،
الَّتِي خَصَّ اللَّهُ الْعُلَمَاءَ بِهَا ، إِجْمَاعٌ مُسْتَفِيزٌ ، وَهَذَا بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ عِنْدَ
مَنْ أَنْصَفَ .

[الْعِلْمُ الْإِلَهِيُّ]

وَأِلَى هَذَا كُلِّهِ ، فَقَدْ نَرَى أَنَّ أَبَا حَامِدٍ قَدْ غَلَطَ . عَلَى الْحُكَمَاءِ الْمَشَائِينِ ^(٦)
فِيمَا نُسِبَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهُ ، تَقَدَّسَ وَتَعَالَى ، لَا يَعْلَمُ
الْجُزْئِيَّاتِ أَصْلًا ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّهُ [تَعَالَى ، يَعْلَمُهَا] ^(٧) يَعْلَمُ غَيْرَ مُجَانِسٍ

(١) فيما عدا ب : بها .

(٢) فيما عدا ب : وإذا .

(٣) في ا ، ب : علم التأويل .

(٤) في ب : تعالى .

(٥) فيما عدا ب : يقرر .

(٦) هم أتباع أرسطو ، ويكونون مدرسة متميزة في الفلسفة الإسلامية عن المتصوفة وأصحاب
فلسفة الإشراق . وفي النسخة ا : المشائين .

(٧) في ب : يعلمها تعالى .

لِعِلْمِنَا [بِهَا] ^(١) ، وَذَلِكَ أَنَّ عِلْمَنَا [بِهَا] ^(٢) مَعْلُومٌ لِلْمَعْلُومِ بِهِ ،
فَهُوَ مُخَدَّثٌ بِخُدُوثِهِ ، وَمُتَغَيِّرٌ بِتَغْيِيرِهِ ، وَعِلْمُ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ [بِالْوُجُودِ] ^(٣)
عَلَى مُقَابِلِ هَذَا ، فَإِنَّهُ عِلَّةٌ لِلْمَعْلُومِ الَّذِي هُوَ [الْمَوْجُودُ] ^(٤) ، فَمَنْ شَبَّهَ
الْعِلْمَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ ، فَقَدْ جَعَلَ ذَوَاتَ [الْمُتَقَابِلَاتِ] ^(٥) وَخَوَاصَّهَا
وَاحِدَةً ، وَذَلِكَ غَايَةُ الْجَهْلِ .

فَاسْمُ الْعِلْمِ إِذَا قِيلَ عَلَى الْعِلْمِ الْمُخَدَّثِ وَالْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، فَهُوَ مَقُولٌ
بِاشْتِرَاكِ الْأَسْمِ الْمَخْصُصِ ، كَمَا [يُقَالُ] ^(٦) ، كَثِيرٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْمُتَقَابِلَاتِ
مِثْلُ : الْجَلَلِ ، الْمَقُولِ عَلَى الْعَظِيمِ وَالصَّغِيرِ ، وَالصَّرِيمِ ١٥ / الْمَقُولِ عَلَى
الضُّوءِ وَالظُّلْمَةِ . وَلِهَذَا لَيْسَ هَا هُنَا حَدٌّ ^(٧) [يَشْمَلُ] ^(٨) الْعِلْمَيْنِ جَمِيعًا
كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا .

وَقَدْ أَفْرَدْنَا فِي هَلِهِ الْمَسْأَلَةَ قَوْلًا حَرَكْنَا إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ^(٩) . وَكَيْفَ
يَتَوَهَّمُ عَلَى الْمَشَائِينَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهُ سُبْحَانَهُ ، لَا يَعْلَمُ بِالْعِلْمِ الْقَدِيمِ
الْجُزْئِيَّاتِ ، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ تَتَضَمَّنُ الْإِنْذَارَاتِ بِالْجُزْئِيَّاتِ
الْحَادِثَةِ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْعِلْمَ الْمُنْدِرَ يَخْصُلُ لِلْإِنْسَانِ فِي
النُّومِ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ الْمُدَبَّرِ لِلْكَلِّ ، وَالْمُسْتَوَلِي عَلَيْهِ .

(١) سقطت من أ ، م ، ص .

(٢) سقطت من أ ، م ، ص .

(٣) في أ ، م ، ص : بالوجود . وفي ب : في الموجود .

(٤) فيها عدا ب : الوجود .

(٥) في أ : المتقات .

(٦) في ص : يقال .

(٧) أي تعريف ، وهو القول الدال على ماهية الشيء .

(٨) في ب : يشتمل .

(٩) والإشارة هنا إلى الرسالة الصغيرة التي ضمنها أبو الوليد رأيه في العلم الإلهي ، وهي التي

ستل (فصل المقال) في هذا الكتاب .

وَلَيْسَ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ ، فَقَطْ ، عَلَى النَّحْوِ الَّذِي نَعْلَمُهُ
نَحْنُ ، بَلْ وَلَا الْكُلِّيَّاتِ ، فَإِنَّ الْكُلِّيَّاتِ الْمَعْلُومَةَ عِنْدَنَا مَعْلُومَةٌ أَيْضًا عَنْ
طَبِيعَةِ الْمَوْجُودِ ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ [العلم] ^(١) بِالْعَكْسِ ، وَلِذَلِكَ مَا قَدْ
أَدَّى إِلَيْنَا الْبُرْهَانُ أَنَّ ذَلِكَ الْعِلْمَ مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ يُوصَفَ بِكُلٍّ أَوْ بِجُزْئِيٍّ ،
فَلَا مَعْنَى لِلِاخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، أَغْنَى فِي تَكْفِيرِهِمْ أَوْ لَا تَكْفِيرِهِمْ .

[العالمُ بَيْنَ الْقِدَمِ وَالْحُدُوثِ]

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ قِدَمِ الْعَالَمِ ، أَوْ حُدُوثِهِ ، فَإِنَّ الْاخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدِي بَيْنَ
الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَبَيْنَ الْحُكَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ يَكَادُ [أَنْ] ^(٢) يَكُونَ
رَاجِعًا لِلِاخْتِلَافِ فِي التَّسْمِيَةِ ، وَبِخَاصَّةٍ عِنْدَ بَعْضِ الْقَدَمَاءِ .
وَذَلِكَ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذَا ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ .
طَرَفَانِ ، وَوَاسِطَةٌ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ . فَاتَّفَقُوا فِي تَسْمِيَةِ الطَّرَفَيْنِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي
الْوَاسِطَةِ .

فَأَمَّا ١٦ / الطَّرَفُ الْوَاحِدُ ^(٣) : فَهُوَ مَوْجُودٌ وَجِدَ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ ، وَعَنْ
شَيْءٍ ، أَغْنَى عَنْ سَبَبٍ فَاعِلٍ ، وَمِنْ مَادَّةٍ ، وَالزَّمَانُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، أَغْنَى
عَلَى وَجُودِهِ .

وَهَذِهِ هِيَ حَالُ الْأَجْسَامِ الَّتِي يُدْرِكُ تَكَوُّنُهَا بِالْحِسِّ ، مِثْلُ تَكَوُّنِ الْمَاءِ
[وَالْهَوَاءِ] ^(٤) ، [وَالْأَرْضِ] ^(٥) ، وَالْحَيَوَانَ ، وَالنَّبَاتِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(١) سقطت من ص .

(٢) سقطت من ص .

(٣) أي الأول .

(٤) رسمها في ١ هكذا : والسر .

(٥) في ١ : أو الأرض .

[فَهَذَا] ^(١) الصَّنْفُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ اتَّفَقَ الْجَمِيعُ ، مِنْ الْقَدَمَاءِ وَالْأَشْعَرِيِّينَ عَلَى تَسْمِيَتِهَا مُخَدَّئَةً .

وَأَمَّا الطَّرَفُ الْمُقَابِلُ لِهَذَا ، فَهُوَ : مَوْجُودٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا عَنْ شَيْءٍ ، وَلَا تَقْدَمُهُ زَمَانٌ .

وَهَذَا ، أَيْضاً ، اتَّفَقَ الْجَمِيعُ ، مِنْ الْفِرْقَتَيْنِ ، عَلَى تَسْمِيَتِهِ قَدِيمًا . وَهَذَا الْمَوْجُودُ مُذَرَكٌ بِالْبُرْهَانِ ، وَهُوَ اللَّهُ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، الَّذِي هُوَ فَاعِلُ الْكُلِّ ، وَمُوجِدُهُ ، وَالْحَافِظُ لَهُ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْرُهُ .

وَأَمَّا الصَّنْفُ مِنَ [الْمَوْجُودِ] ^(٢) الَّذِي بَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ : فَهُوَ مَوْجُودٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا تَقْدَمُهُ زَمَانٌ ، وَلَكِنَّهُ مَوْجُودٌ عَنْ شَيْءٍ ، أَعْنَى عَنْ فَاعِلٍ ، وَهَذَا هُوَ الْعَالَمُ [بِأَسْرِهِ] ^(٣) .

وَالْكُلُّ مِنْهُمْ مُتَّفِقٌ عَلَى وُجُودِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ لِلْعَالَمِ ، فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ يُسَلِّمُونَ أَنَّ الزَّمَانَ غَيْرُ مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ ، أَوْ يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ ، إِذِ الزَّمَانُ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مُقَارِنٌ لِلْحَرَكَاتِ وَالْأَجْسَامِ ^(٤) ، وَهُمْ أَيْضاً مُتَّفِقُونَ مَعَ الْقَدَمَاءِ عَلَى أَنَّ الزَّمَانَ الْمُسْتَقْبَلَ غَيْرُ مُتَنَاهٍ ، وَكَذَلِكَ الْوُجُودُ الْمُسْتَقْبَلُ . وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُونَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي ، وَالْوُجُودِ الْمَاضِي ، فَالْمُتَكَلِّمُونَ يَرَوْنَ أَنَّهُ مُتَنَاهٍ ، وَهَذَا هُوَ ١٧ / مَذْهَبُ أَفْلَاطُونٍ وَشَيْعَتِهِ ، وَأَرِسْطُو وَفِرْقَتُهُ يَرَوْنَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ كَالْحَالِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

(١) في ب : وهذا .

(٢) في أ ، ص : الموجودات .

(٣) في ب : فقط ، بدلاً من : بأسره .

(٤) أي أن وجود الجسم والحركة مصحوب — دون ما فاصل — بوجود الزمان ، فليس هناك زمان سابق على الوجود ، ولا وجود سابق على الزمان ، مما يفرض إلزام المتكلمين بأنه ليس هناك زمان متقدم على وجود العالم .

فَهَذَا [الْوُجُودُ] ^(١) الْآخَرُ ، الْأَمْرُ فِيهِ بَيِّنٌ أَنَّهُ قَدْ [أَخَذَ] ^(٢) شَبَهًا
مِنَ الْوُجُودِ الْكَائِنِ ^(٣) الْحَقِيقِي ، وَمِنَ الْوُجُودِ الْقَدِيمِ ^(٤) . فَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ
مَا فِيهِ مِنْ شَبَهٍ الْقَدِيمِ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ شَبَهٍ الْمُحْدَثِ ، سَاءَ قَدِيمًا ، وَمَنْ غَلَبَ
عَلَيْهِ مَا فِيهِ مِنْ شَبَهٍ الْمُحْدَثِ ، سَاءَ مُحْدَثًا . وَهُوَ ، فِي الْحَقِيقَةِ ، لَيْسَ
مُحْدَثًا حَقِيقِيًّا وَلَا قَدِيمًا حَقِيقِيًّا ؛ فَإِنَّ الْمُحْدَثَ الْحَقِيقِيَّ فَاسِدٌ ضَرُورَةً ،
وَالْقَدِيمَ الْحَقِيقِيَّ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ .

وَمِنْهُمْ مَنْ سَاءَ مُحْدَثًا أَزَلِيًّا ، وَهُوَ أَفْلَاطُونُ وَشَيْعَتُهُ ، لِكَوْنِ الزَّمَانِ
[مُتَنَا هِيَا] ^(٥) عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَاضِي .

فَالْمَذَاهِبُ فِي الْعَالَمِ لَيْسَتْ تَتَبَاعَدُ ، حَتَّى يُكْفَرَ بَعْضُهَا وَلَا يُكْفَرَ ،
فَإِنَّ الْأَرَاءَ [الَّتِي] ^(٦) شَأْنُهَا هَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِي الْغَايَةِ مِنَ التَّبَاعُدِ ،
أَعْنَى أَنْ تَكُونَ مُتَقَابِلَةً ، كَمَا ظَنَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، أَعْنَى
أَنْ اسْمَ الْقَدِيمِ وَالْحُدُوثِ ، فِي الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ ، هُوَ مِنَ الْمُتَقَابِلَةِ . وَقَدْ تَبَيَّنَ
مِنْ قَوْلِنَا أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَهَذَا كُلُّهُ ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْأَرَاءَ فِي الْعَالَمِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِ الشَّرْعِ ،
فَإِنَّ ظَاهِرَ الشَّرْعِ إِذَا تُصَفِّحَ ظَهَرَ مِنَ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْإِنْبَاءِ عَنْ إِبْجَادِ
الْعَالَمِ أَنَّ صُورَتَهُ مُحْدَثَةٌ بِالْحَقِيقَةِ ، وَأَنَّ نَفْسَ الْوُجُودِ وَالزَّمَانِ مُشْتَمِرٌ مِنَ
الطَّرَفَيْنِ ، أَعْنَى غَيْرُ مُنْقَطِعٍ . وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ

(١) فِي ص : الموجد .

(٢) فِي ب : أخذ .

(٣) أَيْ الْوُجُودِ الْمَادِّي الْمَحْدُودُ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ .

(٤) هُوَ عَكْسُ الْوُجُودِ الْكَائِنِ ، فَنَ حَيْثُ الزَّمَانُ هُوَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَبْدَأُ زَمَانِي ، وَبِحَسَبِ الذَّاتِ
هُوَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَبْدَأُ يَصْلُقُ بِهِ .

(٥) فِيهَا عِدَا ب : متناه .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ أ ، م .

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ^(١) ١٨/ يَفْتَضِي ،
بِظَاهِرِهِ ، أَنَّ وُجُودًا قَبْلَ هَذَا الْوُجُودِ ، وَهُوَ الْعَرْشُ وَالْمَاءُ ، وَزَمَانًا قَبْلَ هَذَا
الزَّمَانِ ، أَغْنَى الْمُقْتَرِنَ بِصُورَةِ هَذَا الْوُجُودِ الَّذِي هُوَ عَدَدُ حَرَكَةِ الْفَلَكَ ،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ)^(٢) ، يَفْتَضِي
أَيْضًا ، بِظَاهِرِهِ ، أَنَّ وُجُودًا ثَانِيًا بَعْدَ هَذَا الْوُجُودِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (ثُمَّ
اٰمْتَوٰى اِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ)^(٣) ، يَفْتَضِي ، بِظَاهِرِهِ ، أَنَّ السَّمَوَاتِ
نُحِلَّتْ مِنْ شَيْءٍ .

وَالْمُتَكَلِّمُونَ لَيْسُوا فِي قَوْلِهِمْ أَيْضًا ، فِي الْعَالَمِ ، عَلَى ظَاهِرِ الشَّرْعِ ،
بَلْ مُتَأَوِّلُونَ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرْعِ أَنَّ اللَّهَ كَانَ مَوْجُودًا مَعَ الْعَدَمِ الْمَخْصِ ،
وَلَا يُوجَدُ هَذَا فِيهِ نَصًّا أَبَدًا ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ فِي تَأْوِيلِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي
هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ عَلَيْهِ ؟ !

وَالظَّاهِرُ ، الَّذِي قُلْنَا ، مِنَ الشَّرْعِ ، فِي وُجُودِ الْعَالَمِ ، قَدْ قَالَ بِهِ
فِرْقَةٌ مِنَ الْحُكَمَاءِ ، وَيُشَبِّهُ [أَنْ يَكُونَ]^(٤) الْمُخْتَلِفُونَ فِي [تَأْوِيلِ]^(٥)
هَذِهِ الْمَسَائِلِ [الْعَوِيصَةِ]^(٦) : إِمَّا [مُصِيبِينَ مَاجُورِينَ ، وَإِمَّا مُخْطِئِينَ
مَعْدُورِينَ]^(٧) ، فَإِنَّ التَّصْدِيقَ بِالشَّيْءِ مِنْ قِبَلِ الدَّلِيلِ الْقَائِمِ فِي النَّفْسِ
هُوَ شَيْءٌ اضْطِرَّارِيٌّ لَا اخْتِيَارِيٌّ ، أَغْنَى أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ لَا نُصَدِّقَ ، أَوْ
نُصَدِّقَ ، كَمَا لَنَا أَنْ نَقُومَ أَوْ لَا نَقُومَ .

(١) هود (١١) : ٧ .

(٢) إبراهيم (١٤) : ٤٨ .

(٣) فصلت (٤١) : ١١ .

(٤) سقطت من م .

(٥) سقطت من أ ، م ، ص .

(٦) في أ : النويصة .

(٧) في أ ، م : « إِمَّا مُصِيبُونَ مَاجُورُونَ ، وَإِمَّا مُخْطِئُونَ مَعْدُورُونَ » و « مُصِيبُونَ »

في أ : « يَصِيبُونَ » .

[الظاهر والباطن]

وإذا كَانَ مِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ الْاِخْتِيَارُ ، فَالْمُصَدِّقُ بِالْخَطَا مِنْ قِبَلِ
شِبْهَةِ عَرَضَتْ لَهُ ، إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْتُورٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَ [إِذَا] ^(١) /
أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ، . وَآيُ حَاكِمٍ أَعْظَمُ مِنَ الَّذِي يَحْكُمُ عَلَى الْوُجُودِ بِأَنَّهُ
كَذَا ، أَوْ لَيْسَ بِكَذَا ؟؟ . .

وَهَؤُلَاءِ الْحُكَّامُ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ خَصَّهُمُ اللَّهُ بِالتَّأْوِيلِ ، وَهَذَا الْخَطَأُ
الْمَصْفُوحُ عَنْهُ فِي الشَّرْعِ إِنَّمَا هُوَ الْخَطَأُ الَّذِي يَقَعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا نَظَرُوا
فِي الْأَشْيَاءِ [الْعَوِيضَةِ] ^(٢) الَّتِي كَلَّفَهُمُ الشَّرْعُ [النَّظَرَ] ^(٣) فِيهَا .

وَأَمَّا الْخَطَأُ الَّذِي يَقَعُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ ، فَهُوَ إِثْمٌ
مَحْضٌ ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْخَطَأُ فِي الْأُمُورِ النَّظَرِيَّةِ أَوْ الْعَمَلِيَّةِ .

[فَكَمَا أَنَّ] ^(٤) الْحَاكِمَ الْجَاهِلَ بِالسُّنَّةِ ^(٥) إِذَا أَخْطَأَ فِي الْحُكْمِ لَمْ
يَكُنْ مَعْتُورًا ، كَذَلِكَ الْحَاكِمُ عَلَى الْمَوْجُودَاتِ إِذَا لَمْ تَوْجَدْ فِيهِ شُرُوطُ
الْحُكْمِ فَلَيْسَ بِمَعْتُورٍ ، بَلْ هُوَ إِمَّا آثِمٌ وَإِمَّا كَافِرٌ .

وإذا كَانَ يُشْتَرَطُ فِي الْحَاكِمِ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ أَنْ [تَجْمَعَ] ^(٦) لَهُ

(١) فيما عدا ب : وإن .

(٢) في أ : العريضة .

(٣) في أ ، ص : بالنظر .

(٤) في أ ، م : فكان .

(٥) أي القانون .

(٦) في أ ، م : تجمع .

أَسْبَابُ الاجْتِهَادِ [وَهِيَ] ^(١) : مَعْرِفَةُ الْأُصُولِ ، وَمَعْرِفَةُ الْأَسْتِنْبَاطِ مِنْ تِلْكَ الْأُصُولِ بِالْقِيَاسِ ، فَكَمْ بِالْحَرِيِّ أَنْ يُشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي الْحَاكِمِ عَلَى الْمَوْجُودَاتِ ، أَعْنَى أَنْ يَعْرِفَ الْأَوَائِلَ الْعَقْلِيَّةَ ، وَوَجْهَ الْأَسْتِنْبَاطِ مِنْهَا .

وَبِالْجُمْلَةِ . . . فَالْخَطَأُ فِي الشَّرْعِ عَلَى صَرَبَيْنِ :

إِمَّا خَطَأً يُعْذَرُ فِيهِ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْخَطَأُ ، كَمَا يُعْذَرُ الطَّبِيبُ الْمَاهِرُ إِذَا أَخْطَأَ فِي صِنَاعَةِ الطَّبِّ ، وَالْحَاكِمُ الْمَاهِرُ إِذَا أَخْطَأَ فِي الْحُكْمِ ، وَلَا يُعْذَرُ فِيهِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الشَّأْنِ . وَإِمَّا خَطَأً لَيْسَ يُعْذَرُ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ ، بَلْ إِنْ وَقَعَ فِي مَبَادِئِ الشَّرِيعَةِ فَهُوَ كُفْرٌ ، وَإِنْ وَقَعَ فِيمَا بَعْدَ الْمَبَادِئِ فَهُوَ بِذَعَةٍ ، وَهَذَا الْخَطَأُ هُوَ الْخَطَأُ الَّذِي يَكُونُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُفْضِي جَمِيعُ أَصْنَافِ طُرُقِ الدَّلَائِلِ إِلَى مَعْرِفَتِهَا ، فَتَكُونُ مَعْرِفَةُ ٢٠ / ذَلِكَ الشَّيْءِ بِهَذِهِ الْجِهَةِ ، مُمَكِّنَةً لِلْجَمِيعِ ، وَهَذَا مِثْلُ الْإِقْرَارِ بِاللَّهِ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَبِالنَّبُوتِ ، وَبِالسَّعَادَةِ الْآخِرَوِيَّةِ وَالشَّقَاءِ الْآخِرَوِيِّ ^(٢) .

وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأُصُولَ الثَّلَاثَةَ [تُؤَدِّي] ^(٣) إِلَيْهَا أَصْنَافُ الدَّلَائِلِ الثَّلَاثَةِ ، الَّتِي لَا يَعْرِى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ عَنْ وَقُوعِ التَّضَدِّيقِ لَهُ مِنْ قِبَلِهَا بِالَّذِي كُلُّفَ مَعْرِفَتُهُ ، أَعْنَى : الدَّلَائِلَ الْخَطَابِيَّةَ ، وَالْجَدَلِيَّةَ ، وَالْبُرْهَانِيَّةَ . فَالْجَاحِدُ لِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، إِذَا كَانَتْ أَضْلًا مِنْ أُصُولِ الشَّرْعِ ، كَافِرٌ ، مُعَانِدٌ بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ ، أَوْ بِخَفْلَتِهِ عَنِ التَّعَرُّضِ إِلَى مَعْرِفَةِ دَلِيلِهَا ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبُرْهَانِ ، فَقَدْ جُعِلَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى التَّضَدِّيقِ بِهَا

(١) فيما عدا ص : وهو .

(٢) في النسخة ب : الآخروية ، والآخراوى ، وهو مطرد فيها .

(٣) في ١ ، م : يؤدى .

بِالْبُرْهَانِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَدَلِ فَيُجَادِلُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَوْعِظَةِ فَيُالْمَوْعِظَةِ . وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيُؤْمِنُوا بِي » . يُرِيدُ بِأَيِّ طَرِيقٍ اتَّفَقَ لَهُمْ مِنْ طَرِيقِ الْإِيمَانِ [الثَلَاثَةُ] (١)

وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ الَّتِي لِيُخَفِّئَهَا لَا تُعَلِّمُ إِلَّا بِالْبُرْهَانِ ، فَقَدْ تَلَطَّفَ اللَّهُ فِيهَا لِعِبَادِهِ الَّذِينَ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى الْبُرْهَانِ ، إِمَّا مِنْ قِبَلِ قِطْرِهِمْ ، وَإِمَّا مِنْ قِبَلِ عَادَتِهِمْ ، وَإِمَّا مِنْ قِبَلِ عَدَمِهِمْ أَسْبَابَ [التَّعْلِيمِ] (٢) ، بِأَنْ ضَرَبَ لَهُمْ أَمْثَالَهَا وَأَشْبَاهَهَا ، وَدَعَاهُمْ إِلَى التَّصَدِيقِ بِتِلْكَ الْأَمْثَالِ ، إِذْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَمْثَالُ يُمكنُ أَنْ يَقَعَ التَّصَدِيقُ بِهَا بِالْأَدِلَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ لِلْجَمِيعِ ، أَغْنَى الْجَدَلِيَّةَ وَالْخَطَائِيَّةَ .

وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي أَنْ انْقَسَمَ الشَّرْعُ إِلَى : ظَاهِرٍ ، وَبَاطِنٍ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ هُوَ ٢١ / تِلْكَ الْأَمْثَالُ الْمَضْرُوبَةُ لِتِلْكَ الْمَعَانِي ، وَالْبَاطِنَ هُوَ تِلْكَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تَنْجَلِي إِلَّا لِأَهْلِ الْبُرْهَانِ .

وَهَذِهِ هِيَ أَصْنَافُ تِلْكَ الْمَوْجُودَاتِ الْأَرْبَعَةِ أَوِ الْخَمْسَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو حَامِدٍ فِي كِتَابِ التَّفْرِيقَةِ (٣) .

(١) فيما عدا ١ : الثلاث .

(٢) فيما عدا ب : التعليم .

(٣) والغزالي قد ذكرها خمسة في (فيصل التفرقة) ، وسماها مراتب الوجود ، وذلك عندما قال :

[إِنَّ لِلْوُجُودِ خَمْسَ مَرَاتِبَ ... فَإِنَّ الْوُجُودَ : ذَاتِيٌّ ، وَجِسِّيٌّ ، وَخَبَائِلِيٌّ ، وَعَقْلِيٌّ ، وَشَبَهِيٌّ . فَمَنْ اعْتَرَفَ بِوُجُودِ مَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، عَنْ وُجُودِهِ ، بِوَجْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُودِ الْخَمْسَةِ ، فَلَيْسَ بِمُكَلِّبٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ] .

والوجود الذاتي هو : « الْوُجُودُ الْحَقِيقِيُّ الثَّابِتُ خَارِجَ الْحِسِّ وَالْعَقْلِ » =

وَ [إِذَا] ^(١) اتَّفَقَ ، كَمَا قُلْنَا ، أَنْ نَعْلَمَ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ ، بِالطَّرِيقِ
الثَّلَاثِ ، لَمْ نَحْتَجْ أَنْ نَضْرِبَ لَهُ أَمْثَالًا ، وَكَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، لَا يَتَطَرَّقُ
إِلَيْهِ تَأْوِيلٌ ، وَهَذَا النُّحْوُ مِنَ الظَّاهِرِ إِنْ كَانَ فِي الْأَصُولِ قَالِمَتًا لَهُ كَافِرٌ ،
مِثْلُ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا سَعَادَةَ أُخْرَوِيَّةَ هَاهُنَا وَلَا شَقَاءَ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قُصِدَ
بِهَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَسْلَمَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ فِي أَبْدَانِهِمْ وَحَوَاسِهِمْ ، وَأَنَّهَا
حِيلَةٌ ، وَأَنَّهُ لَا غَايَةَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا وَجُودُهُ الْمَحْسُوسُ فَقَطْ .

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ مِنْ قَوْلِنَا أَنَّ هَاهُنَا ظَاهِرًا مِنَ الشَّرْعِ

والوجود الحسى هو : « مَا يَتِمُّثَلُ فِي الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ مِنَ الْعَيْنِ ، مِمَّا لَا وَجُودَ
لَهُ خَارِجَ الْعَيْنِ » ، والوجود الخيالى هو : « صُورَةٌ هَذِهِ الْمَحْسُوسَاتِ إِذَا
غَابَتْ عَنْ حِسِّكَ » فاختصت صورة لها ، والوجود العقلى هو : « أَنْ يَكُونَ
لِلشَّيْءِ رُوحٌ ، وَحَقِيقَةٌ ، وَمَعْنَى ، فَيَتَلَقَّى الْعَقْلُ مُجَرَّدَ مَعْنَاهُ ، دُونَ أَنْ
يُثَبَّتَ صُورَتُهُ فِي خَيَالٍ أَوْ حِسٍّ أَوْ خَارِجٍ » ، والوجود الشبهى هو :
« أَلَا يَكُونَ نَفْسُ الشَّيْءِ مَوْجُودًا ، لَا بِصُورَتِهِ وَلَا بِحَقِيقَتِهِ ، لَا فِي الْخَارِجِ
وَلَا فِي الْحِسِّ وَلَا فِي الْخَيَالِ وَلَا فِي الْعَقْلِ ، وَلَكِنْ يَكُونُ الْمَوْجُودُ شَيْئًا
آخَرَ يُشَبِّهُهُ فِي خَاصَّةٍ مِنْ خَوَاصِّهِ وَصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ » .

ولقد تناول الغزالي هذه المراتب بالتفصيل ، بعد أن خاطب قارئه فقال :

« وَاسْتَفْهَمْ هَذَا إِذَا ذَكَرْتُ لَكَ مِثَالَهُ فِي التَّأْوِيلَاتِ » . راجع في فصل التفرقة
بين الإسلام والزندقة (ص ٥ - ٩ .

وفي (إلجام العوام عن علم الكلام) ذكرها أربعة عند ما قال : « اعْلَمْ
أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ قَلَّةٌ فِي الْوُجُودِ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ : وَجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ ، وَوُجُودٌ فِي
الْأَذْهَانِ ، وَوُجُودٌ فِي اللِّسَانِ ، وَوُجُودٌ فِي الْبَيَاضِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ . . . [ص ٢٩٠
ضمن مجموعة] » .

لَا يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ ، فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ فِي الْمَبَادِي فَهُوَ كُفْرٌ ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا بَعْدَ الْمَبَادِي فَهُوَ بِدْعَةٌ .

و [هَا هُنَا] ^(١) أَيْضاً ظَاهِرٌ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْبُرْهَانِ تَأْوِيلُهُ ، وَحَمْلُهُمْ إِيَّاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ كُفْرٌ ، وَتَأْوِيلُ غَيْرِ أَهْلِ الْبُرْهَانِ لَهُ وَإِخْرَاجُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ كُفْرٌ ، فِي حَقِّهِمْ ، أَوْ بِدْعَةٌ ، وَمِنْ هَذَا الصَّنْفِ آيَةُ الْأَسْتِوَاءِ ، وَحَدِيثُ النُّزُولِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] ^(٢) السَّلَامُ فِي السُّودَاءِ [إِذْ] ^(٣) أَخْبَرْتَهُ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ : «اعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» . [إِذْ] ^(٤) كَانَتْ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْبُرْهَانِ ^(٥) .

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الصَّنْفَ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَقَعُ لَهُمُ التَّضَدُّيقُ ٢٢ / إِلَّا مِنْ قِبَلِ التَّخِيلِ ، أَعْنَى [أَنَّهُمْ] ^(٦) لَا يُصَدِّقُونَ بِالشَّيْءِ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ مَا يَتَخَيَّلُونَهُ ، يَغْسُرُ وَقَوْعُ التَّضَدِّيقِ لَهُمْ بِمَوْجُودٍ لَيْسَ مَنْسُوباً إِلَى شَيْءٍ مُتَخَيَّلٍ .

(١) في أ ، م : هنا .

(٢) سقطت من ب .

(٣) في أ : إن

(٤) في م : إذا .

(٥) يشير إلى حديث «يسار بن معاوية بن الحكم» قال : «قلت يا رسول الله ، كانت لي جارية كانت ترمي غنياً لي قبيل أحد ، فذهب اللئب بشاة من غنمها ، وأنا رجل من بني آدم آسف كما تأسفون ، لكنني غضبت فصككتها حكة . قال : فغظم ذلك على النبي ، صلى الله عليه وآله ، قال ، قلت : يا رسول الله ، أفلا اعتقها ؟ قال : «أنتى بها» ، فأبىته بها ، فقال لها : «أين الله ؟» فقالت في السماء ، قال : «من أنا ؟» قالت : أنت رسول الله ، فقال عليه السلام : «اعتقها فإنها مؤمنة» .

والذين يتزهون الله عن الجهة والمكانية والتشبيه ، يفسرون السماء هنا بمعنى «الارتفاع والعلو» ، فمنى ذلك أنه تعالى عال في قدره ، عزيز في سلطانه ، لا يُبْلَغُ ولا يُدْرَكُ ... راجع الشريف المرتضى (أمال المرتضى) القسم الثاني ص ١٦٧ ، ١٦٨ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

(٦) في أ ، م : أنه .

وَيَدْخُلُ أَيْضًا عَلَى مَنْ لَا يَفْهَمُ مِنْ هَذِهِ النَّسَبَةِ إِلَّا الْمَكَانُ ، وَهُمْ
الَّذِينَ شَلَّوْا^(١) عَلَى رُتَبَةِ الصَّنْفِ الْأَوَّلِ قَلِيلًا فِي النَّظَرِ [بِلُفْظِ اعْتِقَادٍ]^(٢)
الْجِنْسِيَّةِ ، وَلِلذَلِكَ كَانَ الْجَوَابُ لِهَوْلَاءِ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ ، إِنَّهَا مِنْ
[الْمُتَشَابِهَاتِ]^(٣) ، وَإِنَّ الْوَقْفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا
اللَّهُ)^(٤) .

وَأَهْلُ الْبُرْهَانِ ، مَعَ أَنَّهُمْ مُجْمِعُونَ ، فِي هَذَا الصَّنْفِ ، أَنَّهُ مِنَ الْمُؤَوَّلِ ،
فَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِهِ ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَرْتَبَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَعْرِفَةِ
الْبُرْهَانِ .

وَمَا هُنَا صِنْفٌ ثَالِثٌ مِنَ الشَّرْعِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ ، يَقَعُ
فِيهِ شَكٌّ ، فَيُلْحِقُهُ قَوْمٌ مِمَّنْ يَتَعَاطَى النَّظَرَ بِالظَّاهِرِ الَّذِي لَا يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ
وَيُلْحِقُهُ آخَرُونَ بِالْبَاطِنِ الَّذِي لَا يَجُوزُ حُكْمُهُ عَلَى الظَّاهِرِ لِلْعُلَمَاءِ ، وَذَلِكَ
[لِعَوَاصِةٍ]^(٥) هَذَا الصَّنْفِ وَاشْتِبَاهِهِ ، وَالْمُخْطِئُ فِي هَذَا مَعْلُورٌ ، أَغْنَى
مِنَ الْعُلَمَاءِ .

[الْمَعَادُ]

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّرْعَ فِي هَذَا عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ ، فَبِمَنْ أَيْ
[هَذِهِ]^(٦) الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ هُوَ عِنْدَكُمْ مَا جَاءَ فِي صِفَاتِ الْمَعَادِ وَأَحْوَالِهِ ؟؟
فَنَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ، الْأَمْرُ فِيهَا بَيِّنٌ أَنَّهَا مِنَ الصَّنْفِ الْمُخْتَلَفِ

(١) أي تجاوزوا قليلا رتبة الصنف الأول .

(٢) في أ : اعتقاد ، وق م ، ص : باعتقاد .

(٣) فيما عدا ب : المتشابهة .

(٤) آل عمران (٣) : ٧ .

(٥) في أ : لغواصة .

(٦) سقطت من أ م ، ص .

فِيهِ ، وَذَلِكَ أَنَّا نَرَى قَوْمًا يَنْسُبُونَ أَنْفُسَهُمْ إِلَى الْبُرْهَانِ ، يَقُولُونَ : إِنَّ الْوَاجِبَ حَمْلُهَا عَلَى [ظَوَاهِرِهَا] ^(١) إِذْ كَانَ لَيْسَ هَا هُنَا بُرْهَانٌ يُؤَدِّي إِلَى اسْتِحْكَالَةِ الظَّاهِرِ فِيهَا ، وَهَلِيه طَرِيقَةُ الْأَشْعَرِيَّةِ .

وَقَوْمٌ [آخَرُونَ] ٢٣ / [أَيْضًا] ^(٢) مِمَّنْ يَتَعَاطَى الْبُرْهَانَ يَتَّأَوَّلُونَهَا ، وَهَؤُلَاءِ يَخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، وَفِي هَذَا الصَّنِيفِ ^(٣) أَبُو حَامِدٍ مَعْنُودٌ هُوَ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْمَعُ فِيهَا التَّأْوِيلَيْنِ ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو حَامِدٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ^(٤) .

(١) فِيهَا عِدَابٌ : ظَاهِرُهَا .

(٢) فِي ١ : آخِر . وَ « أَيْضًا » غَيْرُ مُوجِدٍ فِي غَيْرِ ب .

(٣) فِي ب : هُوَ أَبُو حَامِدٍ .

(٤) وَتَأْتِي إِشَارَةُ ابْنِ رَشْدٍ إِلَى أَنَّ الْفِرَاقَ «صُورِيٌّ» مَعَ «الْمُتَصَوِّفَةِ»... وَلَكِنْ الْأَمْرُ بِالْحَدِيدِ بِالمُلاحَظَةِ وَالاعتِبَارِ هُوَ ذَلِكَ الْاِتِّهَامُ الَّذِي يَسُوقُهُ ابْنُ رَشْدٍ هُنَا لِلْفِرَاقِ ، عِنْدَمَا يَقُولُ : إِنَّهُ قَدْ تَأَوَّلَ الْآيَاتِ الَّتِي يَتَحَدَّثُ ظَاهِرُهَا عَنْ «الْبَيْتِ الْجَسَدِيِّ وَالْجِزَاءِ الْجَسَدِيِّ» ، وَلَقَدْ رَاجَعْتُ لِلْفِرَاقِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ كِتَابًا وَرِسَالَةً ، ظَنَّمْتُ أَجِدُ لَهُ فِيهَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، بَلْ إِنَّهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ صَفَحَاتِ هَذِهِ الْكُتُبِ وَالرِّسَائِلِ يُكْفِّرُ صِرَاحَةً ، وَبِلا تَرَدُّدٍ مِنْ يَقُولِ بِالْبَيْتِ الرُّوحِيِّ وَيُنْكِرُ الصِّفَاتِ الْجَسَدِيَّةِ لِلْمَعَادِ وَالْجِزَاءِ ، بَلْ يَكَادُ يَقْطَعُ بِنَتِي احْتِمَالَ قَوْلِهِ بِهَذَا الرَّأْيِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ ، رَاجِعٌ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ : (فِيصَلُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزُّنْدَقَةِ) ص ١٤ ، وَ (الْمُفَضِّلُونَ بِهِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهِ) «الْكَبِيرُ» ص ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، وَ (رِسَالَةُ الْمَقَالِدِ وَالْوَصْفِ إِلَى مَلِكِ شَاه) ص ٦٣ ، وَ (الْمُنْقِذُ مِنَ الضَّلَالِ) ص ١٧ ، وَ (فَضَائِلُ الْبَاطِنِيَّةِ) ص ١٥١ ، ١٥٤ ، وَلَمَّا نَقَرَّبُ مِنَ الْحَقِيقَةِ بِصَدَدِ التَّحْقِيقِ مِنْ صِحَّةِ هَذَا الْاِتِّهَامِ ، وَنَكُونُ أَكْثَرَ إِنْصَافًا ، إِذَا نَحْنُ أَشَرْنَا إِلَى أَنَّ الْفِرَاقَ لَمْ يَرَفُقْ آيَاتِ الْمَعَادِ وَالْجِزَاءِ أَدَلَّةً يُمْكِنُ أَنْ نُسْتَلْخِصَ مِنْهَا «وَجُوبُ» حُصِيَّةِ الْمَعَادِ وَالْجِزَاءِ ، بَلْ «إِمْكَانِيَّةٌ» ذَلِكَ فَقَطْ ، وَهُوَ يَصْرَحُ بِذَلِكَ فِي ص ١٢٢ مِنْ (الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ) عِنْدَمَا يَقُولُ :

[فَإِنْ قِيلَ : فَمَاذَا تَقُولُونَ ، أَتُعَدُّمُ الْجَوَاهِرُ وَالْأَعْرَاضُ ثُمَّ يُعَادَانِ جَمِيعًا ؟ أَوْ تُعَدُّمُ الْأَعْرَاضُ دُونَ الْجَوَاهِرِ ، وَإِنَّمَا تُعَادُ الْأَعْرَاضُ ؟ ؟ ، قُلْنَا : كُلُّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ ، وَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى تَعْيِينِ أَحَدِهِ هَلِيه الْمُمَكِّنَاتِ . وَكَذَلِكَ عِنْدَمَا يَقُولُ فِي ص ١٥٥ مِنْ (فَضَائِلُ الْبَاطِنِيَّةِ) :

إِنَّ «دَلِيلَ الْعَقْلِ لَا يُجِيلُ وَقُوعَ مَا وُعِدَ بِهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ . وَهِيَ أُمُورٌ مُمَكِّنَةٌ فِي نَفْسِهَا ، وَلَا تَتَقَاصَرُ الْقُدْرَةُ الْأَزَلِيَّةُ عَنْ مَالِهِ نَعْتُ

وَيُثْبِتُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُخْطِئُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، مِنْ الْعُلَمَاءِ ، مَعْلُومًا ،
وَالْمُصِيبُ مَشْكُورًا ، أَوْ مَأْجُورًا ، وَذَلِكَ إِذَا اعْتَرَفَ [بِالْوُجُودِ] ^(١) ،
وَتَأَوَّلَ فِيهَا نَحْوًا مِنْ أَنْحَاءِ التَّأْوِيلِ ، أَغْنَى فِي صِفَةِ الْمَعَادِ ، [لَا] ^(٢)
فِي وَجُودِهِ ، إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ لَا يُؤَدِّي إِلَى نَفْيِ الْوُجُودِ ، وَإِنَّمَا كَانَ جَعْدُ
الْوُجُودِ فِي هَذِهِ كُفْرًا ، لِأَنَّهُ [فِي] ^(٣) أَصْلٍ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ ، وَهُوَ
مِمَّا يَقَعُ التَّضَدُّيقُ بِهِ [بِالطَّرِيقِ] ^(٤) [الثَّلَاثَةِ] ^(٥) [الْمُشْتَرَكَةِ] ^(٦) لِلْأَحْمَرِ
وَالْأَسْوَدِ .

وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَالْوَاجِبُ [فِي حَقِّهِ] ^(٧) حَمْلُهَا
عَلَى [ظَاهِرِهَا] ^(٨) ، وَتَأْوِيلُهَا فِي حَقِّهِ كُفْرًا ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ .
وَلِذَلِكَ [مَا نَرَى] ^(٩) أَنَّ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ فَرَضَهُ الْإِيمَانُ بِالظَّاهِرِ ،
فَاتَّأْوِيلُ فِي حَقِّهِ كُفْرًا ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ ، فَمَنْ أَفْشَاهُ لَهُ مِنْ أَهْلِ

الإِيمَانِ فِي ذَاتِهِ . وهذا أقصى ما يمكن أن يؤخذ من كلام الغزالي في هذا
الموضوع . وهو في (فيصل التفرقة) يعتبر القول بالمعاد الروحي «زندقةً
مُقَيَّدَةً بِنَوْعِ اعْتِرَافٍ بِصِدْقِ الْأَنْبِيَاءِ» ومن ثم فإن القائلين به داخلون في
أمة محمد برغم هذه الزندقة المقيدة غير المطلقة ص ١٥ .

(١) في أ ، ب : بالموجود .

(٢) في أ ، م : ولا .

(٣) سقطت من م .

(٤) في أ ، م : في الطرق ، وفي م : في بعض الطرق .

(٥) في أ ، ب : الثلاث .

(٦) في أ : المشتركة .

(٧) سقطت من أ ، م . وفي ب : عليه .

(٨) في أ ، ب : الظاهر .

(٩) في م : نرى .

التَّأْوِيلِ فَقَدْ دَعَاهُ إِلَى الْكُفْرِ ، وَاللَّهْجِ إِلَى الْكُفْرِ كَافِرٌ ، وَلِهَذَا [يَجِبُ] ^(١)
 أَنْ لَا تُثَبِّتَ التَّأْوِيلَاتُ إِلَّا فِي كُتُبِ الْبَرَاهِينِ ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي كُتُبِ
 الْبَرَاهِينِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا إِلَّا مَنْ هُوَ [مِنْ] ^(٢) أَهْلِ الْبُرْهَانِ ، [فَأَمَّا] ^(٣)
 إِذَا أُثْبِتَتْ فِي غَيْرِ كُتُبِ الْبُرْهَانِ ، وَاسْتُعْمِلَ فِيهَا الطَّرِيقُ الشَّرْعِيُّ وَالْخَطَابِيُّ
 أَوِ الْجَدَلِيُّ ، كَمَا يَصْنَعُهُ أَبُو حَامِدٍ ، [فَخَطَرُ] ^(٤) عَلَى الشَّرْعِ وَعَلَى الْحِكْمَةِ ،
 وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ إِنَّمَا قَصَدَ خَيْرًا ، وَذَلِكَ ٢٤ / أَنَّهُ رَامَ أَنْ يُكْثِرَ أَهْلَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ ،
 [وَلَكِنَّهُ] ^(٥) كَثُرَ بِذَلِكَ [أَهْلُ] ^(٦) الْفَسَادِ ^(٧) بِدُونِ كَثَرَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَتَطَرَّقَ
 بِذَلِكَ قَوْمٌ إِلَى [ثَلْبِ] ^(٨) الْحِكْمَةِ ، وَقَوْمٌ إِلَى ثَلْبِ الشَّرِيعَةِ ، وَقَوْمٌ إِلَى
 الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَحَدَ مَقَاصِدِهِ بِكُتُبِهِ .

وَاللَّيْلُ عَلَى أَنَّهُ رَامَ بِذَلِكَ تَنْبِيهَ الْفِطْرِ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مَذْهَبًا مِنَ الْمَذَاهِبِ
 فِي كِتَابِهِ ، بَلْ هُوَ مَعَ [الْأَشْعَرِيَّةِ] ^(٩) أَشْعَرِيٌّ ، وَمَعَ الصُّوْفِيَّةِ صُوفِيٌّ ،
 وَمَعَ الْفَلَّاسِفَةِ فَيَلْسُوفٌ ^(١٠) ، وَخَتَّى أَنَّهُ كَمَا قِيلَ :

(١) في أ ، م : ما لا يجب .

(٢) سقطت من ص .

(٣) فيها عدا ب : وأما .

(٤) في أ ، ب ، م : فخطأ .

(٥) في أ ، م : ولكن .

(٦) سقطت من أ ، م ، ص .

(٧) في أ ، م : ليس بدون .

(٨) سقطت من أ .

(٩) فيها عدا ب : الأشاعرة .

(١٠) وابن رشد يتحدث عن كتاب الغزالي (مشكاة الأنوار) - الذي يراء الحق كتبه به -

فيرى أن الغزالي في هذا الكتاب قد رأى رأى الفلاسفة ، و[أَنَّهُ عَوَّلَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي الْمَبْدَأِ
 الْأَوَّلِ] كما يعلل تقلبه هذا بأنه ربما كان مداراة للعامة وه لعل أهل زمانه
 اضطرُّوه إِلَى هَذَا الْكِتَابِ (تهافت الفلاسفة) لِيَنْفِي عَنْ نَفْسِهِ الظَّنَّ
 بِأَنَّهُ يَرَى رَأْيَ الْحُكَمَاءِ . راجع (تهافت التهافت) ص ٦٥ ، ٣٣ ، ٤٣ .

يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَقِيتُ ذَا يَمَنٍ وَإِنْ لَقِيتُ مَعَدِّيَا فَعَدَنَانُ
وَالَّذِي يَجِبُ عَلَى أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ : أَنْ يَنْهَوْا عَنْ كُتُبِهِ الَّتِي تَنْفَسُنُ
[هَذَا] ^(١) الْعِلْمَ ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، كَمَا يَجِبُ [عَلَيْهِمْ] ^(٢)
أَنْ يَنْهَوْا عَنْ كُتُبِ الْبُرْهَانِ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا ، وَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ الدَّاخِلُ
عَلَى النَّاسِ مِنْ كُتُبِ [الْبُرْهَانِ] ^(٣) أَخَفَّ ، لِأَنَّهُ لَا يَقِفُ عَلَى كُتُبِ
الْبُرْهَانِ ، فِي الْأَكْثَرِ ، إِلَّا أَهْلُ الْفِطْرِ الْفَائِقَةِ ، وَإِنَّمَا هَذَا الصَّنْفُ مِنْ
عَدَمِ الْفَضِيلَةِ [الْعِلْمِيَّةِ] ^(٤) ، وَالْقِرَاءَةُ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ ، وَأَخْلَاهَا مِنْ
غَيْرِ مُعَلِّمٍ ، وَلَكِنْ [مَنْعَهَا] ^(٥) ، بِالْجُمْلَةِ ، صَادُّ لِمَا دَعَا إِلَيْهِ الشَّرْعُ ،
لِأَنَّهُ ظَلَمٌ لِأَفْضَلِ أَصْنَافِ النَّاسِ ، وَ [لِأَفْضَلِ] ^(٦) أَصْنَافِ [الْمَوْجُودَاتِ] ^(٧) .
وَإِذَا كَانَ الْعَدْلُ فِي أَفْضَلِ أَصْنَافِ [الْمَوْجُودَاتِ] ^(٨) أَنْ يَعْرِفَهَا عَلَى
كُنْهَيْهَا مَنْ كَانَ مُعَدًّا لِمَعْرِفَتِهَا عَلَى كُنْهَيْهَا ، وَهُمْ أَفْضَلُ أَصْنَافِ النَّاسِ ،
فَإِنَّهُ عَلَى قَدَرٍ عَظِيمٍ [الْمَوْجُودِ] ^(٩) يَعْظُمُ الْجَوْرُ فِي حَقِّهِ . الَّذِي هُوَ الْجَهْلُ
بِهِ ، وَلِلذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : (إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) ^(١٠) .

فَهَذَا مَا رَأَيْنَاهُ ٢٥ / أَنْ نُشِيتَهُ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ النَّظَرِ ، أَغْنَى التَّكَلُّمَ

(١) سقطت من ا ، ب ، م .

(٢) في ا : لهم .

(٣) فيها عدا ب : البراهين .

(٤) في ب : العملية .

(٥) فيها عدا ب : سمها .

(٦) فيها عدا ب : أفضل .

(٧) في ا : الوجودات .

(٨) في ا : الوجودات .

(٩) في ا : الوجود .

(١٠) لقمان (٣١) : ١٣ .

بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالْحِكْمَةِ وَأَحْكَامِ التَّأْوِيلِ فِي الشَّرِيعَةِ .
 وَلَوْلَا شُهْرَةُ ذَلِكَ عِنْدَ النَّاسِ ، وَشُهْرَةُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ،
 لَمَّا [اسْتَجَزْنَا] ^(١) أَنْ نَكْتُبَ فِي ذَلِكَ حَرْفًا ، وَلَا أَنْ نَعْتَذِرَ فِي ذَلِكَ
 لِأَهْلِ التَّأْوِيلِ بِعُذْرٍ ، لِأَنَّ شَأْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنْ تُذَكَّرَ فِي كُتُبِ الْبُرْهَانِ ..
 وَاللَّهُ الْهَادِي وَالْمُوفِّقُ لِلصَّوَابِ .

[مَقْصُودُ الشَّرْعِ]

وَيَنْبَغِي أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ مَقْصُودَ الشَّرْعِ إِنَّمَا هُوَ [تَعْلِيمٌ] ^(٢) الْعِلْمَ
 الْحَقُّ ، وَالْعَمَلُ الْحَقُّ .

وَالْعِلْمُ الْحَقُّ هُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ [تَبَارَكَ وَتَعَالَى] ^(٣) وَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى
 مَا هِيَ عَلَيْهِ ، وَبِخَاصَّةِ الشَّرِيفَةِ مِنْهَا ، وَمَعْرِفَةُ السَّعَادَةِ الْآخِرَوِيَّةِ وَالشَّقَاءِ
 الْآخِرَوِيِّ .

وَالْعَمَلُ الْحَقُّ هُوَ امْتِثَالُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُفِيدُ السَّعَادَةَ ، وَتَجَنُّبُ الْأَفْعَالِ
 الَّتِي تُفِيدُ الشَّقَاءَ ، وَالْمَعْرِفَةُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ [هِيَ الَّتِي تُسَمَّى] ^(٤) الْعِلْمَ
 الْعَمَلِيَّ . وَهَذِهِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدِهِمَا : أَفْعَالٌ ظَاهِرَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، وَالْعِلْمُ بِهَذِهِ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْفِقْهَ .
 وَالْقِسْمُ الثَّانِي : أَفْعَالٌ نَفْسَانِيَّةٌ ، مِثْلُ الشُّكْرِ وَالصَّبْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ
 الْأَخْلَاقِ الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا الشَّرْعُ أَوْ نَهَى عَنْهَا ، وَالْعِلْمُ بِهَذِهِ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى

(١) فِيمَا عدا ب : اسْتَخَرْنَا .

(٢) فِيمَا عدا ب : نَعْلَمُ .

(٣) فِيمَا عدا ب : تَعَالَى .

(٤) فِي ب : هُوَ الَّذِي يُسَمَّى .

الزُّهْدَ وَعُلُومَ الْآخِرَةِ ، وَإِلَى هَذَا نَحَا أَبُو حَامِدٍ فِي كِتَابِهِ ^(١) .
 وَلَمَّا كَانَ النَّاسُ قَدْ أَضْرَبُوا عَنْ هَذَا الْجِنْسِ ، وَخَاضُوا فِي الْجِنْسِ
 الثَّانِي ، وَكَانَ هَذَا الْجِنْسُ أَمْلَكَ بِالتَّقْوَى ، الَّتِي هِيَ سَبَبُ السَّعَادَةِ ،
 سَمَّى كِتَابَهُ : (إِحْيَاءُ عُلُومِ ٢٦ / الدِّينِ) .
 وَقَدْ خَرَجْنَا عَمَّا كُنَّا بِسَبِيلِهِ ، فَتَرْجِعْ ، فَتَقُولُ :

[طُرُقُ التَّضَدِيقِ]

لَمَّا كَانَ مَقْصُودُ الشَّرْعِ تَعْلِيمَ الْعِلْمِ الْحَقِّ ، وَالْعَمَلِ الْحَقِّ ، وَكَانَ التَّعْلِيمُ
 صِنْفَيْنِ : تَصَوُّرًا ، وَتَضَدِيقًا ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْكَلَامِ ،
 وَكَانَتْ طُرُقُ التَّضَدِيقِ الْمَوْجُودَةِ لِلنَّاسِ [ثَلَاثَةً] ^(٢) :

الْبُرْهَانِيَّةُ . . .

وَالْجَدَلِيَّةُ . . .

وَالْخَطَابِيَّةُ . . .

وَطُرُقُ التَّصَوُّرِ [اِثْنَتَيْنِ] ^(٣)

إِمَّا الشَّيْءُ نَفْسُهُ . . .

وَلِمَا مِثَالُهُ . . .

وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ لَيْسَ فِي طِبَاعِهِمْ أَنْ يَقْبَلُوا الْبَرَاهِينَ ، وَلَا
 الْأَقَاوِيلَ الْجَدَلِيَّةَ ، فَضَلَّ عَنْ الْبُرْهَانِيَّةِ ، مَعَ مَا فِي [تَعْلِيمِ] ^(٤) الْأَقَاوِيلَ

(١) أى كتاب (إحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ) ، كما سيأتى بعد .

(٢) فى ١ ، : ثلاث . وفى ب : ثلاثا .

(٣) فى ب : اثنتين ، وفى ص : اثنتان .

(٤) فيما عدا ب : تعليم .

الْبَرَهَانِيَّةُ مِنَ الْعُسْرِ ، وَالْحَاجَّةُ فِي ذَلِكَ إِلَى طَوْلِ الزَّمَانِ ، لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لِنَتَعْلُمَهَا ، وَكَانَ الشَّرْعُ إِنَّمَا هُوَ مَقْصُودُهُ تَعْلِيمُ الْجَمِيعِ ، وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ الشَّرْعُ يَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ أَنْحَاءِ طُرُقِ التَّضَدِيقِ وَأَنْحَاءِ طُرُقِ التَّصَوُّرِ . وَلَمَّا كَانَتْ طُرُقُ التَّضَدِيقِ ، مِنْهَا مَا هِيَ عَامَّةٌ لِأَكْثَرِ النَّاسِ ، أَغْنَى وَقُوعَ التَّضَدِيقِ مِنْ قِبَلِهَا ، وَهِيَ الْخَطَابِيَّةُ ، وَالْجَدَلِيَّةُ ، وَالْخَطَابِيَّةُ أَعَمُّ مِنَ الْجَدَلِيَّةِ . وَمِنْهَا مَا هِيَ خَاصَّةٌ [بِأَقْلٍ]^(١) النَّاسِ ، وَهِيَ الْبَرَهَانِيَّةُ ، وَكَانَ الشَّرْعُ مَقْصُودُهُ الْأَوَّلُ : الْعِنَايَةُ بِالْأَكْثَرِ ، مِنْ غَيْرِ إِغْفَالٍ [تَنْبِيهِ]^(٢) الْخَوَاصِّ ، كَانَتْ أَكْثَرُ الطُّرُقِ الْمُضَرِّحِ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ هِيَ الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ لِلْأَكْثَرِ فِي وَقُوعِ التَّصَوُّرِ وَالتَّضَدِيقِ .

وَهَذِهِ الطُّرُقُ [هِيَ]^(٣) فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ ، مَعَ أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ ، خَاصَّةٌ [بِالْأَمْرَيْنِ]^(٤) جَمِيعًا ، أَغْنَى أَنْ تَكُونَ فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّضَدِيقِ يَقِينِيَّةٌ ، مَعَ أَنَّهَا ٢٧/خَطَابِيَّةٌ أَوْ جَدَلِيَّةٌ ، وَهَذِهِ الْمَقَاسِيصُ هِيَ الْمَقَاسِيصُ الَّتِي عَرَضَ لِمُقَدِّمَاتِهَا ، مَعَ كَوْنِهَا مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ، أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةٌ ، وَعَرَضَ لِنَتَائِجِهَا أَنْ أُخِذَتْ أَنْفُسُهَا دُونَ مِثَالِهَا .

وَهَذَا الصَّنْفُ مِنَ الْأَقَاوِيلِ الشَّرْعِيَّةِ لَيْسَ لَهُ تَأْوِيلٌ ، وَالْجَاحِدُ لَهُ ، أَوْ الْمَتَأَوَّلُ ، كَافِرٌ .

وَالصَّنْفُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمَاتُ ، مَعَ كَوْنِهَا مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ،

(١) فِي أ ، : وَأَقْل ، وَفِي ب : لَأَقْل .

(٢) فِيهَا عِدَابٌ : لَتَنْبِيهِ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ أ ، م ، ع .

(٤) أ ، ب ، : فِي الْأَمْرَيْنِ .

بِقِيْنِيَّةٍ ، وَتَكُونُ النَّتَائِجُ مِثَالَاتٍ لِلْأُمُورِ الَّتِي قُصِدَ إِنْتَاجُهَا ، وَهَذَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ التَّأْوِيلُ ، أَغْنَى لِنَتَائِجِهِ .

وَالثَّالِثُ : عَكْسُ هَذَا ، وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ النَّتَائِجُ هِيَ الْأُمُورُ الَّتِي قُصِدَ إِنْتَاجُهَا نَفْسُهَا ، وَتَكُونُ الْمُقَدِّمَاتُ مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَغْرِضَ لَهَا أَنْ تَكُونَ بَقِيْنِيَّةٍ ، وَهَذَا أَيْضًا ، لَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ تَأْوِيلٌ ، أَغْنَى لِنَتَائِجِهِ ، وَقَدْ يَنْطَرُقُ لِمُقَدِّمَاتِهِ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ [تَكُونَ] ^(١) مُقَدِّمَاتُهُ مَشْهُورَةٌ أَوْ مَظْنُونَةٌ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَغْرِضَ لَهَا أَنْ تَكُونَ بَقِيْنِيَّةٍ ، وَتَكُونُ نَتَائِجُهُ مِثَالَاتٍ لِمَا قُصِدَ إِنْتَاجُهُ . وَهَذِهِ فَرَضُ الْخَوَاصِّ فِيهَا التَّأْوِيلُ ، وَفَرَضُ الْجُمْهُورِ لِمَرَارُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا . وَبِالْجُمْلَةِ ... فَكُلُّ مَا يَنْطَرُقُ [إِلَيْهِ] ^(٢) مِنْ هَذِهِ [تَأْوِيلٌ] ^(٣) ، لَا يُذَرِّكُ إِلَّا بِالْبُرْهَانِ ، فَفَرَضُ الْخَوَاصِّ فِيهِ هُوَ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ ، وَفَرَضُ الْجُمْهُورِ هُوَ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا ، أَغْنَى فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ ، إِذَا كَانَ لَيْسَ فِي طِبَاعِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ .

وَقَدْ يَغْرِضُ لِلنُّظَارِ فِي الشَّرِيعَةِ تَأْوِيلَاتٌ مِنْ قِبَلِ تَفَاضُلِ الطَّرِيقِ الْمُشْتَرَكَةِ ٢٨ / بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي التَّصْدِيقِ ، أَغْنَى إِذَا كَانَ دَلِيلُ التَّأْوِيلِ أَتَمَّ إِقْنَاعًا مِنْ دَلِيلِ الظَّاهِرِ ، وَأَمَّا هَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ هِيَ جُمْهُورِيَّةٌ ^(٤) ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فَرَضٌ مَنْ بَلَغَتْ قُوَّاهُمُ النَّظَرِيَّةُ إِلَى الْقُوَّةِ الْجَدَلِيَّةِ ، وَفِي هَذَا الْجَنَسِ يَدْخُلُ بَعْضُ تَأْوِيلَاتِ الْأَشْعَرِيَّةِ ، وَالْمُعْتَزَلَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُعْتَزَلَةُ ، فِي الْأَكْثَرِ ، أَوْثَقُ أَقْوَالًا .

(١) في أ : يكون .

(٢) في ب : له .

(٣) في ص : التأويل .

(٤) نسبة للجهور ، في مقابل الخاصة .

وَأَمَّا الْجُمْهُورُ ، الَّذِينَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْأَقَاوِيلِ الْخَطَائِيَّةِ ،
فَفَرَضُهُمْ إِمْرَارُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ التَّأْوِيلَ أَصْلًا .
[مَرَاتِبُ النَّاسِ]

فَإِذَا ، النَّاسُ [فِي الشَّرِيعَةِ] ^(١) عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ :
صِنْفٍ لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ أَصْلًا ، وَهُمْ الْخَطَائِيُونَ ، الَّذِينَ
هُمْ الْجُمْهُورُ [الْغَالِبُ] ^(٢) ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يُوجَدُ أَحَدٌ سَلِيمُ الْعَقْلِ يَعْرِى
مِنْ هَذَا النَّوعِ مِنَ التَّضَلُّيقِ .

وَصِنْفٍ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ [الْجَدَلِي] ^(٣) ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ الْجَدَلِيُّونَ ،
بِالطَّبْعِ فَقَطْ ، أَوْ بِالطَّبْعِ وَالْعَادَةِ .
وَصِنْفٍ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ الْيَقِينِي ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ الْبُرْهَانِيُّونَ ، بِالطَّبْعِ
وَالصَّنَاعَةِ ، أَغْنَى صِنَاعَةُ الْحِكْمَةِ .

وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُصْرَّحَ بِهِ لِأَهْلِ الْجَدَلِ ، فَضْلًا عَنْ
الْجُمْهُورِ ، وَمَتَى صُرِّحَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ لِمَنْ هُوَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا ،
وَبِخَاصَّةِ التَّأْوِيلَاتِ الْبُرْهَانِيَّةِ ، لِبُعْدِهَا عَنِ الْمَعَارِفِ الْمُشْتَرَكَةِ ، أَفْضَى ذَلِكَ
بِالْمُصْرَّحِ لَهُ وَالْمُصْرَّحِ ^(٤) إِلَى الْكُفْرِ ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَقْصُودَهُ
إِبْطَالُ الظَّاهِرِ ، وَإِثْبَاتُ الْمُؤَوَّلِ ، فَإِذَا [بَطَلَ] ^(٥) الظَّاهِرُ ٢٩ / عِنْدَ مَنْ هُوَ
مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْمُؤَوَّلُ عِنْدَهُ ، أَدَّاهُ ذَلِكَ إِلَى الْكُفْرِ ، إِنْ
كَانَ فِي أَصُولِ الشَّرِيعَةِ .

(١) سقطت من أ ، م ، ص .

(٢) سقطت من أ .

(٣) في أ : وهؤلاء الجدلي .

(٤) في ب : « بالصرح به والصرح له » .

(٥) فيما عدا ب : ابطال .

فالتأويلات ليس ينبغي أن يصرح بها للجمهور، ولا [أن] ^(١) تثبت في الكتب الخطابية أو الجدلية، أغنى الكتب التي الأقاويل الموضوعه فيها من هذين [الجنسين] ^(٢)، كما صنع ذلك أبو حامد.

ولهذا الجنس [لا] يجب أن يصرح [بها] ^(٣)، ويقال في الظاهر الذي الإشكال في كونه ظاهراً بنفسه للجميع، وكون معرفة تأويله غير ممكن فيهم، إنه متشابه لا يعلمه إلا الله، وإن الوقف يجب هنا في قوله [عز وجل] ^(٤) : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) ^(٥). وبمثل هذا يأتي الجواب [أيضاً] ^(٦) في السؤال عن الأمور الغامضة التي لا سبيل للجمهور إلى فهمها، مثل قوله تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي، وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) ^(٧).

وأما المصريح بهذه التأويلات لغير أهلها فكافر، لِمَكَانِ دُعَائِهِ [لِلنَّاسِ] ^(٨) إلى الكفر، وهو [ضد] ^(٩) [دعوة] ^(١٠) الشارع، وبخاصة متى كانت تأويلات فاسدة، في أصول الشريعة، كما عرّض ذلك لقوم من أهل زماننا، فإننا قد [شاهدنا] ^(١١) منهم أقواماً ظنوا أنهم تفلسفوا، وأنهم قد أدركوا بحكمتهم العجيبة أشياء مخالفة للشرع من جميع.

(١) سقطت من أ، م، ص.

(٢) في ب : الصنفين

(٣) العبارة فيما عدا ب : « ولهذا يجب أن يصرح ويقال ... ».

(٤) في ب : تعالى.

(٥) آل عمران (٣) : ٧.

(٦) سقطت من أ، م، ص.

(٧) الإسراء (١٧) : ٨٥.

(٨) في ب : الناس.

(٩) في أ، م : ضد، بالصاد المهملة.

(١٠) فيما عدا : دعوى.

(١١) فيما عدا ب : شهدنا.

الْوُجُوهَ ، أَغْنَى لَا تَقْبَلُ تَأْوِيلًا ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ التَّضَرُّيْحُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ
لِلْجُنُحُورِ ، فَصَارُوا بِتَضَرُّيْحِهِمْ لِلْجُنُحُورِ بِتِلْكَ الْأَعْتِقَادَاتِ الْفَاسِدَةِ سَبَبًا
لِهَلَاكِ الْجُنُحُورِ ، وَهَلَاكِهِمْ ٣٠٪ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

وَمِثَالُ مَقْصِدٍ هَؤُلَاءِ مَعَ مَقْصِدِ الشَّارِعِ مِثَالُ مَنْ قَصَدَ إِلَى طَبِيبٍ
مَاهِرٍ ، قَصَدَ [إِلَى] ^(١) حِفْظَ صِحَّةِ جَمِيعِ النَّاسِ وَإِزَالَةَ الْأَمْرَاضِ عَنْهُمْ ،
بِأَنَّ وَضَعَ لَهُمْ أَقَاوِيلَ مُشْتَرَكَةَ التَّضَدِّيقِ فِي وَجُوبِ اسْتِعْمَالِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي
تَحْفَظُ صِحَّتَهُمْ وَتُزِيلُ أَمْرَاضَهُمْ ، وَتَجْنِبُ أَضْدَادَهَا ، إِذْ لَمْ يُمْكِنُهُ فِيهِمْ
أَنْ يُصَيِّرَ جَمِيعَهُمْ أَطِبَّاءَ ، لِأَنَّ الَّذِي يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ الْحَافِظَةَ لِلصِّحَّةِ وَالْمُزِيلَةَ
لِلْمَرَضِ ، بِالطَّرِيقِ الْبَرْهَانِيَّةِ ، هُوَ الطَّبِيبُ ، [فَتَصَدَّى] ^(٢) هَذَا إِلَى
النَّاسِ ، وَقَالَ لَهُمْ : إِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ الَّتِي [وَضَعَهَا] ^(٣) لَكُمْ هَذَا الطَّبِيبُ
لَيْسَتْ بِحَقٍّ ، وَشَرَعَ فِي إِبْطَالِهَا ، حَتَّى [بَطَلَتْ] ^(٤) عِنْدَهُمْ ، أَوْ قَالَ :
إِنَّ لَهَا تَأْوِيلَاتٍ ، فَلَمْ يَفْهَمُوهَا ، وَلَا وَقَعَ لَهُمْ مِنْ قِبَلِهَا تَضَدِّيقٌ فِي
الْعَمَلِ . أَفْتَرَى النَّاسُ الَّذِينَ خَالَهُمْ هَذِهِ الْحَالُ يَفْعَلُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ
النَّافِعَةِ فِي [حِفْظِ] ^(٥) الصِّحَّةِ ، وَإِزَالَةِ الْمَرَضِ ١٩٩ ، أَوْ يَقْدِرُ هَذَا
الْمُصَرِّحُ لَهُمْ بِإِبْطَالِ مَا كَانُوا يَعْتَقِلُونَ فِيهَا أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا مَعَهُمْ ، أَغْنَى
حِفْظَ الصِّحَّةِ ٩٩ ، لَا .. بَلْ مَا يَقْدِرُ هُوَ ^(٦) عَلَى [اسْتِعْمَالِهَا] ^(٧) مَعَهُمْ ،
وَلَا هُمْ يَسْتَعْمِلُونَهَا ، فَيَشْمَلُهُمُ الْهَلَاكُ .

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) في ب : فتهدى .

(٣) في ا ، ب ، م : وضع .

(٤) في م ، ص : أبطلت .

(٥) سقطت من ا ، م ، ص .

(٦) في ب : لا على .

(٧) في ص : استعماله .

هَذَا إِنْ صَرَّحَ لَهُمْ بِتَأْوِيلَاتٍ صَحِيحَةٍ فِي تِلْكَ الْأَشْيَاءِ ، لِيَكُونَهُمْ لَا يَفْهَمُونَ ذَلِكَ [التأويل] ^(١) ، فَضْلاً إِنْ صَرَّحَ لَهُمْ بِتَأْوِيلَاتٍ فَاسِدَةٍ ، [لِأَنَّهُمْ] ^(٢) يَتَوَلَّوْنَ بِهِمُ الْأَمْرُ [إِلَى] ^(٣) أَنْ لَا يَرَوْا أَنَّ هَآ هُنَا [صِحَّةٌ يَجِبُ أَنْ تُحْفَظَ] ، وَلَا مَرَضًا يَجِبُ أَنْ يُزَالَ ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَرَوْا أَنَّ هَآ هُنَا ^(٤) أَشْيَاءٌ تَحْفَظُ. الصُّحَّةُ وَتُزِيلُ الْمَرَضُ .

وَهَذِهِ هِيَ حَالُ مَنْ يُصَرِّحُ ٣١ / بِالتَّأْوِيلِ لِلْجُمْهُورِ ، وَلَيْسَ لَيْسَ هُوَ بِأَهْلٍ لَهُ مَعَ الشَّرْعِ ، وَلِلذَلِكَ هُوَ مُفْسِدٌ لَهُ ، وَصَادٌّ عَنْهُ ، وَالصَّادُّ عَنْ الشَّرْعِ كَافِرٌ .

وَأَمَّا كَانَ هَذَا التَّمْثِيلُ يَقِينًا ، وَلَيْسَ بِشَعْرَى ، كَمَا لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ ، لِأَنَّهُ صَحِيحُ التَّنَاسُبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ نِسْبَةَ الطَّبِيبِ إِلَى صِحَّةِ الْأَبْدَانِ نِسْبَةُ الشَّارِعِ إِلَى صِحَّةِ الْأَنْفُسِ ، أَغْنَى [أَنْ] ^(٥) الطَّبِيبُ هُوَ الَّذِي يَطْلُبُ أَنْ يَحْفَظَ صِحَّةَ الْأَبْدَانِ ، إِذَا وَجِدَتْ ، وَيَسْتَرِدُّهَا إِذَا [ذَهَبَتْ] ^(٦) وَالشَّارِعُ هُوَ الَّذِي يَبْتَغِي هَذَا فِي صِحَّةِ الْأَنْفُسِ .

وَهَذِهِ الصُّحَّةُ هِيَ الْمُسَامَاةُ [بِالتَّقْوَى] ^(٧) ، وَقَدْ صَرَّحَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ بِطَلَبِهَا بِالْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ فِي غَيْرِ مَا آيَةٍ ، فَقَالَ تَعَالَى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) ^(٨) ، وَقَالَ تَعَالَى ،

(١) فِي ص : التَّأْوِيلُ .

(٢) فِي ب : لِأَنَّهُ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ أ ، م ، ع ، ص .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ أ .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ أ .

(٦) فِيمَا عَدَا ب : عَدِمَتْ .

(٧) سَقَطَتْ مِنْ أ . وَهِيَ فِي م ، ص : تَقْوَى .

(٨) الْبَقَرَةُ (٢) ١٨٣ .

(لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ، وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ) ^(١) ، وَقَالَ :
(إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) ^(٢) ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ
الَّتِي تَضَمَّنَهَا الْكِتَابُ الْعَزِيزُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى .

فَالشَّارِعُ إِنَّمَا يَطْلُبُ بِالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ [وَالْعَمَلِ] ^(٣) الشَّرْعِيَّ هَلِوِ
الصُّحَّةَ ، وَهَذِهِ الصُّحَّةُ هِيَ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا السَّعَادَةُ الْآخِرَوِيَّةُ ، وَعَلَى ضِدِّهَا
الشَّقَاءُ الْآخِرَوِيُّ .

فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ تُثَبَّتَ التَّأْوِيلَاتُ الصَّحِيحَةُ
فِي الْكُتُبِ الْجُمْهُورِيَّةِ ، فَضْلاً عَنِ الْفَاسِدَةِ ، وَالتَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ هِيَ الْأَمَانَةُ
الَّتِي ٣٢ / حُمِّلَهَا الْإِنْسَانُ [فَحَمَلَهَا] ^(٤) ، وَأَشْفَقَ مِنْهَا جَمِيعُ الْمَوْجُودَاتِ ،
أَغْنَى الْمَذْكُورَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ) الْآيَةُ ^(٥) .

[الْفِرْقُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَالتَّأْوِيلُ]

وَمِنْ قِبَلِ التَّأْوِيلَاتِ ، وَالظَّنُّ بِأَنَّهَا يَجِبُ أَنْ يُصَرَّحَ بِهَا فِي الشَّرْعِ
[لِلْجَمِيعِ] ^(٦) ، نَشَأَتْ فِرْقُ الْإِسْلَامِ ، حَتَّى كَفَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً ، وَبَدَعَ

(١) الحج (٢٢) : ٢٧ .

(٢) التَّكْوِيْتُ (٢٩) : ٤٥ .

(٣) فِيمَا عَدَا ب : أَوْ الْعَمَلُ .

(٤) فِيمَا عَدَا ب : فَأَبَى أَنْ يَحْمِلَهَا .

(٥) الْأَحْزَابُ (٣٣) : ٧٢ . وَجُمْلَةُ الْآيَةِ : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ

عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا ، وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ،
وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ، إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ أ ، م ، ص .

بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَبِخَاصَّةِ الْفَاسِدَةِ مِنْهَا .

[فَأَوَّلَتْ] ^(١) الْمُعْزَلَةُ آيَاتٍ كَثِيرَةً ، وَأَحَادِيثَ كَثِيرَةً ، وَصَرَّحُوا بِتَأْوِيلِهِمْ لِلْجُمْهُورِ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَتْ الْأَشْعَرِيَّةُ ، وَإِنْ [كَانَتْ] ^(٢) أَقَلُّ تَأْوِيلًا . فَأَوْقَعُوا النَّاسَ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ فِي شَنَانٍ ^(٣) وَتَبَاغُضٍ وَحُرُوبٍ ، وَمَزَقُوا الشَّرْعَ ، وَفَرَّقُوا النَّاسَ كُلَّ التَّفْرِيقِ .

وَزَانِدًا إِلَى هَذَا كُلِّهِ أَنَّ طُرُقَهُمُ الَّتِي سَلَكَوْهَا فِي إِثْبَاتِ تَأْوِيلَاتِهِمْ لَيْسُوا فِيهَا [لَا] ^(٤) مَعَ الْجُمْهُورِ وَلَا مَعَ الْخَوَاصِّ ، [أَمَّا مَعَ الْجُمْهُورِ فَلِكُونِهَا أَغْمَضُ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَشْتَرَكَةِ لِلْأَكْثَرِ ، وَأَمَّا مَعَ الْخَوَاصِّ] ^(٥) فَلِكُونِهَا إِذَا تَوَلَّيْتُ [وُجِدَتْ] ^(٦) نَاقِصَةً عَنْ شَرَائِطِ الْبُرْهَانِ . وَذَلِكَ يَقِفُ عَلَيْهِ ، بِأَذْنَى تَأَمُّلٍ ، مَنْ عَرَفَ شَرَائِطَ الْبُرْهَانِ .

بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي بَنَتْ عَلَيْهَا الْأَشْعَرِيَّةُ مُعَارِفَهَا هِيَ سُوفِسْطَائِيَّةٌ ، فَإِنَّهَا تَجْعَلُ كَثِيرًا مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ ، مِثْلَ ثُبُوتِ الْأَعْرَاضِ ، وَتَأْثِيرِ الْأَشْيَاءِ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، وَوُجُودِ الْأَسْبَابِ الضَّرُورِيَّةِ لِلْمُسَبَّبَاتِ ^(٧) ، وَالصُّورِ الْجَوْهَرِيَّةِ ، وَالْوَسَائِطِ ، وَلَقَدْ [بَلَغَ] ^(٨) تَعَدُّى نُظَائِرِهِمْ ، فِي هَذَا الْمَعْنَى ، عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، أَنَّ فِرْقَةً مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ كَفَرَتْ مَنْ لَيْسَ

(١) في ب : فتأولت .

(٢) فيما عدا ب : كانوا .

(٣) أى عداوة .

(٤) سقطت من أ .

(٥) سقطت من أ ، م ، ص .

(٦) سقطت من أ ، م .

(٧) راجع في إنكار الغزالي ارتباط الأسباب بالمسببات على سبيل الفعل ، وحديثه الذى ينق فيه فعل النار للإحراق على سبيل الحقيقة ، وكذلك فعل الثلج للبرودة ، والسيف للقطع : (تهافت الفلاسفة) ص ٢٤ وما بعدها .

(٨) سقطت من أ ، م .

يَعْرِفُ وَجُودَ الْبَارِي [سُبْحَانَهُ] ^(١) بِالطُّرُقِ الَّتِي وَضَعُوها ٣٣ / لِمَعْرِفَتِهِ فِي كُتُبِهِمْ ، وَهُمْ الْكَافِرُونَ وَالضَّالُّونَ بِالْحَقِيقَةِ .

وَمِنْ [هُنَا] ^(٢) اخْتَلَفُوا ، فَقَالَ قَوْمٌ : أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ النَّظَرُ . وَقَالَ قَوْمٌ : الْإِيمَانُ ، أَعْنَى مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا أَيَّ الطُّرُقِ هِيَ الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ لِجَمِيعِ ، الَّتِي دَعَا الشَّرْعُ مِنْ أَبْوَابِهَا جَمِيعَ النَّاسِ ، وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ طَرِيقٌ وَاحِدٌ ، فَأَخْطَأُوا مَقْصِدَ الشَّارِعِ ، وَضَلُّوا وَأَضَلُّوا .

[طُرُقُ التَّعْلِيمِ الشَّرْعِيَّةِ]

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الطُّرُقُ الَّتِي [سَلَكْنَاهَا] ^(٣) الْأَشْعَرِيَّةُ وَلَا غَيْرُهُمْ ، مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ ، هِيَ الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ [الَّتِي] ^(٤) قَصَدَ الشَّارِعُ [تَعْلِيمَ] ^(٥) الْجُمْهُورِ بِهَا ، وَهِيَ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ تَعْلِيمُهُمْ بِغَيْرِهَا ، فَأَيُّ الطُّرُقِ هِيَ هَذِهِ الطُّرُقُ فِي شَرِيعَتِنَا هَذِهِ ؟؟

قُلْنَا : هِيَ الطُّرُقُ الَّتِي ثَبَتَتْ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، فَقَطَّ .
فَإِنْ كَانَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ ، إِذَا تَوَمَّلَ ، وَجَدَتْ فِيهِ الطُّرُقُ الثَّلَاثُ الْمَوْجُودَةُ لِجَمِيعِ النَّاسِ ، وَ [هَذِهِ هِيَ] ^(٦) الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ لِتَعْلِيمِ أَكْثَرِ النَّاسِ ، وَالْخَاصَّةُ ، وَإِذَا تَوَمَّلَ الْأَمْرُ فِيهَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ يُلْفَى طُرُقُ مُشْتَرَكَةٌ لِتَعْلِيمِ الْجُمْهُورِ أَفْضَلَ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ ، فَمَنْ حَرَّفَهَا

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) في ب : ها هنا .

(٣) فيها عدا ب : سلكها .

(٤) فيها عدا ب : إلى .

(٥) في ا ، م : لتعليم .

(٦) سقطت من ا ، م ، ص .

بِتَأْوِيلٍ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا بِنَفْسِهِ ، أَوْ أَظْهَرَ مِنْهَا لِلْجَمِيعِ ، وَذَلِكَ شَيْءٌ غَيْرُ
مَوْجُودٍ ، فَقَدْ أَبْطَلَ حِكْمَتَهَا ، وَأَبْطَلَ فِعْلَهَا الْمَقْصُودَ [فِي] (١) إِفَادَةِ
السَّعَادَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ جِدًّا مِنْ حَالِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ، وَحَالِ مَنْ
أَتَى بَعْدَهُمْ ، فَإِنَّ الصَّدْرَ الْأَوَّلَ إِنَّمَا صَارَ إِلَى الْفَضِيلَةِ الْكَامِلَةِ وَالتَّقْوَى
بِاسْتِعْمَالِ ٣٤ / هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ دُونَ تَأْوِيلَاتٍ فِيهَا ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ وَقَفَ
عَلَى تَأْوِيلٍ ، لَمْ يَرَ [أَنْ] (٢) يُصَرِّحَ بِهِ .

وَأَمَّا مَنْ أَتَى بَعْدَهُمْ ، فَلِإِنَّهُمْ لَمَّا اسْتَعْمَلُوا التَّأْوِيلَ قَلَّ تَقْوَاهُمْ ، وَكَثُرَ
اخْتِلَافُهُمْ ، وَارْتَفَعَتْ (٣) مَحَبَّتُهُمْ ، وَتَفَرَّقُوا فِرْقًا .

فَيَجِبُ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ هَذِهِ الْبِدْعَةَ عَنِ الشَّرِيعَةِ ، أَنْ يَعْمَدَ
إِلَى الْكِتَابِ الْعَزِيزِ . فَيَلْتَقِطَ مِنْهُ الْأَسْتِدْلَالَاتِ الْمَوْجُودَةَ فِي شَيْءٍ شَيْءٍ
مِمَّا كُلفْنَا اعْتِقَادَهُ ، وَيَجْتَهِدَ فِي نَظَرِهِ [إِلَى ظَاهِرِهَا] (٤) مَا أَمَكَّنَهُ مِنْ
غَيْرِ أَنْ يَتَأَوَّلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ، إِلَّا إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ ظَاهِرًا بِنَفْسِهِ ، أَعْنَى
ظُهُورًا مُشْتَرَكًا لِلْجَمِيعِ .

فَإِنَّ الْأَقَاوِيلَ الْمَوْضُوعَةَ فِي الشَّرْعِ لِتَعْلِيمِ النَّاسِ ، إِذَا تَوَلَّيْتُ ،
يُشَبِّهُ أَنْ يَبْلُغَ مِنْ نُصْرَتِهَا إِلَى حَدٍّ لَا يَخْرُجُ عَنْ [ظَاهِرِهَا] (٥) مَا هُوَ
مِنْهَا لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبُرْهَانِ ، وَهَذِهِ الْخَاصَّةُ
لَيْسَتْ تُوجَدُ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأَقَاوِيلِ ، فَإِنَّ الْأَقَاوِيلَ الشَّرْعِيَّةَ الْمُصَرَّحَ بِهَا فِي
الْكِتَابِ الْعَزِيزِ لِلْجَمِيعِ لَهَا ثَلَاثُ خَوَاصٍّ ، دَلَّتْ عَلَى الْإِعْجَازِ .

(١) سقطت من ص .

(٢) في ا ، م : أنه .

(٣) أي انتفعت وذهبت .

(٤) في ب : ظاهرا .

(٥) فيما عدا ب : ظاهر .

[إِخْدَاها] ^(١) : أَنَّهُ لَا يُوجَدُ أَتَمُّ إِقْنَاعاً وَتَضْدِيقاً لِلْجَمِيعِ مِنْهَا .
 وَالثَّانِيَّةُ : أَنَّهَا تَقْبَلُ النُّصْرَةَ بِطَبْعِهَا ، إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى حَدٍّ لَا يَقِفُ
 عَلَى التَّأْوِيلِ فِيهَا ، إِنْ كَانَتْ مِمَّا [فِيهَا] ^(٢) تَأْوِيلُ ، إِلَّا أَهْلُ الْبُرْهَانِ .
 وَالثَّلَاثَةُ : أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ التَّنْبِيهَ لِأَهْلِ الْحَقِّ عَلَى التَّأْوِيلِ الْحَقِّ .
 وَهَذَا لَيْسَ يُوجَدُ لَا فِي ٣٥/مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيَّةِ ، وَلَا فِي مَذَاهِبِ الْمُعْتَزِلَةِ ،
 أَغْنَى أَنْ [تَأْوِيلَاتِهِمْ] ^(٣) لَا تَقْبَلُ النُّصْرَةَ ، وَلَا [تَتَضَمَّنُ] ^(٤) التَّنْبِيهَ
 عَلَى الْحَقِّ ، وَلَا [هِيَ] ^(٥) حَقٌّ ، وَ [لِذَلِكَ] ^(٦) كَثُرَتِ الْبِدْعُ .

[خَاتِمَةٌ]

وَيُودُّنَا لَوْ تَفَرَّغْنَا لِهَذَا الْمَقْصِدِ ، وَقَدَّرْنَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَنْسَأَ ^(٧) اللَّهُ
 فِي الْعُمُرِ ، فَسُنُقِبْتُ فِيهِ قَدَرًا مَا [تَيْسَّرَ] ^(٨) لَنَا مِنْهُ ، فَعَسَى أَنْ يَكُونَ
 ذَلِكَ مَبْدَأً لِمَنْ يَأْتِي بَعْدُ ، فَإِنَّ النَّفْسَ مِمَّا تَخْلُلُ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ ، مِنْ
 الْأَهْوَاءِ الْفَاسِدَةِ ، وَالْأَعْتِقَادَاتِ الْمُحَرِّفَةِ ، فِي غَايَةِ الْحُزَنِ وَالتَّأَلُّمِ ،
 وَبِخَاصَّةٍ مَا عَرَّضَ لَهَا مِنْ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ مَنْ يَنْسُبُ نَفْسَهُ إِلَى الْحِكْمَةِ ،
 فَإِنَّ [الْأَذْيَةَ] ^(٩) مِنَ الصَّدِيقِ هِيَ [أَشَدُّ مِنَ الْأَذْيَةِ] ^(١٠) مِنَ الْعَدُوِّ .

(١) في ص : أحدها .

(٢) في ص : فيه .

(٣) في ب : تأويلهم .

(٤) في ب : يتضمن .

(٥) في ب : هو .

(٦) في ب : وهذا .

(٧) أي أخر .

(٨) في ب : يسر .

(٩) في ب : الأذى ، وهو مطرد فيها بدلا من الأذية .

(١٠) في ص : أشد أذية .

أَعْنَى أَنَّ الْحِكْمَةَ هِيَ صَاحِبَةُ الشَّرِيعَةِ ، وَالْأُخْتُ الرُّضِيعَةُ ، فَلَاذِيَّةُ
[مِمَّنْ] ^(١) يُنْسَبُ إِلَيْهَا [هِيَ] ^(٢) أَشَدُّ الْأَذِيَّةِ ، مَعَ مَا [يَقَعُ] ^(٣) بَيْنَهُمَا
مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَالْمُشَاجَرَةِ ، وَهُمَا الْمُصْطَحِبَتَانِ بِالطَّيْعِ ، الْمُتَحَابَّتَانِ
بِالْجَوْهَرِ وَالْقَرِيْزَةِ .

وَقَدْ آذَاهَا أَيْضًا كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْدِقَاءِ الْجُهَالِ ، مِمَّنْ يَنْسُبُونَ أَنْفُسَهُمْ
إِلَيْهَا ، وَهِيَ الْفِرْقُ الْمَوْجُودَةُ فِيهَا .

وَاللَّهُ يُسَدِّدُ الْكُلَّ ، وَيُؤَفِّقُ الْجَمِيعَ لِمَحَبَّتِهِ ، وَيَجْمَعُ قُلُوبَهُمْ عَلَى
تَقْوَاهُ ، وَيَرْفَعُ عَنْهُمْ الْبَغْضَ وَالشَّنَانَ بِفَضْلِهِ [وَرَحْمَتِهِ] ^(٤) .

وَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الشُّرُورِ وَالْجَهَالَاتِ ، وَالْمَسَائِلِكِ الْمُضِلَّاتِ ،
بِهَذَا الْأَمْرِ الْغَالِبِ ، وَطَرَّقَ بِهِ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْخَيْرَاتِ ، وَبِخَاصَّةٍ عَلَى
الصَّنَفِ اللَّيِّنِ سَلَكُوا ٣٦ / [مَسْلَكَ] ^(٥) النَّظَرِ ، وَرَغِبُوا فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ ،
وَذَلِكَ أَنَّهُ دَعَا الْجُنْهُورَ [إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ مِنْ] ^(٦) طَرِيقٍ وَسَطٍ ، ارْتَفَعَ
عَنْ حَافِيزِ الْمُتَقَلِّدِينَ ، وَانْحَطَّ عَنْ تَشْغِيبِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَنَبَّهَ الْخَوَاصَّ
عَلَى وَجُوبِ النَّظَرِ الثَّامِّ فِي أَصْلِ الشَّرِيعَةِ . [وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] ^(٧) .

(١) فِي ص : مَا .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ أ ، م ، ص .

(٣) فِي ب : تَوَقَّعُ .

(٤) فِي ب ، ص : وَبِرَحْمَتِهِ .

(٥) فِي أ : سَلَكُ .

(٦) عِبَارَةُ أ : « مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ إِلَى طَرِيقٍ وَسَطٍ » . وَعِبَارَةُ ب : « مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ ، سَبْحَانَهُ ، إِلَى

طَرِيقٍ وَسَطٍ » . وَعِبَارَةُ م ، ص : « مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ إِلَى طَرِيقٍ وَسَطٍ » .

(٧) سَقَطَتْ مِنْ م ، ص . وَعِبَارَةُ ب : « وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ وَالْهَادِي بِفَضْلِهِ » .

ضميمة العلم الإلهي

المسألة

الَّتِي ذَكَرَهَا [الشَّيْخُ] ^(١) أَبُو الْوَلِيدِ فِي فَصْلِ الْمَقَالِ
[رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ^(٢)

أَدَامَ اللَّهُ [عِزَّتَكُمْ] ^(٣) ، وَأَبْقَى بَرَكَتَكُمْ ، وَحَجَبَ عِيُونَ النَّوَائِبِ
عَنْكُمْ ، لِمَا فُقِّتُمْ ، بِجَوْدَةِ ذَهْنِكُمْ ، وَكَرِيمِ طَبْعِكُمْ ، كَثِيرًا مِمَّنْ يَتَعَاطَى
هَذِهِ الْعُلُومَ ^(٤) .

وَأَنْتَهَى نَظْرُكُمْ السَّيِّدُ إِلَى أَنْ وَقَفْتُمْ عَلَى الشَّكِّ الْعَارِضِ فِي عِلْمِ
الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ، مَعَ كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا بِالْأَشْيَاءِ الْمُحْدَثَةِ [عَنْهُ] ^(٥) .
وَجَبَّ عَلَيْنَا ، لِمَكَانِ الْحَقِّ ، وَلِمَكَانِ إِزَالَةِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَنْكُمْ ، أَنْ
نَحُلَّ هَذَا الشَّكَّ بَعْدَ أَنْ نَقُولَ فِي تَقْرِيرِهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الرِّبْطَ . لَمْ
يَقْدِرْ عَلَى الْحَلِّ .

(١) سقطت من أ .

(٢) سقطت من ب . والعنوان في م ، ص : (غسيمة لمسألة العلم القديم التي ذكرها أبو الوليد
في فصل المقال . رضي الله عنه) .

(٣) في ص : عزكم .

(٤) لم يذكر ابن رشد ، صراحة ، لكن وجه هذه الرسالة التي ضمنها رأيه في العلم القديم .. ولكن
هناك احتمالاً كبيراً أن يكون خطابه هنا للسلطان « أبو يعقوب يوسف » ، لا لألفاظ التعظيم في الخطاب
فحسب ، ولكن لأن ابن رشد يتحدث عن تفوق المخاطب على كثير « ممن يتعاطى هذه العلوم » ، ونحن
نجد المراكشي يحكي عن تلميذ ابن رشد « أبو بكر بندود بن يحيى القرطبي قوله : « سمعت الحكيم أبا الوليد
يقول غير مرة : لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب وجدته هو وأبو بكر بن طفيل ليس بهما غيرهما »
ثم يحكي كيف سأله السلطان عن رأى الفلاسفة في السماء ، أقديمة هي أم حادثة ؟ وكيف تخرج ابن رشد
من ذكر رأيهم في ذلك ، ثم كيف اطمأن عندما سمع كلام السلطان في ذلك ، إذ « جعل يتكلم على
المسألة التي سألتني عنها ، ويذكر ما قاله أرسطوطاليس وأفلاطون وجميع الفلاسفة ، ويورد مع ذلك
احتجاج أهل الإسلام عليهم » فرأيت منه غزارة حفظ لم أظنها في أحد من المشتغلين بهذا الشأن المتفرغين

له « المسجب في تلخيص أخبار المغرب . ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٥) سقطت من ص .

[تَقْرِيرُ الشَّكِّ]

وَالشَّكُّ يُلْزِمُ هَكَذَا :

إِنْ كَانَتْ هَذِهِ كُلُّهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، قَبْلَ أَنْ تَكُونَ ، فَهَلْ هِيَ فِي حَالِ كَوْنِهَا فِي عِلْمِهِ ، كَمَا كَانَتْ فِيهِ قَبْلَ كَوْنِهَا ؟؟ .. أَمْ هِيَ فِي عِلْمِهِ ، فِي حَالِ وُجُودِهَا ، عَلَى غَيْرِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ ؟؟
[فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ فِي حَالِ وُجُودِهَا عَلَى غَيْرِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ] ^(١) لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ مُتَغَيِّرًا ، وَأَنْ يَكُونَ إِذَا خَرَجَتْ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ^(٢) قَدْ حَدَثَ هُنَالِكَ عِلْمٌ زَائِدٌ ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الْعِلْمِ الْقَدِيمِ .

وَأِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْعِلْمَ بِهَا وَاحِدٌ فِي الْحَالَتَيْنِ ، قِيلَ : فَهَلْ هِيَ فِي نَفْسِهَا ، أَعْنِي الْمَوْجُودَاتِ الْحَادِثَةِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ ، كَمَا هِيَ حِينَ ^(٣) وَجِدَتْ ؟ فَسَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ : لَيْسَتْ فِي نَفْسِهَا قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ كَمَا هِيَ حِينَ ^(٤) وَجِدَتْ ، وَإِلَّا كَانَ الْمَوْجُودُ وَالْمَعْدُومُ [وَاحِدًا] ^(٥) .

فَإِذَا سَلِمَ الْخَضَمُ هَذَا ، قِيلَ لَهُ : أَفَلَيْسَ الْعِلْمُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ مَعْرِفَةُ الْوُجُودِ عَلَى مَا هُوَ ١٧٧ / عَلَيْهِ ؟؟
فَإِذَا قَالَ : نَعَمْ . . قِيلَ : فَيَجِبُ عَلَى هَذَا إِذَا اِخْتَلَفَ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ

(١) سقطت من أ .

(٢) راجع مذهب ابن رشد في « الوجود والعدم » ومعناها والعلاقة بينهما في (تهافت الفلاسفة)

ص ٣٢ .

(٣) في ب : ما وجدت .

(٤) في ب : ما وجدت .

(٥) في ص : واحد .

أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ يَخْتَلِفُ ، وَإِلَّا فَقَدْ عُلِمَ عَلَى [غَيْرِ] (١) مَا هُوَ عَلَيْهِ .
فَإِذَا ، يَجِبُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَ الْعِلْمُ فِي نَفْسِهِ ، أَوْ تَكُونَ
الْحَادِثَاتُ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ لَهُ . وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ ، سُبْحَانَهُ .

وَيُؤَكِّدُ هَذَا الشَّكُّ مَا يَظْهَرُ مِنْ حَالِ الْإِنْسَانِ ، أَغْنَى مِنْ تَعَلُّقِ عِلْمِهِ
بِالْأَشْيَاءِ الْمَعْلُومَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ ، وَتَعَلُّقِ عِلْمِهِ بِهَا إِذَا وَجِدَتْ ،
فَإِنَّهُ مِنَ الْبَيِّنِ [بِنَفْسِهِ] (٢) أَنَّ الْعِلْمَيْنِ مُتَغَايِرَانِ ، وَإِلَّا كَانَ جَاهِلًا بِوُجُودِهَا
فِي الْوَقْتِ الَّذِي وَجِدَتْ فِيهِ .

وَلَيْسَ يُنْجِي مِنْ هَذَا مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجَوَابِ عَنْ
هَذَا ، بِأَنَّهُ ، تَعَالَى ، يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ كَوْنِهَا عَلَى مَا تَكُونُ عَلَيْهِ فِي حِينِ
كَوْنِهَا ، مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ [بِوُجُودِ] (٣)
مَوْجُودٍ .

فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ : فَإِذَا وَجِدَتْ ، فَهَلْ حَدَثَ هُنَاكَ تَغْيِيرٌ ؟ أَوْ لَمْ يَحْدَثْ ؟؟ ...
وَهُوَ خُرُوجُ الشَّيْءِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ؟؟

فَإِنْ قَالُوا : لَمْ يَحْدَثْ ، فَقَدْ كَابَرُوا ، وَإِنْ قَالُوا : حَدَثَ هُنَاكَ
تَغْيِيرٌ ، قِيلَ لَهُمْ : فَهَلْ حُثِثُ هَذَا [التَّغْيِيرِ] (٤) مَعْلُومٌ لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ ؟
أَمْ لَا ؟؟ .. فَيَلْزَمُ الشَّكُّ الْمُتَقَدِّمُ .

وبالجملة .. فَيَعْسُرُ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ ، قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ ،
وَالْعِلْمَ بِهِ بَعْدَ أَنْ وَجِدَ ، عِلْمٌ وَاحِدٌ بَعَيْنِهِ .

(١) في ١ : غيرها .

(٢) في ١ : في نفسه .

(٣) في ص : بوجود .

(٤) فيها عدا ب : التغيير .

فَهَذَا هُوَ تَقْرِيرُ [هَذَا] ^(١) الشَّكِّ ، عَلَى أَتْلَعِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَرَّرَ بِهِ ١٧٨ /
عَلَى مَا قَاوَضْنَاكُمْ فِيهِ .

[حَلُّ الشَّكِّ]

وَحَلُّ هَذَا الشَّكِّ يَسْتَدْعِي كَلَامًا طَوِيلًا . . . إِلَّا أَنَّا هَا هُنَا [نَقْصِدُ] ^(٢)
لِلنُّكْتَةِ ^(٣) الَّتِي بِهَا يَنْحَلُّ .

وَقَدْ رَأَى أَبُو حَامِدٍ حَلَّ هَذَا الشَّكِّ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِالتَّهَافُتِ ،
يُشِيرُ لَيْسَ فِيهِ مَقْنَعٌ ^(٤) ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ قَوْلًا مَعْنَاهُ هَذَا : وَهُوَ أَنَّهُ زَعَمَ
أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْلُومَ مِنَ الْمُضَافِ ، وَأَنَّهُ قَدْ يَتَغَيَّرُ أَحَدُ الْمُضَافَيْنِ ، وَلَا
يَتَغَيَّرُ الْمُضَافُ الْآخَرُ فِي نَفْسِهِ ، كَذَلِكَ يُشَبِّهُ أَنْ يَغْرِضَ لِلْأَشْيَاءِ فِي
عِلْمِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، أَغْنَى أَنْ تَتَغَيَّرَ فِي أَنْفُسِهَا ، وَلَا يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ ،
سُبْحَانَهُ [بِهَا] ^(٥) .

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْمُضَافِ : أَنَّهُ قَدْ تَكُونُ الْأَسْطُوَانَةُ الْوَاحِدَةُ بِمَنْةٍ زَيْدٍ ،
ثُمَّ تَعُودُ يَسْرُكُهُ ، وَزَيْدٌ بَعْدُ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي نَفْسِهِ .

(١) سقطت من ص .

(٢) في أ : يقصد .

(٣) أصل النكته : النقطة السوداء في اللون الأبيض ، أو العكس ، أو شبه ذلك ، وهي هنا
مستخدمة في المجاز ، ومعناها المسألة الدقيقة النابتة من إعمال دقيق للفكر .

(٤) في أساس البلاغة للزمخشري : فلان لنا مقنع ، وشاهد مقنع ، وشهود
مقانع ، وفي (لسان العرب) : المقنع هو الشاهد العدل ، أما المقنع فهو
الرافع رأسه .

(٥) سقطت من أ .

وَلَيْسَ بِصَادِقٍ . . فَإِنَّ الْإِضَافَةَ قَدْ تَغَيَّرَتْ فِي نَفْسِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ
الْإِضَافَةَ الَّتِي كَانَتْ يَمْنَةً قَدْ عَادَتْ يَسْرَةً ، وَإِنَّمَا الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ هُوَ
مَوْضُوعُ الْإِضَافَةِ ، أَغْنَى الْحَامِلَ لَهَا ، الَّذِي هُوَ زَيْدٌ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَكَانَ الْعِلْمُ هُوَ نَفْسُ الْإِضَافَةِ ، فَقَدْ^(١)
يَجِبُ أَنْ يَتَغَيَّرَ عِنْدَ تَغْيِيرِ الْمَعْلُومِ ، كَمَا تَتَغَيَّرُ إِضَافَةُ الْأَسْطُوَانَةِ إِلَى زَيْدٍ
عِنْدَ تَغْيِيرِهَا ، وَذَلِكَ إِذَا [عَادَتْ] ^(٢) يَسْرَةً بَعْدَ أَنْ كَانَتْ يَمْنَةً .

وَالَّذِي يَنْحَلُّ بِهِ هَذَا الشُّكُّ عِنْدَنَا [هُوَ] ^(٣) أَنْ يُعْرَفَ [أَنْ] ^(٤)

الْحَالُ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ مَعَ الْمَوْجُودِ خِلَافُ الْحَالِ فِي الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ مَعَ
الْمَوْجُودِ ، وَذَلِكَ أَنَّ وُجُودَ الْمَوْجُودِ هُوَ عِلَّةُ ١٧٩ / وَسَبَبُ لِعِلْمِنَا ،
وَالْعِلْمُ الْقَدِيمُ هُوَ عِلَّةُ وَسَبَبُ لِلْمَوْجُودِ .

فَلَوْ كَانَ إِذَا وَجِدَ الْمَوْجُودَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يُوجَدْ حَدَثٌ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ
عِلْمٌ زَائِدٌ ، كَمَا يَحْدُثُ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ ، لِلزَّمِ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ
الْقَدِيمُ مَعْلُولًا لِلْمَوْجُودِ ، لَا عِلَّةَ لَهُ .

فَإِذَا ، وَاجِبٌ أَنْ لَا يَحْدُثَ هُنَالِكَ تَغْيِيرٌ كَمَا يَحْدُثُ فِي الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ
وَإِنَّمَا أَتَى هَذَا الْغَلَطُ مِنْ قِيَاسِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ عَلَى الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ ، وَهُوَ
قِيَاسُ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ ، وَقَدْ عُرِفَ فَسَادُ هَذَا الْقِيَاسِ .

وَكَمَا أَنَّهُ لَا يَحْدُثُ فِي الْفَاعِلِ تَغْيِيرٌ عِنْدَ وُجُودِ مَفْعُولِهِ ، أَغْنَى تَغْيِيرًا
لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَذَلِكَ لَا يَحْدُثُ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ،
[تَغْيِيرٌ] ^(٥) عِنْدَ حُدُوثِ مَعْلُومِهِ عَنْهُ .

(١) قد : معناها هنا إفادة التحقيق .

(٢) في مس : عادل .

(٣) في ١ ، م : فهو .

(٤) غير موسوعة بالأصل .

(٥) في ١ : تغيراً .

فَإِذَا ، قَدْ انْحَلَّ الشُّكُّ ، وَلَمْ يَلْزَمْنَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْدُثْ هُنَالِكَ
[تَغْيِيرٌ] ^(١) ، أَغْنَى فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، فَلَيْسَ يَعْلَمُ الْمَوْجُودَ فِي حِينِ
خُلُوقِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَ أَنْ لَا يَعْلَمَهُ بِعِلْمٍ مُخَدَّثٍ ، [بَلْ] ^(٢)
بِعِلْمٍ قَدِيمٍ ، لِأَنَّ خُلُوقَ التَّغْيِيرِ فِي الْعِلْمِ عِنْدَ تَغْيِيرِ الْمَوْجُودِ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ
فِي الْعِلْمِ الْمَعْلُولِ عَنِ الْمَوْجُودِ ، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمُخَدَّثُ .

فَإِذَا ، الْعِلْمُ الْقَدِيمُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ [بِالْمَوْجُودَاتِ] ^(٣) عَلَى صِفَةِ غَيْرِ
الْصِفَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْعِلْمُ الْمُخَدَّثُ ، لَا أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ أَصْلًا ، كَمَا
حُكِيَ عَنِ الْفَلَّاسِفَةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ، لِمَوْضِعِ هَذَا الشُّكِّ ، أَنَّهُ ، مُبْهَمَانَهُ ،
لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تُوهَمُ عَلَيْهِمْ ^(٤) ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّهُ
لَا يَعْلَمُ ١٨٠ / الْجُزْئِيَّاتِ بِالْعِلْمِ الْمُخَدَّثِ الَّذِي مِنْ شَرْطِهِ الْخُلُوقُ بِخُلُوقِهَا ،
إِذْ كَانَ عِلَّةً لَهَا ، لَا مَعْلُولًا عَنْهَا ، كَالْحَالِ فِي الْعِلْمِ الْمُخَدَّثِ .

وَهَذَا هُوَ غَايَةُ التَّنْزِيهِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْتَرَفَ بِهِ ، فَإِنَّهُ قَدْ اضْطَرَّ
الْبُرْهَانُ إِلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْأَشْيَاءِ ، لِأَنَّ صُدُورَهَا عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ
عَالِمٌ ، لَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فَقَطْ ، أَوْ مَوْجُودٌ بِصِفَةِ كَذَا ، بَلْ مِنْ جِهَةٍ
أَنَّهُ عَالِمٌ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ، وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) ^(٥)
وَقَدْ اضْطَرَّ الْبُرْهَانُ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا بِعِلْمٍ هُوَ عَلَى صِفَةِ الْعِلْمِ
الْمُخَدَّثِ ، فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ هُنَالِكَ لِلْمَوْجُودَاتِ عِلْمٌ آخَرُ لَا يُكَيِّفُ ، وَهُوَ
الْعِلْمُ الْقَدِيمُ ، مُبْهَمَانَهُ .

وَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنَّ الْمَشَائِينَ مِنَ الْحُكَمَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ الْعِلْمَ

(١) في ١ : تَغْيِيرًا ،

(٢) في ١ ، ب : إِلَّا .

(٣) فيما عدا ب : بِالْمَوْجُودِ .

(٤) أي : كَمَا تُوهِمُ الْفِرَاقِي عَلَى الْفَلَّاسِفَةِ فِي (تَهَاتُ الْفَلَّاسِفَةِ) . رَاجِعْ فِيهِ ص ٥٣ وَمَا بَعْدَهَا .

(٥) الْمَلِكُ (٦٧) : ١٤ .

الْقَدِيمَ لَا يُحِيطُ بِالْجُزْئِيَّاتِ ، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ سَبَبُ [الْإِنذَارِ] ^(١) فِي
 الْمَنَامَاتِ ، وَالْوَحْيِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِلَهَامَاتِ ۚ ۙ
 فَهَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا فِي وَجْهِ حَلِّ هَذَا الشُّكِّ ، وَهُوَ أَمْرٌ لَا مِرْيَةَ فِيهِ وَلَا شَكَّ .
 وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصُّوَابِ ، وَالْمُرْشِدُ لِلْحَقِّ ، [بِلَا اِزْتِيَابٍ] ^(٢) ، وَالسَّلَامُ
 [عَلَيْكُمْ] ^(٣) وَرَحْمَةُ اللَّهِ [تَعَالَى] ^(٤) وَبَرَكَاتُهُ .
 [وَاللَّهُ أَغْلَمُ بِالصُّوَابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ] ^(٥)
 [تَمَّتِ الْمَسْأَلَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا . وَاللَّهُ أَغْلَمُ] ^(٦) .

-
- (١) في ص : الإشارات .
 (٢) سقطت من ب ، م ، ص .
 (٣) قبا عدا ب : عليك .
 (٤) سقطت من ب ، م ، ص .
 (٥) سقطت من ا ، ب ، م .
 (٦) سقطت من ب ، م ، ص .

كشاف

- ١ — المصطلحات .
- ٢ — المذاهب والفرق .
- ٣ — الأعلام .
- ٤ — الكتب .
- ٥ — الآيات القرآنية .
- ٦ — الأحاديث النبوية .
- ٧ — الأماكن .
- ٨ — المراجع .
- ٩ — الموضوعات .

المصطلحات *

(١)

- أئمة ص : ٥٣ .
أبدانهم ص : ٤٧ .
أبعاد الأجرام السماوية ص : ٢٧ .
أنواع القياس ص : ٢٣ .
أنواع النظر ص : ٢٣ .
أنم ص : ٤٤ .
الاجتهاد ص : ٤٥ .
أجزاء القياس ص : ٢٤ .
الأجسام ص : ٤٠ ، ٤١ .
الإجماع ص : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٣ .
الإجماع الظني ص : ٣٤ .
الإجماع المستفيض ص : ٣٨ .
الإجماع اليقيني ص : ٣٤ .
احتمال ص : ٣٧ .
الأحكام ص : ٢٤ ، ٣٢ .
الأحكام الشرعية ص : ٣٢ .
الأحمر ص : ٣١ .
أحوال المعاد ص : ٣٧ .
الإخاء ص : ٨ .
الاختصار ص : ٧ .
الاختيار ص : ٣٧ ، ٤٤ .
اختياري ص : ٤٣ .
الإداوية ص : ٥ .
الأدب (و : الآداب) ص : ٦ ، ٧ .
الأدلة المشتركة ص : ٤٦ .
- الأذهان ص : ٤٧ .
أسباب التعلم ص : ٤٦ .
الأسباب الضرورية ص : ٦٣ .
استحالة ص : ٥٠ .
الاستخراج ص : ٢٣ .
الاستنباط ص : ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٤٥ .
الأسود ص : ٣١ .
أشباه ص : ٤٦ .
اشتراك الاسم ص : ٣٩ .
أشعري ص : ٥٢ .
أشكال الأجرام السماوية ص : ٢٧ .
أصناف الدلائل ص : ٤٥ .
الأصول ص : ٧ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٦٣ .
أصول الشرع ص : ٤٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٧ .
أصول الفقه ص : ١٥ ، ٣٧ .
الإضافة ص : ٧٥ .
اضطراري ص : ٤٣ .
الاعتبار ص : ٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٥٠ .
الاعتقادات المخرفة ص : ٦٦ .
الإعجاز ص : ٦٥ .
الإعراب ص : ٧ .
الأعراض ص : ٥٠ ، ٦٣ .
الأعيان ص : ٤٧ .

* تكشف فهارس هذا الكتاب - على سفر حجمه - خصوصا فهارس المصطلحات ، عن أهمية فن خلال المصطلحات التي استخدمها ابن رشد في هذا النص يستطيع الباحث أن يبرر أشياء كثيرة يميزها فكره في القضايا التي عرض لها في هذا الكتاب .

أفضل أصناف الموجودات ص : ٥٣ .

الأفعال الشرعية ص : ٦١ .

الأقاويل البرهانية ص : ١٠ ، ٣١ ، ٥٥ .

الأقاويل الجدلية (و : الأدلة الجدلية)

ص : ١٠ ، ١١ ، ٣١ ، ٤٦ ، ٥٥ .

الأقاويل الخطائية (و : الأدلة الخطائية)

ص : ١٠ ، ١١ ، ٣١ ، ٤٦ .

. ٥٨

الأقاويل الشرعية ص : ٥٦ ، ٦٥ .

الأقاويل الشعرية ص : ١٠ .

الأقاويل المشتركة ص : ٦٠ .

الأقاويل الوعظية ص : ١٠ .

الأقيسة ص : ٢٤ .

الآلة ص : ٢٤ ، ٢٦ .

الإلهيات ص : ٦ ، ٧٧ .

الإلزام ص : ٤١ .

الإمام (أمير المؤمنين) ص : ٨٠ ، ٥ .

. ٧١ ، ٢١

الإمامة ص : ٧ .

الأمثال ص : ٤٦ ، ٤٧ .

الإمكان في ذاته ص : ٥١ .

الأمور العملية ص : ٤٤ .

الأمور النظرية ص : ٤٤ .

الأنبياء ص : ٥١ .

الإنذار ص : ٧٧ .

أنفسها ص : ٥٦ .

أنواع البراهين ص : ٢٤ .

الأهواء الفاسدة ص : ٦٦ .

الأوائل العقلية ص : ٤٥ .

أوجب ص : ٢٣ .

آية الاستواء ص : ٣٣ ، ٤٨ .

إيجاد ص : ٤٢ .

الإيمان ص : ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٣٧ ، ٦٤ .

الإيمان بالظاهر ص : ٥١ .

(ب)

الباطن ص : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ .

بدعة ص : ٢٥ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ .

البرهان ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٦ .

البرهانية ص : ٥٦ .

بتحقيقها ص : ٣٦ .

البعث (الرسالة) ص : ٣١ .

البعث الجسدي ص : ٥٠ .

البعث الروحي ص : ٥٠ .

بَيِّنَ بنفسه ص : ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٣ .

(ت)

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

حواصص ص : ٧ : .
الحياة الفكرية ص : ٢٨ .

(خ)

الخارج ص : ٤٧ .
خاص ص : ٣٨ .
الخطابة ص : ٢٤ .
الخطابية ص : ٥٦ .
الخطايون ص : ٥٨ .
الخطب ص : ٢٤ .
الخلق ص : ٢٣ .
خليفة ص : ٥ .
الحواصص ص : ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٥٧ .
الخيال (و : الخيالي) ص : ١٠ ، ٤٦ ، ٤٧ .

(ر)

الرؤيا الصادقة ص : ٣٩ .
الرواية ص : ٧ .
الروح ص : ٤٧ ، ٥٩ .
روحي ص : ٨ .
الرياضيات ص : ٢٧ .

(ز)

الزمان ص : ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٧٣ .
الزمان الماضي ص : ٤١ .
الزمان المستقبل ص : ٤١ .
الزندقة المقيدة ص : ٥١ .
الزهد ص : ٥٥ .

(س)

السبب ص : ٩ ، ٣٢ ، ٧٥ .
السبب الفاعل ص : ٤١ .
السعادة ص : ٣٠ ، ٥٤ ، ٥٥ .
السعادة الأخروية ص : ١٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٦٢ .
السعادة الإنسانية ص : ٦٥ .
السنة (القانون) ص : ٤٤ .
سوفسطائية ص : ٦٣ .
السياسة ص : ٥ .
السياسية ص : ٥ .

(ش)

الشارع ص : ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ .
الشاهد ص : ٧٥ .
شبهة ص : ٤٤ ، ٧١ .
الشبهى ص : ١٠ ، ٤٦ .

(د)

الدلائل الخطابية ص : ٤٥ .
الدلائل البرهانية ص : ٤٥ .
الدلائل الجدلية ص : ٤٥ .
الدلالة ص : ٩ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٣٢ .
الدلالة الحقيقية ص : ٩ ، ١٥ ، ٣٢ .
دلالة الصنعة ص : ٢٦ .
الدلالة المجازية ص : ٩ ، ١٥ ، ٣٢ .
الدليل ص : ٤٣ .
دليل العقل ص : ٥٠ .

(ذ)

الذات ص : ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٩ ، ٤٢ .
الذات الإلهية ص : ١٥ .
الذات ص : ١٠ ، ٣٠ ، ٤٦ .
ذكاء القطرة ص : ٢٨ .

- الشبيه ص : ٩ ، ٣٢ .
 شرائط البرهان ص : ٦٣ .
 الشراح ص : ٦ .
 الشرع (و : الشريعة) ص : ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ .
 الشرك ص : ٥٣ .
 الشروح ص : ٦ ، ٨ ، ١٣ .
 شروط البراهين ص : ٢٤ ، ٢٨ .
 شروط الحكم ص : ٤٤ .
 شروط الصحة ص : ٢٦ .
 شروط النظر ص : ٢٩ .
 شريعتنا الإلهية ص : ٣٠ ، ٣١ .
 شعري ص : ٦١ .
 شقاء ص : ٤٧ ، ٥٤ .
 الشقاء الأخروي ص : ١٠ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٦٢ .
 الشك ص : ٢٧ ، ٤٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .
 الشكل ص : ٢٤ .
 الشهوة ص : ٢٩ .
 الشيء بنفسه ص : ٤٧ .
 الشيء في نفسه ص : ٧٢ .
 الشيء مثاله ص : ٥٥ .
 الشيء نفسه ص : ٥٥ .

(ص)

- صاحب البرهان ص : ١٠ ، ٣١ ، ٣٣ .
 صادق ص : ٧٥ .
 الصانع ص : ٢٢ ، ٢٦ .
 صحة الأبدان ص : ٦١ .

(ض)

- ضرورة النظر ص : ٢٣ .
 الضروري ص : ٢٤ ، ٣٠ .
 الضروريات ص : ٦٣ .

(ط)

- الطبع ص : ١٠ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧١ .
 طبيعة ص : ٣٠ .
 طبيعة الوجود ص : ٤٠ .
 الطرف المقابل ص : ٤١ .
 الطرف الواحد ص : ٤٠ .
 طرق الإيمان ص : ٤٦ .
 طرق التصديق ص : ٥٥ ، ٥٦ .

- طرق التصديق البرهانية ص : ٥٥ ، ٦٠ .
 طرق التصديق المشتركة ص : ١٤ ، ٣١ ،
 ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ .
 طرق التعليم الشرعية ص : ٦٤ .
 طرق التصور ص : ٥٦ .
 الطرق الجدلية ص : ٥٢ ، ٥٥ .
 الطرق الخطائية ص : ٥٢ ، ٥٥ .
 طرق الدعاء ص : ٣١ .
 طرق الدلائل ص : ٤٥ .
 الطرق الشعرية ص : ٥٢ .
 طريق البرهان ص : ١١ .
 طريق وسط ص : ٦٧ .
- (ظ)
- الظاهر ص : ٨ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ،
 ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
 ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
 ظاهر بنفسه ص : ٥٩ ، ٦٥ .
 ظاهر الشرع ص : ٩ ، ٣٣ ، ٤٢ ،
 ٤٣ .
 الظن ص : ٦٢ .
 ظواهر التركيب ص : ٢٤ .
 الظواهر المتعارضة ص : ٣٤ .
 ظواهر النصوص ص : ٩ ، ١٠ .
- (ع)
- العادة ص : ٤٦ ، ٥٨ .
 العارف ص : ٢٤ ، ٣٣ .
 العارف بالله ص : ٢٥ .
 عارض ص : ٣٠ .
 العالم ص : ٨ ، ١٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ،
 ٤٣ .
 العامة ص : ١٠ ، ٥٢ .
 العدالة الشرعية ص : ٢٨ .
- العدل ص : ٥٣ .
 العدم ص : ٥٠ ، ٧٢ ، ٧٣ .
 العدم المحض ص : ٤٣ .
 العرش ص : ٤٣ .
 العرض ص : ٢٩ .
 العصر الوسيط ص : ١٤ .
 عقائد ص : ٦ .
 العقل ص : ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
 ٥٨ .
 العقلي ص : ١٠ ، ٤٦ .
 العلة ص : ٩ ، ٤٢ ، ٧٥ .
 العلم ص : ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ،
 ٧٥ .
 العلميات ص : ٣٦ .
 العلم الأزلي ص : ٣٩ .
 العلم الإلهي ص : ٨ ، ٣٩ ، ٦٩ ، ٧٢ ،
 ٧٤ .
 العلم بالجزئيات ص : ٣٦ .
 علم البرهان ص : ٩ .
 العلم الحق ص : ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٢ .
 علم زائد ص : ٧٥ .
 العلم الشرعي ص : ٦٢ .
 العلم العملي ص : ٥٤ .
 العلم في نفسه ص : ٧٣ .
 العلم القديم ص : ١٠ ، ٣٩ ، ٧١ ، ٧٢ ،
 ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ .
 علم الكلام ص : ٦ ، ٧ .
 العلم المحدث ص : ٣٩ ، ٧٥ ، ٧٦ .
 العلم المعلول عن الموجود ص : ٧٦ .
 العلم المنسوخ ص : ٣٩ .
 علم الهيئة ص : ٢٧ .
 العلوم ص : ٦ .
 علوم الآخرة ص : ٥٥ .
 علوم الأوائل ص : ٧ .
 علوم التعاليم ص : ٢٧ .

في نفسه ص : ٧٤ ، ٧٥ .

(ق)

- القاضي ص : ٢١ .
- قاضي القضاة ص : ٦ .
- قانون التأويل العربي ص : ٩ ، ٣٣ .
- الفترة ص : ٥٠ .
- القدم ص : ٨ ، ٤٠ ، ٤٢ .
- قدم العالم ص : ٣٦ ، ٤٠ .
- قديم ص : ٨ ، ٤١ ، ٤٢ .
- قديم ص : ٧١ .
- القديم الحقيقي ص : ٤٢ .
- القضاء ص : ٦ .
- قلم معناد ص : ١٥ .
- القوة الباصرة ص : ٤٧ .
- القوة الجدلية ص : ٥٧ .
- القوى النظرية ص : ٥٧ .
- القياس ص : ٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٤٥ .
- ٧٥ .
- القياس البرهاني ص : ٢٤ .
- القياس الجليل ص : ٢٤ .
- القياس الخطابي ص : ٢٤ .
- القياس الشرعي ص : ٢٢ ، ٣٢ .
- القياس الشعري ص : ٢٤ .
- القياس الظني ص : ٩ ، ٣٣ .
- القياس العقلي ص : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٥ .
- القياس الفقهي ص : ٢٥ ، ٢٦ .
- القياس المطلق ص : ٢٤ .
- القياس المخالطي ص : ٢٤ .
- القياس اليقيني ص : ٩ ، ٣٣ .

(ك)

- كافر ص : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٦١ .

- العلوم العقلية ص : ٥ ، ٧ .
- العلوم العملية ص : ٦ .
- علوم المخالفين في الملة ص : ١٤ .
- علوم المنطق ص : ٢٢ .
- العلوم النظرية ص : ٣٥ .
- العمل ص : ٢٤ .
- العمليات ص : ٣٥ ، ٣٦ .
- العمل الخلق ص : ٥٤ ، ٥٥ .
- العمل الشرعي ص : ٦٢ .

(غ)

- الغائب ص : ٤٢ ، ٦٧ ، ٧٥ .

(ف)

- الفاسد ضرورة ص : ٤٢ .
- فاعل ص : ٤١ ، ٧٥ .
- فاعل الكل ص : ٤١ .
- فتوى ص : ٧ .
- فحص ص : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ .
- فرسخ ص : ٥ .
- فرض (واجب) ص : ٥٧ ، ٥٨ .
- فساد ص : ٧٥ .
- الفضيلة الخلقية ص : ٢٨ .
- الفضيلة العلمية ص : ٢٨ ، ٣٠ ، ٥٣ .
- الفضيلة العملية ص : ٣٠ .
- الفضيلة الكاملة ص : ٦٥ .
- الفطرة : ٢٩ ، ٤٦ ، ٥٢ .
- الفقه ص : ٦ ، ٧ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٥٤ .
- الفقيه ص : ٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ .
- الفلسفة ص : ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٢٢ .
- الفلسفة الإسلامية ص : ٣٨ .
- فوتوستات ص : ١٦ .
- فيلسوف ص : ٦ ، ٢١ ، ٥٢ .

- كتب البراهين ص : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .
- الكتب الجدلية ص : ٥٩ .
- الكتب الجمهورية ص : ٦٢ .
- الكتب الخطابية ص : ٥٩ .
- كتب القدماء ص : ٢٨ .
- كفر ص : ١٠ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٢ .
- الكليات ص : ٨ ، ٤٠ .
- كون ص : ٧٣ .
- (ل)
- اللاحق ص : ٩ ، ٣٢ .
- اللسان ص : ٤٧ .
- لسان العرب ص : ٩ ، ٣٢ .
- اللغة ص : ٦ .
- (م)
- ما بعد المبادئ ص : ٤٨ .
- المادة ص : ٤٠ .
- مادى ص : ٨ .
- الماضى ص : ٤٢ .
- مؤمن ص : ٩ ، ٢٤ ، ٣٣ .
- مأمور به ص : ٢٢ .
- المأهية ص : ٢٩ ، ٣٩ .
- مباح ص : ٢٢ .
- المبادئ ص : ٤٨ .
- مبادئ الشريعة ص : ٤٥ .
- المبدأ الأول ص : ٥٢ .
- مبدأ زباني ص : ٤٢ .
- المبدأ الأول ص : ٥٢ .
- مبدأ زباني ص : ٤٢ .
- متخيل ص : ٤٨ .
- المتشابهات ص : ٤٩ ، ٥٩ .
- المتصوف ص : ٧ .
- متغير ص : ٣٩ ، ٧٢ .
- متفاضلة ص : ٣٩ .
- المتقابلات ص : ٣٩ ، ٤٢ .
- متناه (و : غير متناه) ص : ٣٩ ، ٤٢ .
- مثالات ص : ٥٦ ، ٥٧ .
- المجاز ص : ٧٤ .
- المجازى ص : ٣٢ .
- مجانس ص : ٣٨ .
- المجهول ص : ٢٣ .
- محدث ص : ٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ .
- محدث أزليا ص : ٤٢ .
- المحدثه ص : ٧١ .
- المحدث الحقيقى ص : ٤٢ .
- المحسوسات ص : ٤٧ .
- محظور ص : ٢٢ .
- محيط ص : ٨ .
- المخلوقات ص : ٣٠ .
- مذهب ص : ٣٥ ، ٤٢ ، ٥٢ .
- مراتب الناس ص : ١٠ ، ٣٠ .
- مراتب الوجود ص : ١٠ ، ٤٦ .
- مرحلة ص : ٦ .
- المسائل النظرية ص : ٣٦ .
- المسييات ص : ٦٣ .
- مستحيل ص : ٧٢ ، ٧٣ .
- المستشرق ص : ١٢ ، ١٣ .
- مستمر ص : ٤٢ .
- مشهورة ص : ٥٦ ، ٥٧ .
- المصنوع ص : ٢٦ .
- المصنوعات ص : ٢٢ .
- المضاف ص : ٧٤ .
- مظنونة ص : ٥٦ ، ٥٧ .
- المعاد ص : ٨ ، ١٠ ، ٤٩ .
- المعاد الروحي ص : ٥١ .
- المعارف المشتركة ص : ٥٨ .
- معاند ص : ٤٥ .
- المعلوم ص : ٢٧ ، ٧٢ ، ٧٣ .

المعرفة ص : ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ،
 ٣٢ ، ٣٧ ، ٥٤ .
 معرفة الحق ص : ٣١ ، ٦٧ .
 معرفة الله ص : ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٥٤ ،
 ٦٧ .
 المقول ص : ٣٣ .
 المعلم ص : ٢٩ ، ٥٣ .
 معلول ص : ٣٩ ، ٤٠ ، ٧٥ ، ٧٦ .
 المعلوم ص : ٢٣ ، ٧٤ ، ٧٥ .
 معنى ص : ٤٧ .
 المغالطة ص : ٢٤ .
 المفسرون ص : ٦ .
 مفعولة ص : ٧٥ .
 مقابلة ص : ١٦ .
 مقادير الأجرام السماوية ص : ٢٧ .
 المقارن ص : ٩ ، ٣٢ ، ٤١ .
 المقاييس البرهانية ص : ٢٦ .
 المقاييس العقلية ص : ٢٦ .
 المقاييس الفقهية ص : ٢٤ .
 المقترن ص : ٤٣ .
 المقدمات ص : ٢٤ ، ٥٦ ، ٥٧ .
 المقول ص : ٣٩ .
 المكان ص : ٤٢ ، ٤٩ ، ٧٣ .
 المكانية ص : ٤٨ .
 مكذب ص : ٤٦ .
 الملوكوت ص : ٢٢ ، ٢٣ .
 الممتنع ص : ٢٨ .
 ممكن ص : ٢٦ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٧ ،
 ٥٩ .
 ممكنة ص : ٤٥ .
 ممكنة في نفسها ص : ٥٠ .
 المناظرة ص : ٢٧ .
 المنطوق ص : ٣٣ .
 المنقول ص : ٣٣ ، ٣٦ .
 المنهج ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ .
 الموجد ص : ٤١ .

(ن)

النويات ص : ٤٥ .
 النتائج ص : ٥٦ .
 النجوم ص : ٦ .
 الندب ص : ٢٢ .
 النصوص ص : ٢٥ .
 النظائر ص : ٢٧ ، ٥٧ ، ٦٣ .
 النظر ص : ٦ ، ٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ،
 ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ،
 ٣١ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٣ ،
 ٦٤ ، ٦٥ ، ٧١ .
 النظر البرهاني ص : ٣١ ، ٣٢ .
 النظر الشرعي ص : ٢٢ .
 النظر في الموجودات ص : ٢٢ .
 النظريات ص : ٣٥ .
 النفس ص : ٤٣ ، ٥٧ ، ٦٦ .
 نفي الوجود ص : ٥١ .
 النكته ص : ٧٤ .
 النوع ص : ٢٥ .

(و)

الواسطة ص : ٤٠ ، ٦٣ .
 الوجوب (و : واجب) ص : ١٠ ، ٢٢ ،
 ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٨ ،
 ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٦ .
 الوجود ص : ١٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ،

٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ،

٦٤ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ .

الوجود الحسى ص : ٤٧ .

الوجود الحقيقى ص : ٤٦ .

الوجود الخيالى ص : ٤٧ .

الوجود الدائى ص : ٤٦ .

الوجود الشبهى ص : ٤٧ .

الوجود العقلى ص : ٤٧ .

الوجود القديم ص : ٤٢ .

الوجود الكائن الحقيقى : ٤٢ .

الوجود المادى ص : ٤٢ .

الوجود الماضى ص : ٤١ .

الوجود المستقبل ص : ٤١ .

وحدة الحقيقة ص : ٩ ، ١٠ .

وحدة الوجود ص : ٧ .

الوحى ص : ٢٧ ، ٧٧ .

(ى)

يتزهون ص : ٤٨ .

يجوز ص : ٣٤ .

يجيل ص : ٥٠ .

يستنبط ص : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .

اليقين ص : ١٠ ، ١١ ، ٣٣ ، ٣٥ ،

٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦١ .

المذاهب والفرق

(ا)

الأشعرية ص : ١٠ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ .
أصحاب البرهان (أهل البرهان) ص :
١٠ ، ١١ ، ٢٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٦ .
أصحاب فلسفة الإشراق ص : ٣٨ .
أصحاب هذه الملة (أمة محمد ، ملة
الإسلام) ص : ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٥١ ، ٧١ .

الأصوليون ص : ٣٥ .

أفضل أصناف الناس ص : ٥٣ .

الأمم السالفة ص : ٢٨ .

أهل الإيمان ص : ٣٨ .

أهل التأويل ص : ٣٧ ، ٥٤ ، ٥٨ .

أهل الجدل ص : ١٠ ، ١١ ، ٤٦ ، ٥٨ .

أهل الحق ص : ٦٦ .

أهل زماننا ص : ٣٩ ، ٥٩ .

أهل الظاهر ص : ٥٨ .

أهل العلم (العلماء) ص : ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ .

أهل العلم بالكلام ص : ٥٥ .

أهل الفساد ص : ٥٢ .

أهل القطر الفائقة ص : ٥٣ .

أهل المذاهب ص : ٢٧ .

أهل الموعظة ص : ٤٦ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

(ح)

الحشوية ص : ٢٥ .

الحكام ص : ٤٤ .

الحكماء ص : ٥٢ ، ٧٦ .

الحنابلة ص : ٣٣ .

(خ)

الخاصة ص : ٢٥ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٧ .

(ذ)

الذين ينسبون أنفسهم إلى البرهان (إلى

الحكمة) ص : ٥٠ ، ٦٦ .

(ر)

الراسخون في العلم ص : ٩ ، ٣٤ ، ٣٧ .

(س)

السلف ص : ٣٥ ، ٣٧ .

(ش)

الشافعي (مذهب) ص : ٣٤ .

شعبة أفلاطون ص : ٤١ ، ٤٢ .

(ص)

الصدد الأول ص : ٢٥ ، ٣٥ .

(ع)

العامة ص : ١١ .

(ج)

الجمهور (أكثر الناس) ص : ١١ ، ٦٤ .

(ف)

- الفسوق ص : ٦٧ .
 فرق الإسلام ص : ٦٢ .
 فرقة أرسطو ص : ٤١ .
 فرقة من الحكماء ص : ٤٣ .
 الفقهاء ص : ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٥ ، ٢٨ ، ٣٠ .
 الفلاسفة ص : ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٣٦ ، ٥٢ ، ٧١ ، ٧٦ .
 فلاسفة الإسلام ص : ٥ ، ١٠ .

(ق)

- القدماء (الحكماء القدماء) ص : ٤٠ ، ٤١ .

(م)

- المأخر ص : ٢٥ ، ٢٧ .
 المتصوفة ص : ٣٨ ، ٥٠ ، ٥٢ .
 المتصوفة الفلاسفة المسلمون ص : ٧ .

المقدم ص : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ .

المتكلمون ص : ٨ ، ١٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ،

٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٦٧ ، ٧٣ .

مذاهب المعتزلة ص : ٦٦ .

مذهب الأشعرية ص : ٦٦ .

مذهب ابن رشد ص : ٧٢ .

مذهب أفلاطون ص : ٤١ .

مذهب أفلاطون ص : ٤١ .

المذهب المالكي ص : ٥ ، ١٥ ، ٢٨ .

المشائين ص : ٣٩ ، ٧٦ .

المشارك لنا في الملة ص : ٢٦ .

المعتزلة ص : ١٠ ، ٥٧ .

المقلدون ص : ٦٧ .

من يتعاطى النظر (من يتعاطى البرهان ،

من يتعاطى هذه العلوم) ص : ٤٩ ، ٥٠ ، ٧١ .

(ي)

اليهود ص : ٦ .

الأعلام

(أ)

إبراهيم (عليه السلام) ص : ٢٣ .

ابن الأبار ص : ٧ .

ابن تومرت (محمد) ص : ٥ .

ابن تيمية ص : ١٣ .

ابن جبريول (أبو مروان) ص : ٥ .

ابن رشد ص : ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،

١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢١ ،

٢٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٧١ .

ابن سينا (الشيخ الرئيس) ص : ٣٦ .

ابن طفيل (أبو بكر محمد بن عبد الملك)

ص : ٦ ، ٧١ .

ابن عباس (عبد الله) ص : ١٥ .

ابن عربي (الشيخ محيي الدين) ص : ٧ .

أبو بكر بتلود بن يحيى القرطبي ص : ٧١

أبو جعفر هارون ص : ٥ .

أبو القاسم بن الطليسان ص : ٧ .

أبو المعالي (عبد الملك بن أبي محمد عبد الله

ابن يوسف الجويني) ص : ٣٤ .

أحمد بن أحمد بن رشد (جد أبي الوليد)

ص : ٢١ .

أرسطو ص : ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٣٨ ، ٤١ ،

٧١ .

إسحق (أحد سلاطين المرابطين) ص : ٥ .

أفرايم البستاني ص : ٥ .

أفلاطون ص : ٤٢ ، ٧١ .

البيروني نادر (دكتور) ص : ١٤ ،

١٥ .

(ب)

البخاري ص : ٣٥ .

بنو عباد (أسرة) ص : ٦ .

(ج)

جبريل (عليه السلام) ص : ١٥ .

الجمعية الآسيوية ص : ٧ .

جوتيه (ليون) ص : ١٣ .

جورج حوراني (دكتور) ص : ١٣ ،

١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(ح)

حبيب (شاعر) ص : ٧ .

الحلبي (محمود البيطار) ص : ٢١ .

(د)

دحية الكلبي ص : ١٥ .

(ر)

رينان (أرنست) ص : ٦ .

(ز)

الزنجشري ص : ٧٤ .

(ش)

الشريف المرتضى ص : ٤٨ .

(ص)

صبيح (محمود علي) ص : ١٣ .

(ع)

- عادل زعيتر ص : ٦ .
عبد المؤمن (مؤسس دولة الموحدين)
ص : ٦ ، ٥ .
عدنان (قبيلة) ص : ٥٣ .
علي بن أبي طالب ص : ٣٥ .

(غ)

- الغزالي (أبو حامد) ص : ٨ ، ١٠ ، ١١ ،
٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ،
٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٧٤ .

(ف)

- الفارابي (أبو نصر) ص : ٣٦ .

(م)

- المتنبي ص : ٧ .
محمد (عليه الصلاة والسلام) ص : ١٥ ،

٢١ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ .

- محمد أبو الفضل إبراهيم ص : ٤٨ .
محمد سعيد العريان ص : ٥ .
محمد قاسم (دكتور) ص : ١٦ .
المرابطين ص : ٥ .
المراكشي (عبد الواحد) ص : ٥ ، ٦ ،
٧١ .
المنصور أبو يوسف يعقوب ص : ٦ .
الموحدين ص : ٥ ، ٦ ، ١٥ ، ٢٨ .
مولر (مرقس يوسف) ص : ١٢ ، ١٣ ،
١٤ ، ١٦ ، ١٧ .

(ن)

- الناصر (أحد سلاطين الموحدين) ص : ٧ .
النظام ص : ٣٧ .

(ي)

- يسار بن معاوية بن الحكم ص : ٤٨ .
يوسف بن تاشفين ص : ٥ ، ٦ ، ٧١ .

الكتب المذكورة بالمتن والتحقيق

(أ)

- ابن رشد والرشدية ص : ٦ ، ٧ .
- إحياء علوم الدين ص : ٥٥ .
- أساس البلاغة ص : ٧٤ .
- الاقتصاد في الاعتقاد ص : ٥٠ .
- إلجام العوام عن علم الكلام ص : ٤٧ .
- أما إلى المرتضى ص : ٤٨ .

(ب)

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ص : ٢١ .

(ت)

- تهافت التهافت ص : ٨ ، ٥٢ ، ٧٤ .
- تهافت الفلاسفة ص : ٣٦ ، ٥٢ ، ٦٣ .
- ٧٦ ، ٧٢ .
- التوفيق بين الشريعة والفلسفة ص : ١٣ .

(د)

- دائرة المعارف الحديثة ص : ٥ .

(ر)

- رسالة العقائد والوعظ إلى ملك شاه ص : ٥٠ .

(ض)

- ضميمة العلم الإلهي ص : ٨ ، ١١ ، ١٢ .
- ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٦٩ .

(ف)

- فصل المقال ص : ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ .
- ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٣٩ ، ٧١ .
- فضائح الباطنية ص : ٥٠ .
- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص : ١٠ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ .

(ك)

- كتاب فلسفة ابن رشد ص : ١٢ .
- كتاب الكلبيات ص : ١٤ .
- كشف اصطلاحات الفنون ص : ٣٥ .

(ل)

- لسان العرب ص : ٧٤ .

(م)

- مشكاة الأنوار ص : ٥٢ .
- المضنون به على غير أهله (الكبير) ص : ٥٠ .
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص : ٥ ، ٦ ، ٧١ .
- مناهج الأدلة ص : ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ .
- المنقذ من الضلال ص : ٥٠ .

الآيات القرآنية

رقمها	السورة	الصفحة	الآية
١٨٣	البقرة	٦١	(كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) (هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) الآية
٧	آل عمران	٣٤	(وما يعلم تأويله إلا الله)
٧	١	٤٩	(وما يعلم تأويله إلا الله)
٧	١	٥٩	(ويتفكرون فى خلق السموات والأرض)
١٩١	١	٢٣	(وكللك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض)
٧٥	الأنعام	٢٣	(أو لم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شئ)
١٨٥	الأعراف	٢٢	(وهو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام وكان عرشه على الماء)
٧	هود	٤٢	(يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات)
٤٠	إبراهيم	٤٣	(أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن)
١٢٥	النحل	٣١	(ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)
٨٥	الإسراء	٥٩	(الرحمن على العرش استوى)
٥	طه	٣٣	(لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم)
٣٧	الحج	٦٢	(إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر)
٤٥	المنكوت	٦٢	(إن الشرك لظلم عظيم)
١٣	لقمان	٥٣	(إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها . . .) الآية
٧٢	الأحزاب	٦٢	(ثم استوى إلى السماء وهى دخان)
١١	فصلت	٤٣	(فاعتبروا يا أولى الأبصار)
٢	الحشر	٢٢	(فاعتبروا يا أولى الأبصار)
٢	الحشر	٢٥	(ألا يعلم من خلقى ، وهو اللطيف الخبير)
١٤	المالك	٧٦	(أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت)
١٧	الفاشية	٢٣	

الأحاديث النبوية

رقم	الحديث	الصفحة
١	« صلق الله وكتب بطن أخيك »	٢٩
٢	« ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا ، فيقول هل من سائل فأعطيه ؟ . . هل من داع فأستجيب له ؟ . . هل من مستغفر فأغفر له ؟ »	٣٣
٣	« إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا أخطأ فله أجر »	٤٤
٤	« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، ويؤمنوا بي »	٤٦
٥	« إعتقها فإنها مؤمنة »	٤٨

المراجع

- | المؤلف | الكتاب |
|--------------------------|---|
| ابن جلعجل (أبو داود) : | طبقات الأطباء والحكماء . تحقيق فؤاد سيد . طبعة سليمان بن حسان الأندلسي : المعهد العلمي الفرنسي . القاهرة سنة ١٩٥٥ م . |
| ابن رشد : | تهافت التهافت . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م . |
| | الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة . تحقيق د . محمود قاسم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م . |
| أبو حامد الغزالي : | تهافت الفلاسفة . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م . |
| | * الاقتصاد في الاعتقاد . طبعة محمود علي صبيح . القاهرة « بدون تاريخ » |
| | المنقذ من الضلال . طبعة محمود علي صبيح . القاهرة بدون تاريخ . |
| | إلحاح العوام عن علم الكلام . طبعة محمود علي صبيح القاهرة « بدون تاريخ » . |
| | مجموعة رسائل بها : (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ، و (الرسالة الوعظية) ، و (مشكاة الأنوار) ، و (رسالة العقائد والوعظ إلى ملك شاه) . طبعة القاهرة ١٩٠٧ م |
| | مجموعة رسائل بها : (القسطاس المستقيم) ، و (منهاج العارفين) ، و (الرسالة الدنية) ، و (رسالة الطير) ، و (أيها الولد) ، و (المضمون به على غير أهله « الكبير ») و (المضمون به على غير أهله « الصغير ») . طبعة مكتبة الجندى . القاهرة « بدون تاريخ » . |
| أرنست رينان : | ابن رشد والرشدية . تعريب عادل زعير . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٧ م . |

- أفهام البستاني : دائرة المعارف . المجلد ٣ . بيروت سنة ١٩٦٠ م .
- التهاتوي : كشف اصطلاحات الفنون . طبعة الهند . كلكتة سنة ١٨٩٢ م .
- الشريف المرتضى : أمالي المرتضى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- عبد الحلو : ابن رشد فيلسوف المغرب . طبعة بيروت سنة ١٩٦٠ م
- عبد الواحد المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب . تحقيق محمد سعيد العريان . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .
- فرح أنطون : ابن رشد وفلسفته . طبعة الإسكندرية سنة ١٩٠٣ م .
- فيليب حتى ، وآخرون : تاريخ العرب « مطول » ج ٢ ، ٣ . طبعة بيروت سنة ١٩٥٣ م .
- د. محمد يبصار : في فلسفة ابن رشد ، الوجود والخلود . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- محمد فؤاد عبد الباقي : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . طبعة القاهرة سنة ١٣٦٤ هـ .
- د . محمد علي أبوريان : أصول الفلسفة الإشراقية عند شهاب الدين السهروردي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .
- د . محمود قاسم : نظرية المعرفة عند ابن رشد . طبعة القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية « بدون تاريخ » .
- الأب يوحنا قمر : ابن رشد ج ١ . طبعة بيروت . المطبعة الكاثوليكية « بدون تاريخ » .
- يوسف كرم ، ود . مراد :
- وهبه ، ويوسف شلاله : المعجم الفلسفي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م

فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
٥	<u>مقدمة :</u>
٥	١ — عن ابن رشد
٨	٢ — قضايا فصل المقال الفكرية :
.	العالم عند ابن رشد
.	المعاد عند ابن رشد
.	العلم القديم والعلم المحدث :
١٢	٣ — منهج تحقيق النص
١٩	<u>كتاب فصل المقال :</u>
٢١	مقدمة :
٢٢	حكم دراسة الفلسفة :
٢٣	ضرورة النظر
٢٩	شروط النظر
٣٠	مراتب الناس
٣١	علاقة الحكمة بالشريعة
٣٢	التأويل
٣٦	الغزالي والفلاسفة
٣٨	العلم الإلهي
٤٠	العالم بين القدم والحديث
٤٤	الظاهر والباطن
٤٩	المعاد
٥٤	مقصود الشرع
٥٥	طرق التصديق

٥٨	مراتب الناس
٦٢	الفرق الإسلامية والتأويل
٦٤	طرق التعليم الشرعية
٦٦	خاتمة
٦٩	<u>ضميمة العلم الإلهي :</u>
٧٢	تقرير الشك
٧٤	حل الشك
٧٩	<u>كشاف :</u>
٨١	المصطلحات
٩١	المذاهب والفرق
٩٣	الأعلام
٩٥	الكتب
٩٦	الآيات القرآنية
٩٧	الأحاديث النبوية
٩٨	الأماكن
٩٩	المراجع
١٠١	فهرس الموضوعات

رقم الإيداع	١٩٩٩/١١٣٣٦
الترقيم الدولي	ISBN 977-02-5882-2

١/٩٩/٦١

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

دار الفکر
٤٧

Dhakhā'ir Al-'Arab

47

Faṣl al-Maqāl

Fīma Bayn al-Hekmat wal-Sharī'a
men al-Ittisāl

Par

Abū el-Walīd Ibn Roshd

(1126 - 1198)

Edition Critique

Par

Mohammad 'Emāra

.. ٤٢٩٨/.١



DAR AL-MAAREF,

To: www.al-mostafa.com